

٦

شرح

العلامة الشيخ محمد بن قاسم الغزى

(المسمى)

فتح القريب المجيب

على الكتاب المسمى (بالتقريب)

الامام العلامة أحمد بن الحسين الشهير بأبي شجاع

رحمهما الله تعالى ونعم بعلومهما آمين

(وهامشه المتن المذكور)

طبع بطبعة

مُصْطَفَى النَّبَاطِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمُصَنَّر

رجب - ١٣٤٣ هـ

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا
محمد النبي وآله
الطاهرين وصحباته
أجمعين قال القاضي أبو
شجاع أحمد بن الحسين
ابن أحمد الأصفهاني
رضي الله تعالى عنه
سألتني

قوله في المتن قال القاضي
الحلم يكن بالشرح ولعلها
نسخة لم يشرح عليها
الشارح

قال الشيخ الامام العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قاسم الشافعي تغمده الله برحمته ورضوانه
آمين الحمد لله تباركا بفتحة الكتاب لأنها ابتداء كل أمر ذي بال وخاتمة كل دعاء مجاب وآخر دعوى
المؤمنين في الجنة دار الثواب أحمده أن وفق من أراد من عبادته للتفقه في الدين على وفق مراده وأصلى
وأسلم على أفضل خلقه محمد سيد المرسلين القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه مدة
ذكرها كرين وسهو الغافلين (وبعد) هذا كتاب في غاية الاختصار والتهذيب وضعته على الكتاب
المسمى بالتقريب لينتفع به المحتاج من المبتدئين لفروع الشريعة والدين وليكون وسيلة لنجاتي يوم الدين
وقعا لعباده المسلمين أنه سميع دعاء عباده وقريب محب ومن قصده لا يخبى وإذا سألك عبادي عني فاني
قريب واعلم أنه يوجد في بعض نسخ هذا الكتاب في غير خطبته تسميته تارة بالتقريب وتارة بغاية
الاختصار فلذلك سميت به باسمين * أحدهما فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب * والثاني
القول المختار في شرح غاية الاختصار * قال الشيخ الامام أبو الطيب وشهته أيضا بأبي شجاع شهاب
المللة والدين أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني سقى الله ثراه صيب الرحمة والرضوان وأسكنه أعلى
فراديس الجنان (بسم الله الرحمن الرحيم) أبتدىء كتابي هذا والله اسم للذات الواجب الوجود والرحمن
أبلغ من الرحيم (الحمد لله) هو الثناء على الله تعالى بالجليل على جهة التعظيم (رب) أي مالك (العالَمين)
بفتح اللام وهو كما قال ابن مالك اسم جمع خاص بمن يعقل لاجمع ومفرده عالم بفتح اللام لانه اسم عام لما
سوى الله والجمع خاص بمن يعقل (وصلى الله) وسلم (على سيدنا محمد النبي) هو بالهمز وزر كه انسان أو حي
اليه بشرع يعمل به وان لم يؤمر بتبليغه فان أمر بتبليغه فني ورسول أيضا والمعنى ينشئ الصلاة والسلام
عليه ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف العين والنبي يدل منه أو عطف بيان عليه (و) على (آله
الطاهرين) هم كما قاله الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب وقيل واختاره النووي انهم
كل مسلم ولعل قوله الطاهرين منتزع من قوله تعالى ويظهركم تطهيرا (و) على (صحابته) جمع صاحب النبي
وقوله (أجمعين) تأكيده لصحابته * ثم ذكر المصنف أنه مسؤول في تصنيف هذا المختصر بقوله (سألتني

بعض الأصداقاء جمع صديق وقوله (حفظهم الله تعالى) جملة دعائية (أن أعمل مختصرا) هو ما قل لفظه
وكثر معناه (في الفقه) هو لغة الفهم واصطلاحا العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها
التفصيلية (على مذهب الامام) الأعظم المجتهد ناصر السنة والدين أبي عبد الله محمد بن ادريس بن العباس
ابن عثمان بن شافع (الشافعي) ولد بغزة سنة خمسين ومائة ومات (رحمة الله تعالى عليه ورضوانه) يوم
الجمعة - المخرج سنة أربع ومائتين ووصف المصنف مختصرة باوصاف منها انه (في غاية الاختصار ونهاية
الايجاز) والغاية والنهاية متقاربان وكذا الاختصار والايجاز ومنها أنه (يقرب على المتعلم) لفروع الفقه
(درسه ويسهل على المبتدى حفظه) أي استحضاره على ظهر قلب لمن يرغب في حفظ مختصر في الفقه
(و) سألت أيضا بعض الأصداقاء (أن أكتفيه) أي المختصر (من التقسيات) للاحكام الفقهية (و)
من (حصر) أي ضبط (الخصال) الواجبة والمندوبة وغيرها (فاجبته الى) سؤاله في (ذلك طالبا
للثواب) من الله جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغبا الى الله سبحانه وتعالى) في الاعانة من فضله على
تمام هذا المختصر (في التوفيق للصواب) وهو ضد الخطأ (انه) تعالى (على ما يشاء) أي يريد (قدير)
أي قادر (وبعباده لطيف خبير) بأحوال عباده والاول مقتبس من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني
من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير واللطيف والخبير اسمان من أسمائه تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق الامور
ومشكلاتها ويطلق أيضا بمعنى الرفيق بهم فالتعالى عالم بعباده وبمواضع حوائجهم رفيق بهم ومعنى الثاني
قريب من معنى الاول ويقال خبرت الشيء أخبرته فانه خبير أي عليم قال المصنف رحمه الله تعالى

(كتاب) أحكام (الطهارة)

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحا اسم الجنس من الاحكام أما الباب فاسم لنوع مما دخل
تحت ذلك الجنس والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة وأما شرعا ففيها تفاسير كثيرة منها قولهم فعل ما يستباح
به الصلاة أي من وضوء وغسل وتيمم وازالة نجاسة أما الطهارة بالضم فاسم لبقية الماء ولما كان الماء آلة
للتطهارة استمر المصنف لأنواع المياه فقال (المياه التي يجوز) أي يصح (التطهير بها سبع مياه ماء
السماء) أي النازل منها وهو المطر (وماء البحر) أي المالح (وماء النهر) أي الحلو (وماء البئر وماء العين
وماء الثلج وماء البرد) ويجمع هذه السبعة قولك ما نزل من السماء أو نبع من الارض على أي صفة كان من
أصل الخلقة (ثم المياه) تنقسم (على أربعة أقسام) أحدها (طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (غير مكروه
استعماله وهو الماء المطلق) عن قيد لازم فلا يضر القيد المنفك كما البئر في كونه مطلقا (و) الثاني
(طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (مكروه استعماله) في البدن لافي الثوب (وهو الماء المشمس) أي
أي المسخن بتأثير الشمس فيه وإنما يكره شرعا بقطر حار في اناء من طبع الاناء النقدين لصفاء جوهرهما
وإذا برد زالت الكراهة واختار النووي عدم الكراهة مطلقا ويكره أيضا شديد السخونة والبرودة (و)
القسم الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر لغيره) وهو الماء المستعمل في رفع حدث أو إزالة نجس إن لم
يتغير ولم يزدوزنه بعد انفصاله عما كان بعد اعتبار ما يشر به المغسول من الماء (والتغير) أي ومن هذا
القسم الماء المتغيرا حداثا وصفاه (بما) أي بشئ (خالطه من الطاهرات) تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء عليه فانه
طاهر غير مطهر حسبا كان التغير أو تقديره ياكأن اختلط بالماء ما يوافق في صفاته كما الورد المنقطع الرائحة
والماء المستعمل فان لم يمنع اطلاق اسم الماء عليه بان كان تغيره بالطاهر يسيرا أو بما يوافق الماء في صفاته
وقدر مخالفا ولم يغيره فلا يسلب طهوريته فهو مطهر لغيره واحترز بقوله خالطه عن الطاهر المجاور له فانه باق
على طهوريته ولو كان التغير كثيرا وكذا المتغير بمخالط لا يستغنى الماء عنه كطين وطحالب وما في مفره
ومره والمتغير بطول المكث فانه طهور (و) القسم الرابع (ماء نجس) أي متنجس وهو قسمان

بعض الأصداقاء
حفظهم الله تعالى أن
أعمل مختصرا في الفقه
على مذهب الامام
الشافعي رحمه الله تعالى
عليه ورضوانه في غاية
الاختصار ونهاية الايجاز
يقرب على المتعلم درسه
ويسهل على المبتدى
حفظه وأن أكتفيه
من التقسيات وحصر
الخصال فاجبته الى
ذلك طالبا للثواب
راغبا الى الله سبحانه
وتعالى في التوفيق
للصواب انه على ما يشاء
قدير وبعباده لطيف
خبير

(كتاب الطهارة)

المياه التي يجوز التطهير
بها سبع مياه ماء السماء
وماء البحر وماء النهر
وماء البئر وماء العين
وماء الثلج وماء البرد ثم
المياه على أربعة أقسام
طاهر مطهر غير مكروه
استعماله وهو الماء
المطلق وطاهر مطهر
مكروه استعماله وهو
الماء المشمس وطاهر
غير مطهر لغيره وهو
الماء المستعمل والمتغير
بما خالطه من الطاهرات
وماء نجس

أحدهما (وهو الذي حلت فيه نجاسة) تغير أم لا (وهو) أي والحال أنه ماء (دون القلتين) ويستثنى من هذا القسم الميتة التي لادم لها سائل عند قتلها أو شق عضو منها كالذباب إن لم تطرح فيه ولم تغيره وكذا النجاسة التي لا يدركها الطرف فكل منهما لا ينجس الماء ويستثنى أيضا صومرد كورات في المبسوطات وأشار للقسم الثاني من القسم الرابع بقوله (أو كان) كثيرا (قلتین) فاكثير (فتغير) يسيرا أو كثيرا (والقلتان) خمسمائة رطل بالبغدادی تقریباً فی الاصح) فيهما والرطل البغدادي عند النووي مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وترك المصنف قسما خامسا وهو الماء المطهر الحرام كالوضوء بماء مغصوب أو مسبل للشرب

﴿فصل﴾ في ذكر شيء من الاعيان المتنجسة وما يطهر منها. الدباغ وما لا يطهر * (وجاود الميتة) كلها (تطهر بالدباغ) سواء في ذلك ميتة ما كول اللحم وغيره وكيفية الدبغ أن يزرع فضول الجلد مما يغفنه من الدم ونحوه بشيء حريف كعصص ولو كان الحريف نجسا كدقيق حام كفي في الدبغ (الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر فلا يطهر بالدباغ (وعظم الميتة وشعرها نجس) وكذا الميتة أيضا نجسة وأريد بها الزائلة الحياة بغرذ كاة شرعية فلا يستثنى حينئذ جنين المذكاة إذا خرج من بطن أمه ميتا لأن ذكاته في ذكاة أمه وكذا غيره من المستثنيات المذكورة في المبسوطات * ثم استثنى من شعر الميتة قوله (الا الأدنى) أي فان شعره طاهر كميته

﴿فصل﴾ في بيان ما يحرم استعماله من الاواني وما يجوز * وبدأ بالاول فقال (ولا يجوز) في غير ضرورة لرجل أو امرأة (استعمال) شيء من (أواني الذهب والفضة) لافي أكل ولا في شرب ولا غيرهما وكما يحرم استعمال ما ذكر يحرم اتخاذه من غير استعمال في الاصح ويحرم أيضا الاناء المطلي بذهب أو فضة إن حصل من الطلاء شيء يعرضه على النار (ويجوز استعمال) اناء (غيرهما) أي غير الذهب والفضة (من الاواني) النفيسة كائنا ما يهوت ويحرم الاناء المصنوب بضبة فضة كبيرة عرفا لزيينة فان كانت كبيرة لحاجة جازمغ الكراهة أو صغيرة عرفا لزيينة كرهت أو لحاجة فلا تکره أما ضبة الذهب فتحرم مطلقا كما يحججه النووي ﴿فصل﴾ في استعمال آلة السواك * وهو من سنن الوضوء ويطلق السواك أيضا على ما يستاك به من أراك ونحوه (والسواك مستحب في كل حال) ولا يكره تنزيها (الابعد الزوال للصائم) فرضا أو نفلا وتزول الكراهة بغروب الشمس واختار النووي عدم الكراهة مطلقا (وهو) أي السواك (في) ثلاثة مواضع أشد استحبابا) من غيرها أحدها (عند تغير الفم من أزم) قيل هو سكوت طويل وقيل هو ترك الأكل وانما قال (وغيره) ليشمل تغير الفم بغير أزم كأكل ذي ريح كريه ثم وبصل وغيرهما (و) الثاني (عند القيام) أي الإستيقاظ (من النوم) الثالث (عند القيام إلى الصلاة) فرضا أو نفلا ويتأكد أيضا في غير الثلاثة المذكورة مما هو مذکور في المطولات كقراءة القرآن واصفرار الاسنان ويسن أن ينوي بالسواك السنة وأن يستاك بيمينه ويبدأ بالجانب الايمن من فمه وأن يمر على سقف حلقه امرار الطيفا وعلى كرامى أضراسه

﴿فصل﴾ في فروض الوضوء * وهو يضم الواو في الاشهر امم للفعل وهو المراد هنا وفتح الواو اسم لما يتوضأ به ويشتمل الاول على فروض وسنن وذکر المصنف القروض في قوله (وفروض الوضوء ستة أشياء) أحدها (النية) وحقيقتها شرعا قصد الشيء مقترنا بفعله فان تراخى عنه سمي عزمًا وتكون النية (عند غسل) أول جزء من (الوجه) أي مقترنة بذلك الجزء لا بجميعه ولا بما قبله ولا بما بعده فينبو المتوضئ عند غسل ما ذكر رفع حدث من أحداثه أو ينوي استباحة مفتقر إلى وضوء أو ينوي فرض الوضوء أو الوضوء فقط أو الطهارة عن الحدث فان لم يقل عن الحدث لم يصح واذا نوى ما يعتبر من هذه النيات وشرك

وهو الذي حلت فيه نجاسة وهو دون القلتين أو كان قلتين فتغير والقلتان خمسمائة رطل بالبغدادی تقریباً فی الاصح

﴿فصل﴾ وجاود الميتة تطهر بالدباغ الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما وعظم الميتة وشعرها نجس إلا الأدنى

﴿فصل﴾ ولا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة ويجوز استعمال غيرهما من الاواني

﴿فصل﴾ والسواك مستحب في كل حال الا بعد الزوال للصائم وهو في ثلاثة مواضع أشد استحبابا عند تغير الفم من أزم وغيره وعند القيام من النوم وعند القيام إلى الصلاة

﴿فصل﴾ وفروض الوضوء ستة أشياء النية عند غسل الوجه

معنية تنظف أو تبرد صحت وضوؤه (و) الثاني (غسل) جميع (الوجه) وحده طولا ما بين منابت
شعر الرأس غالباً وآخر اللحيين وهما العظامان اللذان يثبت عليهما الاسنان السفلى مجتمع مقدمهما في الذقن
ومؤخرهما في الاذن وحده عرضاً ما بين الاذنين واذا كان على الوجه شعر خفيف أو كثيف وجب
إيصال الماء اليه مع البشرة التي تحته وأما الحية الرجل الكثيفة فإن لم ير المخاطب بشرتها من خلالها فيكفي
غسل ظاهرها بخلاف الخفيفة وهي ما يرى المخاطب بشرتها فيجب إيصال الماء لبشرتها وبخلاف الحية
امرأة أو خنثى فيجب إيصال الماء لبشرتهما ولو كثفا ولا بد مع غسل الوجه من غسل جزء من الرأس
والرقبة وما تحت الذقن (و) الثالث (غسل اليدين إلى المرفقين) فإن لم يكن له مرفقان اعتبر فدرهما
ويجب غسل ما على اليدين من شعر وسلعة وأصبع زائدة وأظافر ويجب إزالة ما تحتها من وسخ يمنع
وصول الماء (و) الرابع (مسح بعض الرأس) من ذكر أو أنثى أو خنثى أو مسح بعض شعر في حد الرأس
ولا تتعين اليد للمسح بل يجوز بحرقه وغيره ولو غسل رأسه بدل مسحها جاز ولو وضع يده المبولة ولم يجرها
جاز (و) الخامس (غسل الرجلين إلى الكعبين) إن لم يكن المتوضئ لابسا للحنين فإن كان لابسهما
وجب عليه مسح الخفين أو غسل الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وسلعة وأصبع زائدة كما سبق في
اليدين (و) السادس (الترتيب) في الوضوء (على ما) أي الوجه الذي (ذكرناه) في عدد الفروض
فلو نسي الترتيب لم يكف ولو غسل أربعة أعضائه دفعة واحدة بأذنه ارتفع حدث وجهه فقط (و) وسننه
أي الوضوء (عشرة أشياء) وفي بعض نسخ المتن عشر خصال (التسمية) أوله وأقلها بسم الله وأكملها
بسم الله الرحمن الرحيم فإن ترك التسمية أوله أتى بها في أدائه فإن فرغ من الوضوء لم يأت به (و) غسل
الكفين (و) إلى الكوعين قبل المضمضة يغسلهما ثلاثاً إن تردد في طهرهما (قبل إدخالها إلى الماء)
المستعمل على ما عدون لفتين فإن لم يغسلهما كره له غمسهما في الماء وإن تيقن طهرهما لم يكره له غمسهما
(والمضمضة) بعد غسل الكفين ويحصل أصل السنة فيها بإدخال الماء في الفم سواء أداره فيه وبجأه أم لا
فإن أراد الأكل بجمعه (والاستنشاق) بعد المضمضة ويحصل أصل السنة فيه بإدخال الماء في الأنف سواء
جنبه بنفسه إلى خياشيمه ونثره أم لا فإن أراد الأكل بجمعه (والمضمضة) بالاستنشاق والجمع
بين المضمضة والاستنشاق ثلاث غرف فيضمض من كل منها ثم يستنشق أفضل من الفصل بينهما (ومسح
جميع الرأس) وفي بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس بالمسح أو مسح بعض الرأس فواجب كما سبق ولولم
يرد نزع ما على رأسه من عمامة ونحوها كحل بالمسح عليها (ومسح) جميع (الاذنين) ظاهرهما وباطنهما بماء
جديد) أي غير بلل الرأس والسنة في كيفية مسحهما أن يدخل مسبحة في صاخيه ويدبرهما على
المعاطف ويمر إبهاميه على ظهورهما ثم يلمص كفيه وهما مبلولتان بالاذنين استظهاراً (وتخليل اللحية
الكثة) بثلاثة من الرجل مالحة الرجل الخفيفة ولحية المرأة والخنثى فيجب تخليلهما وكيفية أن يدخل
الرجل أصابعه من أسفل اللحية (وتخليل أصابع اليدين والرجلين) أن وصل الماء إليهما من غير تخليل فإن
لم يصل إليه كالأصابع الملتفة وجب تخليلها وإن لم يبتأ تخليلها لالتحاحها حرم فتحها للتخليل وكيفية
تخليل اليدين بالتشبيك والرجلين بأن يبدأ بخنصر يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدئاً بخنصر الرجل
اليمنى خاتماً بخنصر اليسرى (وتقديم اليمنى) من يديه ورجليه (على اليسرى) منهما أما العضوان
اللذان يسهل غسلهما معاً كالخدين فلا يقدم الأيمن منهما بل يطهران دفعة واحدة (وذكر المصنف سنة
تثلث العضو المغسول والمسحوق في قوله (والطهارة ثلاثاً ثلاثاً) وفي بعض النسخ والتكرار أي للغسول
والمسحوق (والموالاة) ويعبر عنها بالتتابع وهي أن لا يحصل بين العضوين تفريق كثير بل يطهر العضو
بعد العضو بحيث لا يحذف الغسول قبله مع اعتدال الهواء والزاج والزمان وإذا ثلث فلا اعتبار لآخر غسله

و غسل الوجه وغسل
اليدين إلى المرفقين
ومسح بعض الرأس
وغسل الرجلين إلى
الكعبين والترتيب
على ما ذكرناه وسننه
عشرة أشياء التسمية
وغسل الكفين قبل
إدخالها إلى الماء والمضمضة
والاستنشاق ومسح
جميع الرأس ومسح
الاذنين ظاهرهما
وباطنهما بماء جديد
وتخليل اللحية الكثة
وتخليل أصابع اليدين
والرجلين وتقديم اليمنى
على اليسرى والطهارة
ثلاثاً ثلاثاً والموالاة

وإنما تندب الموالاة في غير وضوء صاحب الضرورة أما هو فالموالاة واجبة في حقه وبقى للوضوء سنن أخرى
مذكورة في المطولات

(فصل في الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة * (والاستنجاء) وهو من نجوت الشيء أي قطعته فكأن المستنجي يقطع به الأذى عن نفسه (واجب من) خروج (البول والغائط) بالماء أو الحجر وما في معناه من كل جامد طاهر قال غير محترم (و) لكن (الأفضل أن يستنجي) أولا (بالحجارة ثم يتبعها) ثانيا (بالماء) والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة أطراف حجر واحد (ويجوز أن يقتصر) المستنجي (على الماء أو على ثلاثة أحجار ينقي بهن المحل) إن حصل الاتقاء بها والازداعاها حتى ينقي ويسق بعد ذلك التثايب (فاذا أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل) لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها وشرط أجزاء الاستنجاء بالحجر أن لا يحف الخارج النجس ولا ينتقل عن محل خروجه ولا يطرا عليه نجس آخر أجني عنه فإن اتقى شرط من ذلك تعين الماء (ويجتنب) وجوباً بقاضي الحاجة (استقبال القبلة) الآن وهي الكعبة (واستدبارها في الصحراء) إن لم يكن بينه وبين القبلة ساتراً وكان ولم يبلغ ثلث ذراع أو باعها وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع الآدمي كما قاله بعضهم والبيان في هذا كالصحراء بالشرط المذكور والبناء المعدل قضاء الحاجة لأحرمه في مطلقاً وخرج بقولنا الآن ما كان قبلة أو لا كبيت المقدس فاستقبله واستدباره مكروه (ويجتنب) أدباً بقاضي الحاجة (البول) والغائط (في الماء الزاكد) أما الجاري فيكرهه في القليل منه دون الكثير لكن الأولى اجتنابه وبحث النووي تحريمه في القليل جارياً أو راكداً (و) يجتنب أيضاً البول والغائط (تحت الشجرة المثمرة) وقت الثمر وغيره (و) يجتنب ما ذكر (في الطريق) السلوك للناس (و) في موضع (الظل) صيفاً في موضع الشمس شتاء (و) في (الثقب) في الأرض وهو النازل المستدير ولفظ الثقب ساقط في بعض نسخ المتن (ولا يتكلم) أدباً بغير ضرورة قاضي الحاجة (على البول والغائط) فإن دعت ضرورة إلى الكلام كمن رأى حية تقصد إنساناً لم يكره الكلام حينئذ (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما) أي يكرهه ذلك حال قضاء حاجته لكن النووي في الرخصة وشرح المذهب قال إن استدبارهما ليس بمكروه وقال في شرح الوسيط إن ترك استقباله واستدباره سواء أي فيكون مباحاً وقال في التحقيق إن كراهة استقباله لا أصل لها * وقوله ولا يستقبل الخ ساقط في بعض نسخ المتن

(فصل في نواقض الوضوء المسماة أيضاً بأسباب الحدث * (والذي ينقض) أي يبطل (الوضوء ستة أشياء) أحدها (ما خرج من) أحد (السيبلين) أي القبل والدبر من متوضئ حتى واضح معتاداً كان الخارج كبول وغائط أو نادراً كدم وحصا نجساً كهذه الأمثلة أو طاهراً كدود الالتهى الخارج باحتلام من متوضئ يمكن مقعده من الأرض فلا ينقض والمشكل إنما ينقض وضوؤه بالخارج من فرجيه جميعاً (و) الثاني (النوم على غير هيئة المتمكن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض بمقعده والأرض ليست بقيد وخرج بالمتمكن ما لو نام قاعداً غير متمكن أو نام قائماً أو على قفاه ولو متمكناً (و) الثالث (زوال العقل) أي الغلبة عليه (بسكراً أو مرض) أو جنوناً أو انغماءً وغير ذلك (و) الرابع (لمس الرجل المرأة الأجنبية) غير المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأنثى بلغا حد الشهوة عرفاً والمراد بالمحرم من حرم نكاحها لاجل نسب أو رضاع أو مصاهرة وقوله (من غير حائل) يخرج ما لو كان هناك حائل فلا ينقض حينئذ (و) الخامس وهو آخر النواقض (مس فرج الآدمي بباطن الكف) من نفسه وغيره ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً حياً أو ميتاً ولفظ الآدمي ساقط في بعض نسخ المتن وكذا قوله (ومن حلقه دبره) أي الآدمي ينقض (على) القول (الجديد) وعلى القديم لا ينقض مس الحلقة والمراد بهما متقى المنفوخ بباطن الكف الراجح مع بطون

(فصل في الاستنجاء واجب من البول والغائط والأفضل أن يستنجي بالحجارة ثم يتبعها بالماء ويجوز أن يقتصر على الماء أو على ثلاثة أحجار ينقي بهن المحل فاذا أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل ويجتنب استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء ويجتنب البول في الماء الراكد وتحت الشجرة المثمرة وفي الطريق والظل والثقب ولا يتكلم على البول والغائط ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما)
(فصل في الذي ينقض الوضوء ستة أشياء ما خرج من السبلين والنوم على غير هيئة المتمكن وزوال العقل بسكراً أو مرض ولمس الرجل المرأة الأجنبية من غير حائل ومس فرج الآدمي بباطن الكف ومس حلقه دبره على الجديد)

(فصل) والذى يوجب

الفصل ستة أشياء ثلاثة
تشارك فيها الرجال
والنساء وهى التقاء
الختانين وانزال المني
والموت وثلاثة تختص
بها النساء وهى الحيض
والنفاس والولادة

(فصل) وفرائض
الفصل ثلاثة أشياء النية
وازالة النجاسة ان
كانت على بدنه وايصال
الماء الى جميع الشعر
والبشرة وسننه خمسة
شيء التسمية والوضوء
قبله وامرار اليد على
الجسد والمواظاة رقة بم
اليمينى على اليسرى

(فصل) والاغتسلات
المسنونة سبعة عشر
غسلا غسل الجمعة
والعدين والاستسقاء
والخسوف والكسوف
والغسل من غسل
الميت والكافرا اذا أسلم

والمجنون والمغنى عليه
ذا أفاقا والغسل عند
لاحرام ولدخول مكة
والوقوف بعرفة والبيت
بزدلفة ولرمي الجمار
الثلاث والطواف
للسعى ولدخول مدينة
رسول الله صلى الله
عليه وسلم

(٧) هكذا نسخ

الشارح وقد أسقط من

المتن الغسل للسعى ولدخول مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكر في نسخة المصنف التى بايدينا اه مصححه

الاصابع وخرج يباطن الكف ظاهره وحرفه ورؤس الاصابع وما بينهما فلا تنه عن ذلك أى بعد التحامل اليسير
(فصل) فى موجب الغسل * والغسل لغة سيلان الماء على الشئ مطلقا وشرعا سيلانه على جميع
البدن بنية مخصوصة (والذى يوجب الغسل ستة أشياء ثلاثة) منها (تشارك فيها الرجال والنساء وهى
التقاء الختاتين) ويعبر عن هذا الالتقاء بإيلاج حتى واضح غيب حشفة الذكرك منه أو قدرها من مقطوعها
فى فرج ويصير الآدمى الموج فيه جنبا بإيلاج ما ذكر أما الميت فلا يعاد غسله بإيلاج فيه وأما الخنى
المشكلى فلا يغسل عليه بإيلاج حشفته ولا بإيلاج فى قبله (و) من المشترك (انزال) أى خروج (المني)
من شخص بغير إيلاج وان قل المني كقطرة ولو كانت على لون الدم ولو كان الخارج بجماع أو غيرهم فى
بقطة أو نوم شهوة أو غيرها من طريقه المعتاد أو غيره كأن انكسر صلبه فخرج منه (و) من المشترك
(الموت) الا فى الشهيد (وثلاثة تختص بها النساء وهى الحيض) أى الدم الخارج من امرأة بلغت
تسع سنين (والنفاس) وهو الدم الخارج عقب الولادة فإنه موجب للغسل قطعاً (والولادة) المحبوبة
بالبلل موجبة للغسل قطعاً والمجردة عن البلل موجبة فى الأصح

(فصل) وفرائض الغسل ثلاثة أشياء * أحدها (النية) فينوى الجنب رفع الجنباة أو الحدث الأكبر
ومحو ذلك وتنوى الخائض والنفساء رفع حدث الحيض أو النفاس وتكون النية مقرونة بأول الفرض
وهو أول ما يغسل من أعلى البدن أو أسفلها فلينوى بعد غسل جزء وجبت اعادته (وازالة النجاسة ان كانت
على بدنه) أى المغتسل وهذا ما رجحه الرافعى وعليه فلا يكتفى بغسلة واحدة عن الحدث والنجاسة ورجح
النووى الا كتفاء بغسلة واحدة عنهما ومحله ما اذا كانت النجاسة حكمية أما اذا كانت النجاسة
عينية وجب غسلتان عنهما (وايصال الماء الى جميع الشعر والبشرة) وفى بعض النسخ بدل جميع أصول
ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر المصفور ان لم يصل الماء الى باطنه
الا بالنقض وجب تقضه والمراد بالبشرة ظاهر الجلد ويجب غسل ما ظهر من صماخى أذنه ومن أنف
مجمدع ومن شقوق بدن ويجب ايصال الماء الى ماتحت القلفة من الألف والى ما يبدو من فرج المرأة
عند قعودها لقضاء حاجتها ويجب غسله المسرية لانها تظهر فى وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن
(وسننه) أى الغسل (خمس أشياء التسمية والوضوء) كاملاً (قبله) وينوى به المغتسل سنة الغسل ان
تجردت جنباته عن الحدث الأصغر والانى به الأصغر (وامرار اليد على) ما وصلت اليه من (الجسد)
ويعبر عن هذا الامرار بذلك (والمواظاة) وسبق معناها فى الوضوء (وتقديم اليمينى) من شقيه (على
اليسرى) وبقى من سنن الغسل أمور مذكورة فى المبسوطات منها التثايت وتحليل الشعر

(فصل) والاغتسلات المسنونة سبعة عشر غسلا غسل الجمعة * لحاضرها ووقته من الفجر الصادق
(و) غسل (العدين) الفطر والاضحى ويدخل وقت هذا الغسل نصف الليل (والاستسقاء) أى طلب
التسقي من الله (والخسوف) للقمر (والكسوف) للشمس (والغسل من) أجل (غسل الميت) مسلاً
كان أو كافراً (و) غسل (الكافرا اذا أسلم) ان لم يجنب فى كفره أو لم تحض الكافرة والاوجب الغسل بعد
الاسلام فى الأصح وقيل يسقط اذا أسلم (والمجنون والمغنى عليه اذا أفاقا) ولم يتحقق منهما انزال فان
تحقق منهما انزال وجب الغسل على كل منهما (والغسل عند) ارادة (الاحرام) ولا فرق فى هذا الغسل
بين بالغ وغيره ولا بين مجنون وعاقل ولا بين طاهر وحائض فان لم يجد المحرم الماء تيمم (و) الغسل (لدخول
مكة) لمحرم حج أو عمرة (والوقوف بعرفة) فى تاسع ذى الحجة (ولبيت بزدلفة ولرمي الجمار الثلاث)
فى أيام التشريق الثلاثة فيغتسل لرمي كل يوم منها غسلاً أما رمي جرة العقبة فى يوم النحر فلا يغتسل له لقرب
زمه من غسل الوقوف (و) الغسل (للطواف) الصادق بطواف قدوم وإفاضة ووداع وبقية الاغتسال

المسئونة مذكورة في المطولات ٧

فصل في المسح على الخفين جائز في الوضوء لافي غسل فرض أو تغسل ولا في إزالة نجاسة فلا وجب
ودميت رجله فأراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لابد من الغسل وأشعر قوله جائز أن غسل الرجلين
أفضل من المسح وإنما يجوز مسح الخفين لأحدهما فقط إلا أن يكون فاقدا لأخرى (بثلاثة شرائط أن
يبتدىء) أي الشخص (لبسهما بعد كمال الطهارة) فلو غسل رجلا وألبسها خفيها ثم فعل بالأخرى
كذلك لم يكف ولو ابتدأ لبسهما بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قدم الخلف لم يجز المسح
(وأن يكونا) أي الخفان (ساترين لمحل غسل الفرض من القدمين) بكعييهما فلو كانا دون الكعبين
كالمداس لم يكف المسح عليهما والمراد بالساتر هنا الخائل لأمالعة الرؤية وأن يكون الستر من أسفل ومن
جوانب الخفين لامن أعلاهما (وأن يكونا) يمكن تتابع المشي عليهما (لتردد مسافر في حوائجه من
خط وترحال ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين بحيث يمنعان نفوذ الماء ويشترط أيضا طهارتهما
ولو لبس خذافوق خف لشدة البرد مثلا فإن كان الأعلى صالحا للمسح دون الأسفل صحح المسح على الأعلى
وإن كان الأسفل صالحا للمسح دون الأعلى فمسح الأسفل صح وألا على فوصل البلل للأسفل صح إن قصد
الأسفل أو قصدهما معا لأن قصد الأعلى فقط وإن لم يقصد واحدا منهما بل قصد المسح في جملة أجزأ في
الاصح (ويمسح المقيم يوما وليلة) ويمسح (المسافر ثلاثة أيام بلياليهن) المتصلة بهما سواء تقدمتا وتأخرتا
(وابتداء المدة) تحسب (من حين يحدث) أي من انقضاء الحدث الكائن (بعد) تمام (لبس الخفين)
لامن ابتداء الحدث ولامن وقت المسح ولامن ابتداء اللبس والعاصي بالسفر والهائم بمسحان مسح مقيم
ودائم الحدث إذا أحدث بعد لبس الخف حدثا آخر مع حدثه الدائم قبل أن يصلي به فرضا بمسح ويستبيح
ما كان يستبيحه لو بقي طهره الذي لبس عليه خفيه وهو فرض ونوافل فلو صلى بطهره فرضا قبل أن
يحدث مسح واستباح النوافل فقط (فإن مسح) الشخص (أي الحضرم ثم سافر أو مسح في السفر ثم
أقام) قبل مضى يوم وليلة (أتم مسح مقيم) والواجب في مسح الخف ما يطلق عليه اسم المسح إذا كان
على ظاهر الخف ولا يجزئ المسح على باطنه ولا على عقب الخف ولا على حوافه ولا على أسفله والسنة في
مسحه أن يكون خطوطا يان بفرج الماسح بين أصابعه ولا يضمها (ويبطل المسح) على الخفين (بثلاثة
أشياء بخلعهما) أو خلعهما أو اتخاذه أو خروج الخف عن صلاحية المسح كتخرقه (وانقضاء
المدة) وفي بعض النسخ مدة المسح من يوم وليلة لمقيم وثلاثة أيام بلياليها لمسافر (و) يعروض (ما يوجب
الغسل) كجباة أو خيض أو نقاس أو لبس الخف

فصل في التيمم وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله والتيمم لغة القصد وشرعا
أيصال تراب ظهور للوجه واليدين بدلا عن وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط مخصوصة (وشرائط
التيمم خمسة أشياء) وفي بعض نسخ المتن خمس خصال أحدها (وجود العذر بسفرا أو مرضا) والثاني
(دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها (و) الثالث (طلب الماء) بعد دخول الوقت
بنفسه أو بمن أذن له في طلبه فيطلب الماء من رحله ورفقته فإن كان منفردا نظر حوالبه من الجهات
الأربع إن كان بمستوى من الأرض فإن كان فيها ارتفاع وانخفاض تردد قس نظره (و) الرابع (تعذر
استعماله) أي الماء بان يخاف من استعمال الماء على ذهاب نفس أو منقعة عضو ويدخل في العذر ما لو كان
بقر به ماء وخاف لو قصد على نفسه من سبع أو عدوا وعلى ماله من سارق أو غاصب ويوجد في بعض نسخ
المتن في هذا الشرط زيادة بعد تعذر استعماله وهي (واعاوزه بعد الطلب) الخاء س (التراب الطاهر)
أي الطهور غير المندى ويصدق الطاهر بالمغصوب وتراب مقبرة لم تنبش ويوجد في بعض النسخ زيادة في

فصل في المسح على الخفين جائز بثلاثة شرائط أن يبتدىء لبسهما بعد كمال الطهارة وأن يكونا ساترين لمحل غسل الفرض من القدمين وأن يكونا يمكن تتابع المشي عليهما ويمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليهن وابتداء المدة من حين يحدث بعد لبس الخفين فإن مسح في الحضرم ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام أتم مسح مقيم * ويبطل المسح بثلاثة أشياء بخلعهما وانقضاء المدة وما يوجب الغسل (فصل) وشرائط التيمم خمسة أشياء وجود العذر بسفرا أو مرضا ودخول وقت الصلاة وطلب الماء وتعذر استعماله واعاوزه بعد الطلب والتراب الطاهر

هذا الشرط وهي (التي له غبار فان خالطه حص أو رمل لم يحز) وهذا موافق لما قاله النووي في شرح
المهذب والتصحيح لكنه في الروضة والفتاوى جوز ذلك ويصح التيمم أيضا رمل فيه غبار وخرج بقول
المصنف التراب غيره كنورة وسحافة خرف وخرج بالطاهر النجس وأما التراب المستعمل فلا يصح التيمم
به (وفرائضه أربعة أشياء) أحدها (النية) وفي بعض نسخ المتن أربع خصال نية الفرض فان نوى التيمم
الفرض والنفل استباحهما أو الفرض فقط استباح معه النفل وصلاة الجنائز أيضا أو النفل فقط لم يستبح
معه الفرض وكذا لو نوى الصلاة ويجب قرن نية التيمم بنقل التراب للوجه واليدين واستدامة هذه
النية الى مسح شئ من الوجه ولو احدث بعد نقل التراب لم يمسح بذلك التراب بل ينقل غيره (و)
الثاني والثالث (مسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين) وفي بعض نسخ المتن الى المرفقين ويكون
مسحهما بضربتين ولو وضع يده على ثياب ناعم فعلق بهما ثياب من غير ضرب كفي (و) الرابع (الترتيب)
فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترتيب لم يصح وأما
أخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب يده فلو ضرب يده دفعة على ثياب ومسح يمينه ووجهه ويساره
يمينه جاز (وسننه) أي التيمم (ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (التسمية وتقديم الجنى)
من اليدين (على اليسرى) منها وتقديم أعلى الوجه على أسفله (والموالة) وسبق معناها في الوضوء
وبقي للتيمم سنن أخرى مذكورة في المطولات منها نزاع التيمم خاتمه في الضربة الاولى أما الثانية فيجب
نزع الخاتم فيها (والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء) أحدها كل (ما أبطل الوضوء) وسبق بيانها في اسباب
الحديث فتي كان متيمما ثم احدث بطل تيممه (و) الثاني (رؤية الماء) وفي بعض النسخ وجود الماء
(في غير وقت الصلاة) فمن تيمم لفقد الماء ثم رأى الماء أو توهمه قبل دخوله في الصلاة بطل تيممه فان رآه
بعد دخوله فيها وكانت الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مقيم بطلت في الحال أو مما يسقط فرضها
بالتيمم كصلاة مسافر فلا تبطل فرضا كانت الصلاة أو قفلا وان كان تيمم الشخص لمرض ونحوه ثم رأى الماء
فلا أثر لرويته بل تيممه باق بحاله (و) الثالث (الردة) وهي قطع الاسلام واذا امتنع شرعا استعمال الماء في
عضو فان لم يكن عليه ساتر وجب عليه التيمم وغسل الصحيح ولا ترتيب بينهما للجنب أما المحدث فالتيمم
بنييم وقت دخول غسل العضو العليل فان كان على العضو ساتر فحكمه مذكور في قول المصنف (وصاحب
الجبائر) جع جبيرة بفتح الجيم وهي أخشاب وقصب تسوى وتشد على موضع الكسر ليلتحم (بمسح
عليها) بالماء ان لم يتمكن نزعها لخوف ضرر مما سبق (ويتيمم) صاحب الجبائر في وجهه ويديه كما سبق (ويصلي
ولا إعادة عليه ان كان وضعها) أي الجبائر (على طهر) وكانت في غير أعضاء التيمم والأعاد وهذا ما قاله
النووي في الروضة لكنه قال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق أي بين أعضاء التيمم وغيرها
ويشترط في الجبيرة أن لا تأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستمسك والصوق والعصابة والمرهم ونحوها
على الجرح كالجبيرة (ويتيمم لكل فريضة) ومنذورة فلا يجمع بين صلاتي فرض بتييم واحد ولا بين
طوافين ولا بين صلاة وطواف ولا بين جمعة وخطبة ولأرأه اذا تيممت لتحسين الخليل أن تفعله مرارا وتجمع
بينه وبين الصلاة بذلك التيمم وقوله (ويصلي بتييم واحد ماشاء من النوافل) ساقط من بعض نسخ المتن
(فصل) في بيان النجاسات وازالتها وهذا الفصل مذكور في بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة والنجاسة
لغة الشئ المستفاد وشرعا كل عين حرم تناولها على الاطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لحرمتها
ولا استقذارها ولا ضررها في بدن أو عقل ودخل في الاطلاق قليل النجاسة وكثيرها وخرج بالاختيار
الضرورة فانها تبيح تناول النجاسة وبسهولة التمييز كل الدود الميتة في جبن أو فاكهة ونحو ذلك وخرج
بقوله لآخر منها ميتة آدمي وعدم الاستقذار المتي ونحوه وبني الضرر الحبر والنبات المضرب بدن أو عقل

الذي له غبار فان خالطه
حص أو رمل لم يحز
وفرائضه أربعة أشياء
النية ومسح الوجه
ومسح اليدين مع
المرفقين والترتيب
وسننه ثلاثة أشياء
التسمية وتقديم الجنى
على اليسرى والموالة
والذي يبطل التيمم
ثلاثة أشياء ما أبطل
الوضوء ورؤية الماء
في غير وقت الصلاة
والردة وصاحب الجبائر
يمسح عليها ويتيمم
ويصلي ولا إعادة عليه
ان كان وضعها على طهر
ويتيمم لكل فريضة
ويصلي بتييم واحد
ماشاء من النوافل

من السيدين نجس الا
التي وغسل جميع الابوال
والارواث واجب الابول
الصبي الذي لم يأكل
الطعام فانه يطهر برش
الماء عليه ولا يعنى عن
شيء من النجاسات
الا اليسير من الدم
والقيح وما لانفس له
سائلة اذا وقع في الاماء
ومات فيه فانه لا ينجسه
والحيوان كله طاهر
الا الكلب والخنزير
وماتولد منهما أومن
أحدهما والميتة كلها
نجسة الا السمك والجراد
والآدمى ويفسل الاناء
من ولوغ الكلب
والخنزير سبع مرات
احداهن باسراب
ويفسل من سائر
النجاسات مرة واحدة
تأتى عليه والثلاث
أفضل واذا تخللت الخجرة
بنفسها طهرت وان
تخللت بطرح شيء فيها
لم تطهر

(فصل) ويخرج من
الفرج ثلاثة دماء دم
الحيض والنفاس
والاستحاضة فالحيض
هو الخارج من فرج
المرأة على سبيل الصحة
من غير سبب الولادة
ولونه أسود ومحتدم لذاع

ثم ذكر المصنف ضابطا لمتنجس الخارج من القبل والبر بقوله (وكل مائع خرج من السبيلين نجس) هو
صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط والنادر كالدم والقيح (الا لمتنجس) من آدمى أو حيوان غير كلب
وخنزير وماتولد منهما أومن أحدهما مع حيوان طاهر وخرج بمائع الدود وكل متصل لا تحمله المعدة
فليس بمتنجس بل هو متنجس يظهر بالفعل وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بلفظ المضارع واسقاط مائع
(وغسل جميع الابوال والارواث) ولو كان من مأكول اللحم (واجب) وكيفية غسل النجاسة ان كانت
مشاهدة بالعين وهي المسماة بالعينية تكون بزوال عينها ومحاوله زوال أوصافها من طعم أولون أو ريح فان
بقى طعم النجاسة ضرا أولون أو ريح عسر زواله لم يضر وان كانت النجاسة غير مشاهدة وهي المسماة بالحكمية
فيكفى جرى الماء على المتنجس بها ولو مرة واحدة ثم استغنى المصنف من الابوال قوله (الابول الصبي
الذي لم يأكل الطعام) أى لم يندول مأكولا ولا مشروبا على جهة التغذى (فانه) أى بول الصبي (يطهر
برش الماء عليه) ولا يشترط في الرش سيلان الماء فان أكل الصبي الطعام على جهة التغذى غسل بوله
قطعا وخرج بالصبي الصبيد والخنثى فتغسل من بولهما * ويشترط في غسل المتنجس ورود الماء عليه ان كان
قليل فان عكس لم يطهر أما الماء الكثير فلا فرق بين كون المتنجس واردا أو مورودا (ولا يعنى عن شيء
من النجاسات الا اليسير من الدم والقيح) فيعنى عنهما في ثوب أو بدن وتصح الصلاة معهما (و) الا (ما)
أى شيء (لانفس له سائلة) كذباب وتعل (اذا وقع في الاناء ومات فيه فانه لا ينجسه) وفي بعض النسخ اذا
مات في الاناء وأفهم قوله وقع أى بنفسه أنه لو طرح ما لانفس له سائلة في المائع ضرر وهو ما جزم به الراغب في
الشرح الصغير ولم يتعرض لهذه المسئلة في الكبير واذا كثرت ميتة ما لانفس له سائلة وغيرت ما وقعت فيه
نجسته واذا نشأت هذه الميتة من المائع كدود دخل وفاكهة لم تنجسه قطعا ويستغنى مع ما ذكرهنا مسائل
مذكورة في المبسوطات سبق بعضها في كتاب الطهارة (والحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وماتولد
منهما أومن أحدهما) مع حيوان طاهر. وعبارته تصدق بطهارة الدود المتولد من النجاسة وهو كذلك
(والميتة كلها نجسة الا السمك والجراد والآدمى) وفي بعض النسخ ابن آدم أى ميتة كل منها فانها طاهرة
(ويفسل الاناء من ولوغ الكلب والخنزير سبع مرات) بماء طهور (احداهن) مصحوبة (بالتراب)
الطهور يعنى المحل المتنجس فان كان المتنجس بماء كدود كرى في ماء جار كدود كرى في مرور سبع جريات عليه بلا تغيير
واذا لم تزل عين النجاسة الكلية الا بست غسلات مثلا حسبت كلها غسلة واحدة والارض الترابية لا يجب
التراب فيها على الاصح (ويفسل من سائر) أى باقى (النجاسات مرة واحدة) وفي بعض النسخ مرة
(تأتى عليه والثلاث) وفي بعض النسخ والثلاث بالتاء (أفضل) واعلم أن غسالة النجاسة بعد طهار
المحل المغسول طاهرة ان انفصلت غير تغيرة ولم يزد وزنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار مقدار
ما ينتشر به المغسول من الماء هذا ان لم تبلغ قلتين فان بلغتهما فالشرط عدم التغير * ولما فرغ المصنف
عما يطهر بالغسل شرع فيما يطهر بالاستحالة وهي انقلاب الشيء من صفة الى صفة أخرى فقال (وإذا تخللت
الخجرة) وهي المتخذة من ماء العنب محترمة كانت الخجرة أم لا ومعنى تخللت صارت خلاا وكانت صيرورتها خلا
(بنفسها طهرت) وكذلك تخللت بنقلها من شمس الى ظل وعكسه (وان) لم تتخلل الخجرة بنفسها بل
(تخللت بطرح شيء فيها لم تطهر) واذا طهرت الخجرة طهرت ما بها

(فصل) في بيان أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة * (ويخرج من الفرج ثلاثة دماء دم الحيض
والنفاس والاستحاضة فالحيض هو) الدم (الخارج) في سن الحيض وهو تسع سنين فأكثر (من
فرج المرأة على سبيل الصحة) أى لالة بل للجبلة (من غير سبب الولادة) وقوله (ولونه أسود محتدم لذاع)
ليس في أكثر نسخ المتن وفي الصحاح احتدم * اشتدت حرته حتى اسود ولذعته النار حتى أحرقت

والنفاس هو الخارج عقيب

الولادة والاستحاضة

هو الخارج في غير أيام

الحيض والنفاس وأقل

الحيض يوم وليسلة

وأكثره خمسة عشر

يوماً وغالبه ست أو سبع

وأقل النفاس لحظة

وأكثره ستون يوماً

وغالبه أربعون يوماً

وأقل الطهر بين

الحضتين خمسة عشر

يوماً ولا حداً لكثرة

وأقل زمن تحيض

فيه المرأة تسع سنين

وأقل الحمل ستة أشهر

وأكثره أربع سنين

وغالبه تسعة أشهر

ويحرم بالحض والنفاس

ثمانية أشياء الصلاة

والصوم وقراءة القرآن

ومس المصحف وحمله

ودخول المسجد

والطواف والوطء

والاستمتاع بما بين

السرة والركبة ويحرم

على الجنب خمسة أشياء

الصلاة وقراءة القرآن

ومس المصحف وحمله

والطواف واللبث في

المسجد ويحرم على

المحدث ثلاثة أشياء

الصلاة والطواف ومس

المصحف وحمله

كتاب الصلاة

الصلاة المفروضة خمس

لظهر وأول وقتها

زوال الشمس وآخره

(والنفاس هو) الدم (الخارج عقيب الولادة) فالخارج مع الولد أو قبله لا يسمى نفاساً وزيادة الباء في عقيب لغة قليلة والاكثر حذفها (والاستحاضة) أي دمها (هو) الدم (الخارج في غير أيام الحيض والنفاس) لأعلى سبيل الصحة (وأقل الحيض) زمناً (يوم ليلة) أي مقدار ذلك وهو أربعة وعشرون ساعة على الاتصال المعتاد في الحيض (وأكثره خمسة عشر يوماً) بلباها فان زاد عليها فهو استحاضة (وغالبه ست أو سبع) والمعتمد في ذلك الاستقراء (وأقل النفاس لحظة) وأريد به زمن يسير وابتداء النفاس من انفصال الولد (وأكثره ستون يوماً وغالبه أربعون يوماً) والمعتمد في ذلك الاستقراء أيضاً (وأقل الطهر) الفاصل (بين الحيضتين خمسة عشر يوماً) احترازاً منصف بقوله بين الحيضتين عن الفاصل بين حيض ونفاس إذا قلنا بالصحيح ان الحامل تحيض فانه يجوز أن يكون دون خمسة عشر يوماً (ولاحداً كثره) أي الطهر فقد تمسكت المرأة دهرها بلا حيض أما غالب الطهر فيعتبر بغالب الحيض فان كان الحيض ستاً فالطهر أربع وعشرون يوماً أو كان الحيض سبعة فالطهر ثلاثة وعشرون يوماً (وأقل زمن تحيض فيه المرأة) وفي بعض النسخ الجارية (تسع سنين) قرية فلوراة قبل تمام التسع زمن يضيّق عن حيض وطهر فهو حيض والا فلا (وأقل الحمل) زمناً (ستة أشهر) ولحقتان (وأكثره) زمناً (أربع سنين وغالبه) زمناً (تسعة أشهر) والمعتمد في ذلك الوجود (ويحرم بالحض والنفاس) وفي بعض النسخ ويحرم على الخائض (ثمانية أشياء) أحدها (الصلاة) فرضاً أو نفلاً وكذلك الجمعة والتلاوة والشكر (و) الثاني (الصوم) فرضاً أو نفلاً (و) الثالث (قراءة القرآن) (و) الرابع (مس المصحف) وهو اسم للمسكوت من كلام الله تعالى بين الدفتين (وحمله) لذا خافت عليه (و) الخامس (دخول المسجد) للحائض ان خافت تأويله (و) السادس (الطواف) فرضاً أو نفلاً (و) السابع (الوطء) ويسمى إن وطئ في إقبال الدم التصديق بدينار رولمن وطئ في أدباره التصديق بنصف دينار (و) الثامن (الاستمتاع) بما بين السرة والركبة) من للمرأة فلا يحرم الاستمتاع بهما ولا بما فوقهما على المختار في شرح المهذب ثم استطرد المصنف لذكر ما حقه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب الغسل فقال (ويحرم على الجنب خمسة أشياء) أحدها (الصلاة) فرضاً أو نفلاً (و) الثاني (قراءة القرآن) أي غير منسوخ التلاوة آية كان أو حرفاً أو جهر أو خراج بالقرآن التوراة والإنجيل أما إذا كان القرآن فتحل لا بقصد قرآن (و) الثالث (مس المصحف وحمله) من باب أولى (و) الرابع (الطواف) فرضاً أو نفلاً (و) الخامس (اللبث في المسجد) لجنب مسلم الضرورة كمن احتلم في المسجد وتعدى عليه خروجه منه تخوف على نفسه أو ماله أما عبور المسجد ماراً به من غير مكث فلا يحرم بل ولا يكره في الأصح وزد الجنب في المسجد بمنزلة اللبث وخرج بالمسجد المدارس والربط ثم استطرد المصنف أيضاً من أحكام الحديث الأكبر إلى أحكام الحديث الأصغر فقال (ويحرم على المحدث) حديثاً أصغر (ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله) وكذا خريطة وصندوق فيهما مصحف ويحل حمله في أمتعة وفي تفسيراً كثر من القرآن وفي دنانير ودرهم وخواتم تقيش على كل منها قرآن ولا يمنع المميز المحدث من مس مصحف ولو ح لدراسة وتعلم قرآن

كتاب أحكام الصلاة

وهي لغة للمساء وشرعاً كما قال الرافعي أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات المفروضات (خمس) يجب كل منها بأول الوقت وجوباً موسعاً إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فبضيق حينئذ (الظهر) أي صلاته قال النووي سميت بذلك لانها ظاهرة وسط النهار (وأول وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالنظر لنفس الأمر بل لما يظهر لنا ويعرف ذلك الميل بتحول الظل إلى جهة المشرق بعد تنهاى قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس (وآخره)

بعد ظل الزوال *
والعصر وأول وقتها
الزيادة على ظل المثل
وأخره في الاختيار
إلى ظل المثليين وفي
الجواز إلى غروب
الشمس * والمغرب
ووقتها واحد وهو غروب
الشمس بمقدار ما
يؤذن ويتوضأ ويست
العورة ويقوم الصلاة
ويصلي خمس ركعات
في العشاء وأول وقتها إذا
غاب الشفق الأحمر
وأخره في الاختيار إلى
ثالث الليل وفي الجواز
إلى طلوع الفجر الثاني
في الصبح وأول وقتها
طلوع الفجر الثاني
وأخره في الاختيار إلى
تأسفار وفي الجواز إلى
طلوع الشمس
(فصل) وشرايط وجوب
الصلاة ثلاثة أشياء
الاسلام والبلوغ والعقل
أي هو حد التكليف
والصلوات السنوية خمس
العيدان والكسوفان
والاستسقاء والسنن
التابعة للفرائض سبعة
عشر ركعة ركعتا الفجر
وأربع قبل الظهر
وركعتان بعده وأربع
قبل العصر وركعتان
بعد المغرب وثلاث بعد
العشاء يوتر بواحدة

أي وقت الظهر (إذا صار ظل كل شيء مثله بعد) أي غير (ظل الزوال) والظل لغة الستر تقول أنشأ
ظل فلان أي ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم بل هو أمر وجودي يخلق الله تعالى لنفع
البدن وغيره (والعصر) أي صلاته وسميت بذلك لمعاصرتها وقت الغروب (وأول وقتها الزيادة على
ظل المثل) وللعصر خمسة أوقات أحدها وقت الفضيلة وهو فعلها أول الوقت والثاني وقت الاختيار وأشار
إليه المصنف بقوله (وأخره في الاختيار إلى ظل المثليين) والثالث وقت الجواز وأشار به بقوله (وفي الجواز
إلى غروب الشمس) والرابع وقت جواز بلا كراهة وهو من مصير الظل مثلياً إلى الاصفرار والخامس وقت
تحريم وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها (والمغرب) أي صلاتها وسميت بذلك لفعلها وقت
الغروب (ووقتها واحد وهو غروب الشمس) أي بجميع قرصها ولا يضر بقاء شعاع بعد (و بمقدار ما يؤذن)
الشخص (ويتوضأ) أو ينيم (ويستر العورة ويقوم الصلاة ويصلي خمس ركعات) وقوله (و بمقدار
الحساقط من بعض نسخ المتن فإن اتقضى المقدار المذكور خرج وقتها هذا هو القول الجديد والقديم ورجحه
النووي أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر (والعشاء) بكسر العين مدوداً اسم لاول الظلام وسميت
الصلاة بذلك لفعلها فيه (وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر) وأما البلد الذي لا يغيب فيه الشفق فوق
العشاء في حق أهلها أن يمضي بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم ولها وقتان أحدهما اختيار
وأشاره المصنف بقوله (وأخره) يمتد (في الاختيار إلى ثلث الليل) والثاني جواز وأشار به بقوله (وفي الجواز
إلى طلوع الفجر الثاني) أي الصادق وهو المنتشر ضوؤه معترضاً بالافق وأما الفجر الكاذب فيطلع قبل
ذلك لا معترضاً بل مستطيلاً ذاهباً في السماء ثم يزول وتعبه ظلمة ولا يتعلق به حكم وذكر الشيخ أبو حامد
أن للعشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين (والصبح) أي صلاته وهو لغة أول النهار وسميت الصلاة
بذلك لفعلها في أوله ولها كالعصر خمسة أوقات أحدها وقت الفضيلة وهو أول الوقت والثاني وقت
اختيار وذكره المصنف في قوله (وأول وقتها طلوع الفجر الثاني وأخره في الاختيار إلى الأسفار) وهو
الاضاءة والثالث وقت الجواز وأشار به المصنف بقوله (وفي الجواز) أي بكرامة (إلى طلوع الشمس) والرابع
جواز بلا كراهة إلى طلوع الحرة والخامس وقت تحريم وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها
(فصل) وشرايط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء أحدها (الاسلام) فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي ولا
يجب عليه فضاؤها إذا أسلم وأما المرتد فتجب عليه الصلاة وقضاؤها إن عاد إلى الاسلام (و) الثاني
(البلوغ) فلا تجب على صبي وصبية لكن يؤمران بها بعد سبع سنين إن حصل التمييز بها والاف بعد التمييز
ويضربان على تركها بعد كمال عشر سنين (و) الثالث (العقل) فلا تجب على مجنون وقوله (وهو حد
التكليف) ساقط في بعض نسخ المتن (والصلوات السنوية) وفي بعض النسخ السنونات (خمس العيدان)
أي صلاة عيد الفطر وعيد الاضحى (والكسوفان) أي صلاة كسوف الشمس وكسوف القمر
(والاستسقاء) أي صلاته (والسنن التابعة للفرائض) ويعبر عنها أيضاً بالسنة الراتبية وهي (سبعة عشر
ركعة ركعتا الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان بعده وأربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد
العشاء يوتر بواحدة منهن) الواحدة هي أقل الوتر وأكثره إحدى عشرة ركعة ووقته بعد صلاة
العشاء وطلوع الفجر فلأوتر قبل العشاء عمداً أو سهواً لم يعتد به والرتب المأثور كمدن ذلك كله عشر ركعات
ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء
(وثلاث نوافل مؤكدات) غير تابعة للفرائض أحدها (صلاة الليل) والنفل المطلق في الليل أفضل من النفل
الطائفي في النهار والنفل وسط الليل أفضل ثم آخره أفضل وهذا لمن قسم الليل أثلاثاً (و) الثاني (صلاة
الضحى) وأقلها ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة ركعة ووقتها من ارتفاع الشمس إلى زوالها كما قال

النوى في التحجيج وشرح للمهذب (و) الثالث (صلاة التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تسليكات في كل ليلة من رمضان وجعلتها خمس ترويحيات وينوي الشخص في كل ركعتين منها سنة التراويح أو قبل رمضان ولو صلى أربعين بعامتها بتسليمة واحدة لم تصح ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر

فصل وشراط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء (و) والشروط جمع شرط وهو لغة العلامة وشرعا ما توقف صحة الصلاة عليه وليس جزءا منها وخرج بهذا القيد الركن فانه جزء من الصلاة الشرط الاول (طهارة الاعضاء من الحدث) الاصغر والا كبر عند القدرة أما فاقد الطهورين فصلاته صحيحة مع وجوب الاعادة عليه (و) طهارة (النجس) الذي لا يبغي عنه في ثوب وبدن ومكان وسيد كر المصنف هذا الاخير قريبا (و) الثاني (ستر) لون (العورة) عند القدرة ولو كان الشخص خاليا أوفى ظلمة فان عجز عن سترها صلى عاريا ولا يوجب بالركوع والسجود بل يتمها ولا إعادة عليه ويكون ستر العورة (لباس طاهر) ويجب سترها أيضا في غير الصلاة عن الناس وفي الخلوة الحاجة من اغتسال ونحوه وأما سترها عن نفسه فلا يجب لكنه يكره نظره اليها وعورة الذكرا ما بين سرته وركبته وكذا الامة وعورة الحرة في الصلاة ماسوى وجهها وكفيها ظاهر او باطنا الى الكوعين أما عورة الحرة خارج الصلاة فجميع بدنها وعورتها في الخلوة كالتدكير والعورة لغة النقص وتطلق شرعا على ما يجب ستره وهو المراد هنا وعلى ما يحرم نظره وذكره الاصحاب في كتاب النكاح (و) الثالث (الوقوف على مكان طاهر) فلا تصح صلاة شخص يلاقي بعض بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود (و) الرابع (العلم بدخول الوقت) أو ظن دخوله بالاجتهاد ولو صلى بغير ذلك لم تصح صلاته وإن صادف الوقت (و) الخامس (استقبال القبلة) أى الكعبة سميت قبلة لان المصلى يقابلها وكعبة لا ارتفاعها واستقبالها بالصدر شرط لمن قدر عليه واستثنى المصنف ما ذكره بقوله (ويجوز ترك) استقبال (القبلة) في الصلاة (في حالتين في شدة الخوف) في قتال مباح فرضا كانت الصلاة أو نقلا (وفي النافلة في السفر على الراحة) فللمسافر سفر امباحا ولو قصيرا التنفل صوب مقصده وراكب الدابة لا يجب عليه وضع جبهته على سرجها مثلا بل يوحى بركوعه وسجوده ويكون سجوده أخفض من ركوعه وأما الماشي فيتم ركوعه وسجوده ويستقبل القبلة فيهما ولا يمشى الا في قيامه وتشهده

فصل في أركان الصلاة * وتقدم معنى الصلاة لغة وشرعا (وأركان الصلاة ثمانية عشر ركعا) أحدها (النية) وهي قصد الشيء مقترنا بفعله ومحلها القلب فان كانت الصلاة فرضا وجب نية الفرضية وقصد فعلها وتعيينها من صبح أو ظهر مثلاً أو كانت الصلاة نفلاذات وقت كراتبة أو ذات سبب كاستسقاء وجب قصد فعلها وتعيينه لانية التقلية (و) الثاني (القيام مع القدرة) عليه فان عجز عن القيام فقد كيف شاء وعوده مفترشا أفضل (و) الثالث (تكبيرة الاحرام) فيتمتعين على القار النطق بها بأن يقول الله أكبر لا يصح الرحمن أكبر ونحوه ولا يصح فيها تقديم الخبر على المبتدا كقوله أكبر الله ومن عجز عن النطق بها بالعربية ترجم بأى لغة شاء ولا يعدل عنها الى ذكر آخر ويجب قرن النية بالتكبير وأما النوى فاخترالا كتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفا أنه مستخضر للصلاة (و) الرابع (قراءة الفاتحة) أو بدله لمن لا يحفظها فرضا كانت الصلاة أو نقلا (وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها) كلمة ومن أسقط من الفاتحة حرفا أو تشديدا أو أبدل حرفا منها بحرف لم تصح قراءته ولا صلاته ان تعدوا الاوجب عليه اعادة القراءة ويجب ترتبها بان يقرأ آياتها على نظمها المعروف ويجب أن يضموا لانها بان يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل الا بقصر التنفس فان تخلل الله كرمين موالاتها قطعها الا أن يتعلق الله كرم بمصلحة الصلاة كثنائين المأموم في أثناء

وصلاة التراويح

فصل في وشراط

الصلاة قبل الدخول

فيها خمسة أشياء طهارة

الاعضاء من الحدث

والنجس وستر العورة

لباس طاهر والوقوف

على مكان طاهر والعلم

بدخول الوقت

واستقبال القبلة ويجوز

ترك القبلة في حالتين في

شدة الخوف وفي النافلة

في السفر على الراحة

فصل في وأركان

الصلاة ثمانية عشر

ركعا النية والقيام مع

القدرة وتكبيرة

الاحرام وقراءة الفاتحة

وبسم الله الرحمن الرحيم

آية منها

فاحتجته لقراءته أمامه فإنه لا يقطع الموالاة ومن جهل الفاتحة أو تعذرت عليه لعدم معلم مثلاً أو حسن غيرهما من القرآن وجب عليه سبع آيات متوالية عوضاً عن الفاتحة أو متفرقة فإن عجز عن القرآن أتى بذكر بدلا عنها بحيث لا ينقص عن حروفها فإن لم يحسن قرأنا ولا ذكرنا وقف قدر الفاتحة وفي بعض النسخ وقراءة الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها (و) الخامس (الركوع) وأقل فرضه قائم قادر على الركوع معتدل الخلقة سليم يديه وركبتيه أن ينحني بغير انحناس قدر بلوغ راحتيه وركبتيه لو أراد وضعهما عليهما فإن لم يقدر على هذا الركوع انحنى مقدوره وأما بطرفه وأكمل الركوع تسوية الرأس كمن ظهره وعنقه بحيث يصيران كصفحة واحدة ونصب ساقيه وأخذه ركبتيه بيديه (و) السادس (الطمأنينة) وهي سكون بعد حركة (فيه) أي الركوع والمصنف يجعل الطمأنينة في الأركان ركناً مستقلاً ومشى عليه النور في التحقيق وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة للأركان (و) السابع (الرفع) من الركوع (والاعتدال) قائماً على الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وقعود عاجز عن القيام (و) الثامن (الطمأنينة) فيه (أي الاعتدال) (و) التاسع (السجود) مرتين في كل ركعة وأقله مباشرة بعض جهة المصلي موضع سجوده من الأرض أو غيرها وأكمله أن يكبر طويلاً للسجود بل يرفع يديه ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه (و) العاشر (الطمأنينة فيه) أي السجود بحيث ينال موضع سجوده ثقل رأسه ولا يكتفي أساساً رأسه موضع سجوده بل يتحمل بحيث لو كان تحته قطن مثلاً لا ينكس وظهور أثره على يده لو فرضت تحته (و) الحادي عشر (الجلوس بين السجدين) في كل ركعة سواء صلى قائماً أو قاعداً أو مضطجعا وأقله سكون بعد حركة أعضائه وأكمله الزيادة على ذلك بالدعاء الوارد فيه فالجلوس بين السجدين بل صار إلى الجلوس أقرب لم يصح (و) الثاني عشر (الطمأنينة فيه) أي الجلوس بين السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الأخير) أي الذي يعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد فيه) أي في الجلوس الأخير * وأقل التشهد التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وأكمل التشهد التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (و) الخامس عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي في الجلوس الأخير بعد الفراغ من التشهد وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وأشعر كلام المصنف أن الصلاة على الآل لا تجب وهو كذلك بل هي سنة (و) السادس عشر (التسليم الأولى) ويجب إيقاع السلام حال القعود وأقله السلام عليكم مرة واحدة وأكمله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته يميناً وشمالاً (و) السابع عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا وجه مرجوح وقيل لا يجب ذلك أي نية الخروج وهذا الوجه هو الأصح (و) الثامن عشر (ترتيب الأركان) حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى منه وجوب مقارنة النية للتكبير الاحرام ومقارنة الجلوس الأخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) الصلاة (سنة قبل الدخول فيها شيئاً من الأذان) وهو لغة الاعلام وشرعاً ذكر مخصوص للاعلام بدخول وقت صلاة مفروضة وألفاظه مني التكبير أوله فاربع والالتوحيد آخره فواحد (والاقامة) وهو مصداق أقام ثم سمي به الذكر المخصوص لانه يقيم إلى الصلاة وأما يشرع كل من الأذان والاقامة المكتوبة وأما غيرها فينادي بها الصلاة جامعة (و) سننها (بعد الدخول فيها شيئاً من التشهد الأول والقنوت في الصبح) أي في اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء وشرعاً ذكر مخصوص وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الخ (و) القنوت (في آخر) (الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان) وهو كقنوت الصبح المتقدم في محله ولفظه ولاتعين كلمات

والركوع والطمأنينة فيه والرفع والاعتدال والطمأنينة فيه والسجود والطمأنينة فيه والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه والجلوس الأخير والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتسليم الأولى ونية الخروج من الصلاة وترتيب الأركان على ما ذكرناه * وسننها قبل الدخول فيها شيئاً من الأذان والاقامة وبعد الدخول فيها شيئاً من التشهد الأول والقنوت في الصبح وفي الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان

خسلة رفع اليدين عند
تكبيرة الاحرام وعند
الركوع والرفع منه
ووضع اليدين على الشمال
والتوجه والاستعاذة
والجهر في موضعه
والامرار في موضعه
والتأمين وقراءة السورة
بعد الفاتحة والتكبيرات
عند الخفض والرفع
وقول سمع الله لمن حمده
ربنا لك الحمد والتسبيح
في الركوع والسجود
ووضع اليدين على
الفخذين في الجلوس
بسط اليسرى ويقبض
اليمنى الا المسبحة فانه
يشير بها لمشهدا
والا فتراش في جميع
الجلسات والتورك في
الجلسة الاخيرة
والتسليم الثانية
﴿فصل﴾ والمرأة تخالف
الرجل في خمسة اشياء
فالرجل يجافي مرفقيه
عن جنبيه ويقبل بطنه
عن خفيه في الركوع
والسجود ويجهر في
موضع الجهر واذنابه
شئ في الصلاة سبيح
وعورة الرجل ما بين
سرة وركبته والمرأة
تضم بعضها الى بعض
وتخفض صوتها بحضرة
الرجال الاجانب واذا
نابهاشئ في الصلاة صفقت

القنوت السابقة فلو قنوت بآية تتضمن دعاء وقصد القنوت حصلت سنة القنوت (وهي ثمانية) أي الصلاة وأراد بهياتها ما ليس ركافيا ولا بعضا يجبر بسجود السهو (خسلة عشر خسلة رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام) الى حذو منكبيه (و) رفع اليدين (عند الركوع و) عند (الرفع منه و) وضع اليدين على الشمال) ويكونان تحت صدره وفوق سرة (والتوجه) أي قول المصلي عقب التحريم وجهته وجهي للذي فطر السموات والارض الخ والمراد أن يقول المصلي بعد التحريم دعاء الافتتاح هذه الآية أو غيرها مما ورد في الاستفتاح (والاستعاذة) بعد التوجه وتحصل بكل لفظ يشتمل على التعوذ والافضل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (والجهر في موضعه) وهو الصبح وأولتا المغرب والعشاء والجمعة والعيدين (والاسرار في موضعه) وهو ما عدا الذي ذكر (والتأمين) أي قول آمين عقب الفاتحة لقارئها في صلاة وغيرها لكن في الصلاة أكد ويؤمن المأموم مع تأمين امامه ويجهر به (وقراءة السورة بعد الفاتحة) لامام ومنفرد في ركعتي الصبح وأولتي غيرها وتكون قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم تحسب (والتكبيرات عند الخفض) للركوع (والرفع) أي رفع الصلب من الركوع (وقول سمع الله لمن حمده) حين يرفع رأسه من الركوع ولو قال من حمد الله سمع له كفي ومعنى سمع الله لمن حمده تقبل الله منه حمده وجازاه عليه وقول المصلي (ربنا لك الحمد) اذا انتصب قائما (والتسبيح في الركوع) وأدنى السكالم في هذا التسبيح سبحان رب العظيم ثلاثا (و) التسبيح في (السجود) وأدنى السكالم فيه سبحان رب الاعلى ثلاثا والاكمل في تسبيح الركوع والسجود مشهور (ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس) للتشهد الاول والاخير (يسط) اليد (اليسرى) بحيث تسانت رؤس أصابعها الركبة (ويقبض) اليد (اليمنى) أي أصابعها (الا المسبحة) من اليمنى فلا يقبضها (فانه يشير بها) رافعا لها حال كونه (متشهدا) وذلك عند قوله الا الله ولا يحركها فان حركها كره ولا تبطل صلاته في الاصح (والافتراش في جميع الجلسات) الواقعة في الصلاة كجلوس الاستراحة والجلوس بين السجدين وجلوس التشهد الاول والافتراش أن يجلس الشخص على كعب اليسرى جاء لظاهرها للارض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالارض أطراف أصابعها لجهة القبلة (والتورك في الجلسة الاخيرة) من جلسات الصلاة وهي جلوس التشهد الاخير والتورك مثل الافتراش الا أن المصلي يخرج يساره على هيئتها في الافتراش من جهة يمينه ويلتصق وركه بالارض أما المسبوق والساهى فيفتراشان ولا يتورك ان (والتسليم الثانية) أما الاولى فسبقت أنهما من أركان الصلاة

﴿فصل﴾ في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة * وذكر المصنف ذلك بقوله (والمرأة تخالف الرجل في خمسة اشياء فالرجل يجافي) أي يرفع (مرفقيه عن جنبيه ويقبل) أي يرفع (بطنه عن خفيه في الركوع والسجود ويجهر في موضع الجهر) وتقدم بيانه في موضعه (واذا نابها) أي أصابه (شئ في الصلاة سبيح) فيقول سبحان الله بقصد الذي كلفه أو مع الاعلام وأطلق لم تبطل صلاته أو الاعلام فقط بطلت (وعورة الرجل ما بين سرة وركبته) أماها فليسا من العورة لاما فوقهما (والمرأة) تخالف الرجل في الجلوس في المجلس المذكورة فانها (تضم بعضها الى بعض) فتلتصق بطنها بفخذيه في ركوعها وسجودها (وتخفض صوتها) ان صلت (بحضرة الرجال الاجانب) فان صلت منفردة عنهم جهرت (واذا نابهاشئ في الصلاة صفقت) بضرب اليمنى على ظهر اليسرى فلو ضربت بطنها بطن بقصد اللعب ولو قليلا مع علم التحريم بطلت صلاتها واغتشى كالمرأة (وجميع بدن) المرأة (الحرة عورة الارجاء وكفها) وهذه عورتها في الصلاة أما خارج الصلاة فعورتها جميع بدن (والامة كالرجل في الصلاة) فتكون عورتها ما بين سرتها وركبتها

﴿فصل﴾ في عدد مبطلات الصلاة * (والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيا الكلام العمدة) الصالح

وجميع بدن الحرة عورة الارجاء وكفها والامة كالرجل في الصلاة ﴿فصل﴾ والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيا الكلام العمدة

وحدوث النجاسة
وانكشاف العورة
وتغير النية واستدبار
القبلة لا كل والشرب
والقهقهة والردة
(فصل) زركات
الفرائض سبعة عشر
ركعة فيها أربع وثلاثون
سجدة وأربع وأربعون
تكبيرة وتسع تشهدات
وعشر تسليمات ومائة
وثلاث وخمسون تسبيحة
وجلة الاركان في الصلاة
مائة وستة وعشرون
ركعا في الصبح ثلاثون
ركعا وفي المغرب اثنان
وأربعون ركعا وفي
الرباعية أربعة وخمسون
ركعا ومن عجز عن
القيام في الفريضة صلى
جالسا ومن عجز عن
الجلوس صلى مضطجعا
(فصل) والمتروك من
الصلاة ثلاثة أشياء
فرض وسنة وهيئة
فالفرض لا ينوب عنه
سجود السهو بل ان
ذكره الزمان قريب
أتى به وبني عليه وسجد
لسهو والسنة لا يعود
اليها بعد التلبس
بالفرض لكنه يسجد
للسهو عنها والهيئة
لا يعود اليها بعد تركها
ولا يسجد للسهو عنها
واذا شك في عدداً أتى

لخطاب الآدميين سواء تعلق بمصلحة الصلاة أولاً (والعمل الكثير) المتوالي كثلاث خطوات عمداً كان ذلك أو سهواً أما العمل القليل فلا تبطل الصلاة به (والحدث) الأصغر والأكبر (وحدوث النجاسة) التي لا يعنى عنها ولو وقع على ثوبه نجاسة يابسة فنفض ثوبه حالاً لم تبطل صلاته (وانكشاف العورة) عمداً فان كشفها الريح فسترها في الحال لم تبطل صلاته (وتغير النية) كأن ينوى الخروج من الصلاة (واستدبار القبلة) كأن يجعلها خلف ظهره (والاكل والشرب) كثيراً كان المأكول والمشروب أو قليلاً إلا أن يكون الشخص في هذه الصورة جاهلاً بحريم ذلك (والقهقهة) ومنهم من يعبر عنها بالضحك (والردة) وهي قطع الاسلام بقول أو فعل

(فصل) في عدد ركعات الصلاة * (وركعات الفرائض) أي في كل يوم وليلة في صلاة الحضر اليوم الجمعة (سبعة عشر ركعة) أما يوم الجمعة فعدد ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم للقاصر فاحدى عشرة ركعة وقوله (فيها أربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشر تسليمات ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة وجلة الاركان في الصلاة مائة وستة وعشرون ركعا في الصبح ثلاثون ركعا وفي المغرب اثنان وأربعون ركعا وفي الرباعية أربعة وخمسون ركعا) إلى آخره ظاهر غنى عن الشرح (ومن عجز عن القيام في الفريضة) لمشقة تلحقه في قيامه (صلى جالسا) على أي هيئة شاء ولكن افتراه في موضع قيامه أفضل من تربعه في الاظهر (ومن عجز عن الجلوس صلى مضطجعا) فان عجز عن الاضطجاع صلى مستلقيا على ظهره ورجلاه للقبلة فان عجز عن ذلك كله أو ما بطرفه ونوى قلبه ويجب عليه استقبالها بوجهه بوضع شيء تحت رأسه ويومئ برأسه في ركوعه وسجوده فان عجز عن الایاء برأسه أو ما باجفائه فان عجز عن الایاء بها أجرى أركان الصلاة على قلبه ولا يتركها مادام عقله ثابتاً والمصلي قاعدا لا قضاء عليه ولا ينقص أجره لانه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد فمحمول على النفل عند القدرة

(فصل) والمتروك من الصلاة ثلاثة أشياء فرض * ويسمى بالركن أيضا (وسنة وهيئة) وهما ما عدا الفرض وبين المصنف الثلاثة في قوله (فالفرض لا ينوب عنه سجود السهو بل ان ذكره) أي الفرض وهو في الصلاة أتى به وتمت صلاته أو ذكره بعد السلام (والزمان قريب أتى به وبني عليه) ما بقي من الصلاة (وسجد للسهو) وهو سنة كما سيأتي لكن عند ترك ما مأمور به في الصلاة أو فعل منه عن غير قصد (والسنة) ان تركها المصلي (لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض) فمن ترك التشهد الأول مثلاً فقد ذكره بعد اعتداله مستويا لا يعود اليه فان عاد اليه عامدا عالما بتحريره بطلت صلاته أو ناسيا أنه في الصلاة أو جاهلا فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكره وان كان مأموما عاد وجوبا لمناجاة امامه (لكنه يسجد للسهو عنها) في صورة عدم العود أو العود ناسيا وأراد المصنف بالسنة هنا الابعاض الستة وهي التشهد الاول وقعوده والقنوت في الصبح وفي آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول والصلاة على الآل في التشهد الاخير (والهيئة) كالتسبيحات ونحوها لا يجبر بالسجود (لا يعود) المصلي (اليها بعد تركها ولا يسجد للسهو عنها) سواء تركها عمداً أو سهواً (واذا شك) المصلي (في عدد ما أتى به من الركعات) كمن شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً (بني على اليقين وهو الاقل) كالثلاث في هذا المثال وأتى بركعة (وسجد للسهو) ولا ينفعه غلبة الظن أنه صلى أربعاً ولا يعمل بقول غيره انه صلى أربعاً ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر (وسجود السهو سنة) كما سبق (وعمله قبل السلام) فان سلم المصلي عامدا عالما بالسهو أو ناسيا وطال الفصل عرفا فأتى محله وان قصر الفصل عرفا لم يفت وحينئذ فله السجود وتركه

(فصل) وخمسة وأوقات

لا يصلح فيها الصلاة
لما سبب بعد صلاة
الصبح حتى تطلع
الشمس وعند طلوعها
حتى تتكامل وترفع
قد رجع وإذا استوت
حتى تزول وبعد صلاة
العصر حتى تغرب
الشمس وعند الغروب
حتى يتكامل غروبها
(فصل) وصلاة الجماعة
سنة مؤكدة وعلى
المأموم أن ينوي
الاعتناء دون الإمام
ويجوز أن يأتي الحر
بالعبد والبالغ بالمرأى
ولا تصح قدوة رجل
بامرأة ولا قارى بأمرى
وأى موضع صلى في
المسجد بصلاة الإمام
فيه وهو عالم بصلاته
أجزاء ما يتقدم عليه
وأن صلى في المسجد
والمأموم خارج المسجد
قريبا منه وهو عالم
بصلاته ولا حائل هناك
جاز
(فصل) ويجوز للمسافر
قصر الصلاة الرباعية
بخمسة شرائط أن
يكون سفره في غير
معصية وأن تكون
مسافته ستة عشر
فرسخا وأن يكون
مؤدبا للصلاة الرباعية

(فصل) في الاوقات التي تكره الصلاة فيها بحر مما كما في الروضة وشرح المهذب هنا وتزويها كما في التحقيق وشرح المهذب في نواقض الوضوء (وخمسة أوقات لا يصلح فيها الصلاة لها سبب) أما متقدم كالغائبة أو مقارن كصلاة الكسوف والاستسقاء فالأولى من الخمسة الصلاة التي لا سبب لها إذا فعلت (بعد صلاة الصبح) وتستمر الكراهة (حتى تطلع الشمس و) الثاني الصلاة (عند طلوعها) فإذا طلعت (حتى تتكامل وترفع قدر ربح) في رأي العين (و) الثالث الصلاة (إذا استوت حتى تزول) عن وسط السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا تكره الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا حرم مكة المسجد وغيره فلا تكره الصلاة فيه في هذه الاوقات كلها سواء صلى سنة الطواف وغيرها (و) الرابع (بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس و) الخامس (عند الغروب) للشمس إذا ذنت للغروب (حتى تتكامل غروبها)
(فصل) وصلاة الجماعة للرجال في الفرائض غير الجمعة (سنة مؤكدة) عند المصنف والرافى والاصح عند النووي أنها فرض كفاية ويدرك المأموم الجماعة مع الإمام في غير الجمعة ما لم يسلم التسليمة الأولى وإن لم يقعد معه أما الجماعة في الجمعة ففرض عين ولا تحصل بأقل من ركعة (و) يجب (على المأموم أن ينوي الائتتمام) أو الاقتداء بالإمام ولا يجب تعيينه بل يكفي الاقتداء بال حاضر إن لم يعرفه فان عينه أو خطأ بطلت صلاته إلا أن انضمت اليه إشارة بقوله نويت الاقتداء بزيد هذا فبان عمرا فتصح (دون الإمام) فلا يجب في محلة الاقتداء به في غير الجمعة نية الإمامة بل هي مستحبة في حقه فان لم ينو فصلاته فرادى (ويجوز أن يأتي الحر بالعبد والبالغ بالمرأى) أما الصبي غير المميز فلا يصح الاقتداء به (ولا تصح قدوة رجل بامرأة) ولا بختنى مشكك ولا بختنى مشكك بامرأة ولا بمشكك (ولا قارى) وهو من يحسن الفتاحة أى لا يصح اقتداؤه (بأمرى) وهو من يخل بحرف أو تشديد من الفتاحة ثم أشار المصنف لشروط القدوة بقوله (وأى موضع صلى في المسجد بصلاة الإمام فيه) أى في المسجد (وهو) أى المأموم (عالم بصلاته) أى الإمام بمشاهدة المأموم له أو بمشاهدة بعض صف (أجزائه) أى كفاه ذلك في محلة الاقتداء به (ما لم يتقدم عليه) فان تقدم عليه بعقبه في جهته لم تعد صلاته ولا تصرف مساواته لإمامه ويندب تخلفه عن إمامه قليلا ولا يصير بهذا التخلف منفردا عن الصف حتى لا يحوز فضيلة الجماعة (وأن صلى) الإمام (في المسجد والمأموم خارج المسجد) حال كونه (قريبا منه) أى الإمام بأن لم يزد مسافة ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريبا (وهو) أى المأموم (عالم بصلاته) أى الإمام (ولا حائل هناك) أى بين الإمام والمأموم (جاز) الاقتداء به وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد وإن كان الإمام والمأموم في غير المسجد أما قضاء أو بناء فالشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع وأن لا يكون بينهما حائل

(فصل) في قصر الصلاة وجعها * (ويجوز للمسافر) أى المتلبس بالسفر (قصر الصلاة الرباعية) لا غيرها من ثنائية وثلاثية وجواز قصر الصلاة الرباعية (بخمسة شرائط) الأولى (أن يكون سفره) أى الشخص (في غير معصية) هو شامل للواجب كقضاء دين وللمندوب كصلة الرحم وللباح كسفر تجارة أما سفر المعصية كسفر لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع (و) الثاني (أن تكون مسافته) أى السفر (ستة عشر فرسخا) تحديدا في الاصح ولا تحسب مدة الرجوع منها والفرسخ ثلاثة أميال وحينئذ في مجموع الفراسخ ثمانية وأربعون ميلا والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام والمراد بالأميال الهلسمية (و) الثالث (أن يكون) القاصر (مؤدبا للصلاة الرباعية) أما الفائتة حضر أفلا تقضى فيه مقصورة والفائتة في السفر تقضى فيه مقصورة لافى الحضر (و) الرابع (أن ينوي) المسافر (القصر) للصلاة (مع الاحرام) بها (و) الخامس (أن لا يأتي) في جزء من صلاته (قيم) أى بمن يصل صلاة تامة ليشمل المسافر المتم (ويجوز للمسافر) سفر أطول مما يحل (أن يجمع بين

وإن ينوي القصر مع الاحرام أو لا يأتيه بغيره ويجوز للمسافر أن يجمع بين

صلاى (الظهر والعصر) تقديمًا وتأخيرًا وهو معنى قوله (في وقت أيهما شاء و) أن يجمع (بين) صلاى (المغرب والعشاء) تقديمًا وتأخيرًا وهو معنى قوله (في وقت أيهما شاء) وشروط جمع التقديم ثلاثة الأول أن يبدأ بالظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء فلو عكس كأن بدأ بالعصر قبل الظهر مثلاً لم يصح ويعيدها بعدها أن أراد الجمع والثاني نية الجمع أول الصلاة الأولى بأن تقترن نية الجمع بتحريمها فلا يكفي تقديمها على التحريم ولا تأخيرها عن السلام من الأولى ويجوز في أثناءها على الاظهر * والثالث الموالاة بين الأولى والثانية بأن لا يطول الفصل بينهما فإن طال عرفا ولو بعذر كنوم وجب تأخير الصلاة الثانية الى وقتها ولا يضر في الموالاة بينهما فصل يسير عرفاً وأما جمع التأخير فيجب فيه أن يكون بنية الجمع وتكون النية هذه في وقت الأولى ويجوز تأخيرها الى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو ابتدئت فيه كانت أداء ولا يجب في جمع التأخير ترتيب ولا موالاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة (ويجوز للحاضر) أى المقيم (في وقت) (المطر أن يجمع بينهما) أى الظهر والعصر والمغرب والعشاء لافى وقت الثانية بل (في وقت الأولى منهما) ان بل المطر أعلى الثوب وأسفل النعل ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم ويشترط أيضاً وجود المطر في أول الصلاتين ولا يكفي وجوده في أثناء الأولى منهما ويشترط أيضاً وجوده عند السلام من الأولى سواء استمر المطر بعد ذلك أم لا وتختص رخصة الجمع بالمطر بالمضى في جماعة بمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بعيد عرفاً ويتأذى الذهاب للمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بالمطر في طريقه

فصل * وشرائط وجوب الجمعة سبعة أشياء الاسلام والبالغ والعقل وهذه شروط أيضاً لغير الجمعة من الصلوات (والحرية والذكورية والصحة والاستيطان) فلا تجب الجمعة على كافر أصلي وصبي وجنون ورقيق وأتى ومريض ونحوه ومسافر (وشرائط) محبة (فعلها ثلاثة) الأول دار الإقامة التي يستوطنها العدد المجمعون سواء في ذلك المدن والقرى التي تتخذ وطناً وعبر المصنف عن ذلك بقوله (أن تكون البلد مصراً) كانت البلد (أوقرية و) الثاني (أن يكون العدد) في جماعة الجمعة (أربعين) رجلاً (من أهل الجمعة) وهم المكفون الذكور الاحرار المسوطنون بحيث لا يظعنون همما استوطنوه شتاء ولا صيفاً الا الحاجة (و) الثالث (أن يكون الوقت باقياً) وهو وقت الظهر فيشترط أن تقع الجمعة كلها في الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنها بأن لم يبق منه ما لا يسع الذي لابد منه فيها من خطبتها وركعتيها صليت ظهراً (فان خرج الوقت أو عدت الشروط) أى جميع وقت الظهر بقينا أو ظنا وهم فيها (صليت ظهراً) بناء على ما فعل منها وفات الجمعة سواء أدركوا منها ركعة أم لا ولو شكوا في خروج وقتها وهم فيها أتموها جعة على الصحيح (وفرانضها) ومنهم من عبر عنها بالشروط (ثلاثة) أحدها وثانيها (خطبتان يقوم) الخطيب (فيهما ويجلس بينهما) قال المتولى بقدر الطمأنينة بين السجدين ولو عجز عن القيام وخطب قاعداً أو مضطجعا صح وجاز الاقتداء به ولو مع الجهل بحاله وحيث خطب قاعداً فصل بين الخطبتين بسكتة لا باضطجاع * وأركان الخطبتين خمسة حمد الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظها متعين ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط أن يسمع الخطيب أركان الخطبة لاربعة تنعقد بهم الجمعة ويشترط الموالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين فلو فرق بين كلماتها ولو بعذر بطلت ويشترط فيهما ستر العورة وطهارة الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث من فرائض الجمعة (أن تصلى) بضم أوله (ركعتين في جماعة) تنعقد بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العید فانها قبل الخطبتين (وهيأتها)

الظهر والعصر في وقت أيهما شاء وبين المغرب والعشاء في وقت أيهما شاء ويجوز للحاضر في المطر أن يجمع بينهما في وقت الأولى منهما (فصل) وشرائط وجوب الجمعة سبعة أشياء الاسلام والبالغ والعقل والحرية والذكورية والصحة والاستيطان * وشرائط فعلها ثلاثة أن تكون البلد مصراً أو قرية وأن يكون العدد أربعين من أهل الجمعة وأن يكون الوقت باقياً فان خرج الوقت أو عدت الشروط صليت ظهراً وفرانضها ثلاثة خطبتان يقوم فيهما ويجلس بينهما وأن تصلى ركعتين في جماعة وهيأتها

أربع خصال الفسل
وتنظيف الجسد ولبس
الثياب البيض وأخذ
الفطر والطيب *
ويستحب الاصلات
في وقت الخطبة ومن
دخل والامام يخطب
صلى ركعتين خفيفتين
ثم يجلس
(فصل) وصلاة العيدين
سنة مؤكدة وهي
ركعتان يكبر في الاولى
سبعا سوى تكبيرة
الاحرام وفي الثانية خسا
سوى تكبيرة القيام
ويخطب بعدهما خطبتين
يكبر في الاولى تسعا وفي
الثانية سبعا ويكبر من
غروب الشمس من ليلة
العيد الى أن يدخل
الامام في الصلاة وفي
الاخعي خلف الصلوات
المفروضات من صبح
يوم عرفة الى العصر
من آخر أيام التشريق
(فصل) وصلاة
الكسوف سنة مؤكدة
فان قات لم تقض
ويصلى لكسوف
الشمس وكسوف
القمر ركعتين في كل
ركعة قيامان يطيل
القراءة فيهما وركوعان
يطيل التسبيح فيهما
دون السجود ويخطب
بعدهما خطبتين

وسبق معنى الهيئة (أربع خصال) أحدها (الفسل) لمن يريد حضورها من ذكر أو أنثى حر أو عبد مقيم أو مسافر ووقت غسلها من الفجر الثاني وتقريه من ذهابه أفضل فان عجز عن غسلها تيم بنية الفسل لها (و) الثاني (تنظيف الجسد) بزلالة الريح الكريه منه كصنان فيتعاطى ما يزيله من مرتك ونحوه (و) الثالث (لبس الثياب البيض) فانها أفضل للثياب (و) الرابع (أخذ الفطر) إن طال والشعر كذلك فينتف ابطة ويقص شاربه ويحلق عاتته (والطيب) باحسن ما وجد منه (ويستحب الاصلات) وهو السكوت مع الاصغاء (في وقت الخطبة) ويستثنى من الاصلات أمور مذكورة في المطولات منها انذار أعمى أن يقع في بئر ومن دب اليه عقرب مثلا ((ومن دخل) المسجد (والامام يخطب صلى ركعتين خفيفتين ثم يجلس) وتغير المصنف بدخل يفهم أن الحاضر لا ينشئ صلاة ركعتين سواء صلى سنة الجمعة أم لا ولا يظهر من هذا المفهوم أن فعلهما حرام أو مكروه لكن النووي في شرح المهذب صرح بالحرمة ونقل الاجماع عليها عن الماوردي

(فصل) وصلاة العيدين أي الفطر والاخعي (سنة مؤكدة) وتشرع جماعة ولمنفرد ومسافر وحر وعبد وخنثى وامرأة لا جبهة ولا ذات هيئة أما المعجوز فتحضر العيد في ثياب ينثا بلا طيب ووقت صلاة العيد ما بين طلوع الشمس وزوالها (وهي) أي صلاة العيد (ركعتان) يحرم بهما بنية عيد الفطر والأخعي يأتي بدعاء الافتتاح (يكبر في) الركعة (الاولى سبعا سوى تكبيرة الاحرام) ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعدها سورة ق جهرا (و) يكبر (في) الركعة (الثانية خسا سوى تكبيرة القيام) ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة اقترت بجهرا (ويخطب) ندبا (بعدهما) أي الركعتين (خطبتين يكبر في) ابتداء (الاولى تسعا) ولاء (و) يكبر (في) ابتداء (الثانية سبعا) ولاء ولو فصل بينهما بتحميد وتهليل وثناء كان حسنا والتكبير على قسمين مرسل وهو مالا يكون عقب صلاة ومقيد وهو ما يكون عقبها وبدأ المصنف بالاول فقال (ويكبر) ندبا كل من ذكر وأنتى وحاضر ومسافر في المنازل والطرق والمساجد والاسواق (من غروب الشمس من ليلة العيد) أي عيد الفطر ويستمر هذا التكبير (الى أن يدخل الامام في الصلاة) للعيد ولا يسن التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلاة ولكن النووي في الاذكار اختار أنه سنة ثم شرع في التكبير المقيد فقال (و) يكبر (في) عيد (الاخعي خلف الصلوات المفروضات) من مؤداة وفاتته وكذا خلف راتية ونقل مطلقا وصلاة جنازة (من صبح يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التشريق) وصيغة التكبير الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد لله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الاحزاب وحده

(فصل) وصلاة الكسوف للشمس وصلاة الكسوف للقمر كل منهما (سنة مؤكدة فان قات) هذه الصلاة (لم تقض) أي لم يشرع فضاؤها (ويصلى لكسوف الشمس وكسوف القمر ركعتين) يحرم بنية صلاة الكسوف ثم بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع رأسه من الركوع ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة ثانيا ثم يركع ثانيا أخف من القى قبله ثم يعتدل ثانيا ثم يسجد السجدةين بطمأنينة في الكل ثم يصلى ركعة ثانية بقيامين وقراءتين وركوعين واعتدالين وسجودين وهذا معنى قوله (في كل ركعة) منهما (قيامان يطيل القراءة فيهما) كما سيأتي (و) في كل ركعة (ركوعان يطيل التسبيح فيهما دون السجود) فلا يطوله وهو أحد وجهين لكن الصحيح أنه يطوله نحو الركوع الذي قبله (ويخطب) الامام (بعدهما) أي بعد صلاة الكسوف والكسوف (خطبتين) تخطبتي الجمعة في الاركان والشروط ويحث الناس في الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل

ويسرى كسوف الشمس ويحجر في خسوف القمر (فصل) وصلاة الاستسقاء مسنونة فيأمرهم الامام بالتوبة والصدقة والخروج من
المظالم ومصالحة الاعداء وصيام (٢٠) ثلاثة ايام ثم يخرج بهم في اليوم الرابع في ثياب بذلة واستسقاء وتضرع ويصلي بهم ركعتين

الخبر من صدقة وعق ونحو ذلك (ويسر) بالقراءة (في كسوف الشمس ويحجر) بالقراءة (في خسوف
القمر) وتقوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء للنكسف وبغروبها كاسفة وتقوت صلاة خسوف
القمر بالانجلاء وطاوع الشمس لا بطلوع الفجر ولا بغروبه خاسفا فلا تقوت الصلاة

(فصل) في احكام صلاة الاستسقاء * أى طلب السقيام من الله تعالى (وصلاة الاستسقاء مسنونة) لمقيم
ومسافر عند الحاجة من انقطاع غيث أو عين ماء ونحو ذلك وتعاد صلاة الاستسقاء ثانياً أو أكثر من ذلك
ان لم يسقوا حتى يسقيهم الله (فيأمرهم الامام) ونحوه (بالتوبة) ويلزمهم امتثال أمره كما أفنى به
النوى والتوبة من الذنب واجبة أمر الامام بها أولاً (والصدقة والخروج من المظالم) للعباد (ومصالحة
الاعداء وصيام ثلاثة ايام) قبل ميعة الخروج فيكون به أربعة (ثم يخرج بهم في اليوم الرابع) صياما
غير متطيين ولا متزينين بل يخرجون (في ثياب بذلة) بموحدة مكسورة وذال مججمة ساكنة وهي
ما يلبس من ثياب المهنة وقت العمل (واستسقاء) أى خشوع (وتضرع) أى خضوع وتذلل ويخرجون
معه الصبيان والشيوخ والحجائر والبهائم (ويصلي بهم) الامام أو نائبه (ركعتين كصلاة العيدين) في
كفيتهما من الافتتاح والتعوذ والتكبير سبعة في الركعة الاولى وخسا في الركعة الثانية يرفع يديه (ثم
يخطب) نذبا خطبتين تخطبتي العيدين في الاركان وغيرها لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدل التكبير
أولها في خطبة العيدين فيفتتح الخطبة الاولى بالاستغفار تسعا والخطبة الثانية سبعة وصيغة الاستغفار
استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه وتكون الخطبتان (بعدهما) أى الركعتين
(ويحول) الخطيب (رداه) فيجعل يمينه يساره وأعلىه أسفله ويحول الناس أرويتهم مثل تحويل
الخطيب (ويكثر من الدعاء) سرا وجهرا فيثأسر الخطيب أسر القوم بالدعاء وحيث جهر أمنوا على
دعائه (و) يكثر الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء
عليكم مدرارا الآية وفي بعض نسخ المتن زيادة وهي (ويدعو بدعاء رسول الله ﷺ اللهم اجعلها
سقيارحة ولا تجعلها سقيا عذاب ولا محق ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب والآكام ومنايات
الشجر و بطون الاودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريعا سحاما غدا طبقا
مجللا دائما الى يوم الدين اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان كان بالبلاد من الجهد
والجوع والضنك ما لا تشكوا الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع وأنزل علينا من بركات السماء
وأنت لبنا من بركات الارض واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا
فأرسل السماء علينا مدرارا ويفتسل في الوادي اذا سال ويسبح للزرع والبرق) انتهت الزيادة وهي لطولها
لاتناسب حال المتن من الاختصار والله أعلم

(فصل) في كيفية صلاة الخوف * وانما أفردنا المصنف عن غيرها من الصلوات بترجة لانه يحتمل
في اقامة الفرض في الخوف ما لا يحتمل في غيره (وصلاة الخوف) أنواع كثيرة تبلغ ستة أضرب كافي
صحيح مسلم اقتصر المصنف منها (على ثلاثة أضرب أحدها أن يكون العدو في غير جهة القبلة) وهو قليل
وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو (فيفرقهم الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو)
تحرسه (وفرقة تقف خلفه) أى الامام (فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة ثم) بدقيه للركعة الثانية
(تتم لنفسها) بقية صلاتها (وتعصى) بعد فراغ صلاتها (الوجه العدو) تحرسه (وتأتي الطاقة
الآخري) التي كانت حارسه في الركعة الاولى (فيصلي) الامام (بها ركعة) فاذا جلس الامام للشهادة

كصلاة العيدين ثم
يخطب بعدهما ويحول
رداه ويكثر من الدعاء
والاستغفار ويدعو
بدعاء رسول الله ﷺ
اللهم اجعلها سقيارحة
ولا تجعلها سقيا عذاب
ولا محق ولا بلاء ولا هدم
ولا غرق اللهم على
الطراب والآكام
ومنايات الشجر و بطون
الاودية اللهم حوالينا
ولا علينا اللهم اسقنا
غيثا مغيثا هنيئا مريئا
مريعا سحاما غدا
طبقا مجللا دائما الى
يوم الدين اللهم اسقنا
الغيث ولا تجعلنا من
القانطين اللهم ان
بالبلاد من الجهد
والجوع والضنك ما لا
تشكوا الا اليك اللهم
أنبت لنا الزرع وأدر لنا
الضرع وأنزل علينا
من بركات السماء وأنت
لنا من بركات الارض
واكشف عنا من البلاء
ما لا يكشفه غيرك
اللهم انا نستغفرك انك
كنت غفارا فأرسل
السماء علينا مدرارا
ويغتسل في الوادي
اذا سال ويسبح للزرع
والبرق (فصل) وصلاة

وتحم لنفسها ويسلمها
والثاني أن يكون في
جهة القبلة فيصغهم
الامام صفين ويحرم بهم
فاذا سجد سجد معه
أحد الصفين وقف
الصف الآخر يحرسهم
فاذا رفع سجدوا
ولحقوه والثالث أن
يكون في شدة الخوف
والتحام الحرب فيصلى
كيف أمكنه راجلا
أورا كبا مستقبل القبلة
وغير مستقبل لها
﴿فصل﴾ ويحرم على
الرجال لبس الحرير
والتختم بالذهب ويحل
للنساء وقليل الذهب
وكثيره في التحريم
سواء وإذا كان بعض
الثوب أبريسا وبعضه
قطنا أو كتنا جاز لبسه
مالم يكن الأبريسم غالبا
﴿فصل﴾ ويلزم في
الميت أربعة أشياء
غسله وتكفينه والصلاة
عليه ودفنه واثنان
لايفسلان ولايصل
عليهما الشهيد في معركة
المشركين والسقط الذي
لم يستهل صارخا ويفسل
الميت وزا ويكون في
أول غسله سدر وفي
آخره شيء من كافور
ويكفن في ثلاثة أثواب
يبيض لبس فيها قميص
ولا حلة ويكبر عليه أربع تكبيرات بقرأ

تعارفه (وتحم لنفسها) ثم ينتظرها الامام (ويسلمها) وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات
الرقاع سميت بذلك لانهم رفعوا أيها راياتهم وقيل غير ذلك (والثاني أن يكون في جهة القبلة) في مكان
لا يسترهم عن أعين المسلمين شيء وفي المسلمين كثرة تحمل تحرقهم (فيصغهم الامام صفين) مثلا (ويحرم
بهم) جميعا (فاذا سجد) الامام في الركعة الاولى (سجدة مع أحد الصفين) سجدتين (وقوف الصف
الآخر يحرسهم فاذا رفع) الامام رأسه (سجدوا ولحقوه) وينشده بالصفين ويسلم بهم وهذه صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصفان وهي قرية في طريق الحاج المصري بينها وبين مكة مرحلتان سميت
بذلك لعصف السيول فيها (والثالث أن يكون في شدة الخوف والتحام الحرب) هو كناية عن شدة
الاختلاط بين القوم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض فلا يتمكنون من ترك القتال ولا يقدرون على النزول
ان كانوا ركباتا ولا على الانحراف ان كانوا ماشاة (فيصلى) كل من القوم (كيف أمكنه راجلا) أى ماشيا
(أورا كبا مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) ويعتدون في الأعمال الكثيرة في الصلاة كضربات متوالية
﴿فصل﴾ في اللباس • (ويحرم على الرجال لبس الحرير والتختم بالذهب) والقز في حال الاختيار
وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة الافتراش وغير ذلك من وجوه الاستعمالات ويحل للرجال لبسه
للضرورة كخرور دمه لكين (ويحل للنساء) لبس الحرير وافتراشه ويحل للولى اللباس الصبي الحرير
قبل سبع سنين وبعدها (وقليل الذهب وكثيره) أى استعمالهما (في التحريم سواء وإذا كان بعض
الثوب أبريسا) أى حريرا (وبعضه) الآخر (قطنا أو كتنا) مثلا (جاز) للرجل (لبسه مالم يكن
الأبريسم غالبا) على غيره فان كان غير الأبريسم غالبا حل وكذا ان استويا في الاصح
﴿فصل﴾ فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه • (ويلزم) على طريق فرض
الكفاية (في الميت) المسلم غير المحرم والشهيد (أربعة أشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه) وان لم
يعلم بالميت الواحد تعين عليه ما ذكر وأما الميت الكافر فالصلاة عليه حرام حريا كان أذنيا ويجوز
غسله في الحالين ويجب تكفينه الذي يودفنه دون الحربى والمرتد وأما المحرم إذا كفن فلا يستر رأسه ولا
وجهه المحرمة وأما الشهيد فلا يصل على عليه كما ذكره المصنف بقوله (واثنان لايفسلان ولايصل عليهما)
أحدهما (الشهيد في معركة المشركين) وهو من مات في قتال الكفار بسببه سواء قتله كافر مطلقا
أو مسلم خطأ أو عاددا سلاحه اليه أو سقط عن دابته أو نحو ذلك فان مات بعد انقضاء القتال بجرأه فيه يقطع
بموته فيها فغير شهيد في الاظهر وكذا لو مات في قتال البغاة أو مات في القتال لاسبب القتال (و) الثاني
(السقط الذي لم يستهل) أى لم يرفع صوته (صارخا) فان استهل صارخا أو بكى حكمه كال كبير والسقط
بقتل السنين الولد النزل قبل تمامه مأخوذ من السقوط (ويفسل الميت وزا) ثلاثا أو خسا أو أكثر من
ذلك (ويكون في أول غسله سدر) أى يسن أن يستعين الغاسل في الغسلة الاولى من غسلات الميت
بسدر أو خطمي (و) يكون (في آخره) أى آخر غسل الميت غير المحرم (شيئ) قليل (من كافور) بحيث
لا يغير الماء واعلم أن أقل غسل الميت نعمهم بدنه بالماء مرة واحدة أو ماء كله فقد كوفي المبسوطات (ويكفن)
الميت ذرا كان أو أتمى بالغا كان أولا (في ثلاثة أثواب يبيض) وتكون كلها لفاقف متساوية طولها
وعرضها ستر كل واحدة منها جميع البدن (ليس فيها قميص ولا حلة) وان كفن الذكرا في خمسة فهي الثلاثة
الذكورية وقميص وحمالة والمرأة في خمسة فهي ازار وخمار وقميص ولقافتان وأقل الكفن ثوب واحد يستر
عورة الميت على الاصح في الروض شرح المذهب ويختلف قدره في كورة الميت وأثوته ويكون الكفن من
مطس مالم يلبسه الشخص في حياته (ويكبر عليه) أى الميت لذاصل على (أربع تكبيرات) منها تكبيرة
الاحرام ولو كبر خمس لم تبطل لكن لو خمس امامه لم يتابعه بل سلم أو ينتظره ليسلم معه وهو أفضل (وقرأ المصلى

ولا حلة ويكبر عليه أربع تكبيرات بقرأ

الفاتحة بعد الاولى ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ، ويدعو لبيت بعد الثالثة فيقول اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعته
(٢٢) ومحبوبه وأحباؤه فيها الى ظلمة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا اله الا أنت وحدك

(الفاتحة بعد) التكبيرة (الاولى) ويجوز قراءتها بعد غير الاولى (ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد) التكبيرة (الثانية) وأقل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد (ويدعو لبيت بعد الثالثة فيقول) وأقل الدعاء لبيت اللهم اغفر له وأكمله مذكور في قول المصنف في بعض نسخ المتن وهو (اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعته ومحبوبه وأحباؤه فيها الى ظلمة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعا له اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عذوله وقله برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الارض عن جنبيه وقله برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته آمنا الى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله ويسلم) المصلى (بعد) التكبيرة (الرابعة) والسلام هنا كالسلام في صلاة غير الجنائزة في كفيته وعدده لكن يستحب هنا زيادة ورحة الله وبركاته (وبدفن) الميت (في الحدمستقبل القبلة) واللحد بفتح اللام وضمها وسكون الحاء ما يحفر في أسفل جانب القبر من جهة القبلة فمر ما يسع الميت ويستريحه والدفن في اللحد أفضل من الدفن في الشق ان صليت الارض والشق أن يحفر في وسط القبر كالنهر ويبنى جانباه ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بلبن أو نحوه ويوضع الميت عند مؤخر القبر وفي بعض النسخ بعد مستقبل القبلة زيادة وهي (أو يسلم من قبل رأسه) أي سلا (برفق) لا بعنف (ويقول الذي يلحده بسم الله وعلى ملأه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضع في القبر بعد أن يعمق قامة وبسطة) ويكون الاضجاع مستقبل القبلة على جنبه الايمن فلو دفن مستدبر القبلة أو مستلقيا بنش ووجهه للقبلة ما لم يتغير (ويسطح القبر) ولا يسم (ولا يبنى عليه ولا يحصص) أي يكره تحميمه بالجص وهو الزورة المسماة بالجير (ولا بأس بالبكاء على الميت) أي يجوز البكاء عليه قبل الموت وبعده وتركه أولى ويكون البكاء عليه (من غير نوح) أي رفع صوت بالنديب (ولا شق ثوب) وفي بعض النسخ جيب بدل ثوب والجيب طوق القميص (ويعزى أهله) أي الميت صغيرهم وكبيرهم ذكراهم وأنثاهم الا الشابة فلا يعزى بها الا عمارها والتعزية سنة قبل الدفن وبعده (الى ثلاثة أيام من) بعد (دفنه) ان كان المعزى والمعزى حاضرين فان كان أحدهما غائبا امتدت التعزية الى حضوره والتعزية لغة التسلية لمن أصيب بمن يعز عليه وشرعا الامر بالصبر والحث عليه بوعده الاجر والدعاء لبيت بالمغفرة وللهاب بجبر المصيبة (ولا يدفن اثنان في قبر) واحدا (لحاجة) كصيق الارض وكثرة الموتى

(كتاب) أحكام (الزكاة)

وهي لغة النماء وشرعا لم مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص على وجه مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة (تجب الزكاة في خمسة أشياء وهي المواشي) ولو عبر بالنعم لكان أولى لانها أخص من المواشي والكلام هنا في الاخص (والاثمان) وأريد بها الذهب والفضة (والزروع) وأريد بها الاقوات (والثمار وعروض التجارة) وسيأتي كل من الخمسة مفصلا (فاما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي الابل والبقر والغنم) فلا تجب في الخيل والريقق والمتولد مثلا بين غنم وطلباء (وشرائط وجوبها ستة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ست خصال (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي

لا شريك لك وأن محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعا له اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عنه وقله برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الارض عن جنبيه واقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته آمنا الى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله ويسلم بعد الرابعة ويدفن في اللحد مستقبل القبلة ويسلم من قبل رأسه برفق ويقول الذي يلحده بسم الله وعلى ملأه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضع في القبر بعد أن يعمق قامة وبسطة ويسطح القبر ولا يبنى عليه ولا يحصص ولا بأس بالبكاء على الميت من غير نوح ولا شق جيب ويعزى أهله الى ثلاثة أيام من دفنه ولا يدفن اثنان في قبر الا لحاجة (كتاب الزكاة) تجب الزكاة في خمسة أشياء وهي المواشي والاثمان والزروع واما الثمار وعروض التجارة فاما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي الابل والبقر والغنم وشرائط وجوبها ستة أشياء الاسلام

واما (كتاب الزكاة) تجب الزكاة في خمسة أشياء وهي المواشي والاثمان والزروع واما الثمار وعروض التجارة فاما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي الابل والبقر والغنم وشرائط وجوبها ستة أشياء الاسلام

والحرية والملك التام والنصاب والحول والسوم * وأما الائتمان فشيان الذهب والفضة وشرايط وجوب الزكاة فيها خمسة أشياء الاسلام
والحرية والملك التام والنصاب والحول * وأما الزروع فتجب الزكاة فيها (٢٣) بشلثة شرائط أن يكون مما

يزرعه آدميون وأن
يكون قوتامة خراوان
يكون نصابا وهو خمسة
أوسق لاقتصر عليها *
وأما الثمار فتجب الزكاة
في شيتين منها ثمرة
النخل وثمره الكرم
وشرايط وجوب الزكاة
فيها أربعة أشياء الاسلام
والحرية والملك التام
والنصاب * وأما عروض
التجارة فتجب الزكاة
فيها بالشرايط المذكورة
في الائتمان

﴿فصل﴾ وأول نصاب
الابل خمس وفيها شاة
وفي عشر شاتان وفي
خمس عشر ثلاث شياه
وفي عشرين أربع شياه
وفي خمس وعشرين
بنت مخاض من الابل
وفي ست وثلاثين بنت
لبون وفي ست وأربعين
حقه وفي إحدى وستين
جذعة وفي ست وسبعين
بنتا لبون وفي إحدى
وتسعين حقتان وفي
مائة وأحدى وعشرين
ثلاث بنات لبون ثم
في كل أربعين بنت
لبون وفي كل خمسين
حقه

﴿فصل﴾ وأول نصاب

وأما المرندي فالصحيح ان ماله موقوف فان عاد الى الاسلام وجبت عليه والا فلا (والحرية) فلا زكاة
على رقيق وأما المبعوض فتجب عليه الزكاة فيما ملكه ببعضه الحر (والملك التام) أي فالملك الضعيف
لا زكاة فيه كالشترى قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف قبيحا للقول القديم
لكن الجديد الوجوب (والنصاب والحول) فلو قص كل منهما فلا زكاة (والسوم) وهو الرعي في
كلام مباح فلو غلفت الماشية معظم الحول فلا زكاة فيها وان غلفت نصفه فاقبل قدر تعيش بدونه بلا
ضرر يربو وجبت زكاتها والا فلا (وأما الائتمان فشيان الذهب والفضة) مضروبين كانا أولا وسيأتي
نصابهما (وشرايط وجوب الزكاة فيها) أي الائتمان (خمس أشياء الاسلام والحرية والملك التام والنصاب
والحول وسيأتي) بيان ذلك (وأما الزروع) وأراد المصنف بها المقتات من حنطة وشعير وعدس وأرز وكذا
ما يقتات اختيارا كذرة وحب (فتجب الزكاة فيها بشلثة شرائط أن يكون مما يزرعه) أي يستنبته
(الآدميون) فان نبت بنفسه بحمل ماء أو هواء فلا زكاة فيه (وأن يكون قوتامة خرا) وسبق قريبا
بيان المقتات وخرج بالقوت مالا يقتات من الأبرار نحو الكمون (وأن يكون نصابا وهو خمسة أوسق لاقتصر
عليها) وفي بعض النسخ وأن يكون خمسة أوسق بأسقاط نصاب (وأما الثمار فتجب الزكاة في شيتين منها ثمرة
النخل وثمره الكرم) والمراد بهاتين الثمرتين التمر والزبيب (وشرايط وجوب الزكاة فيها) أي الثمار (أربعة
أشياء الاسلام والحرية والملك التام والنصاب) ففي اتقي شرط من ذلك فلا وجوب (وأما عروض التجارة
فتجب الزكاة فيها بالشرايط المذكورة) سابقا (في الائتمان) والتجارة وهي التقلب في المال لغرض الربح
﴿فصل﴾ وأول نصاب الابل خمس وفيها شاة أي جذعة ضأن لها سنة ودخلت في الثانية أو ثنية معز لها سنتان
ودخلت في الثالثة وقوله (وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس
وعشرين بنت مخاض من الابل وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقه وفي إحدى وستين
جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون)
الح ظاهر غني عن الشرح و بنت المخاض لها سنة ودخلت في الثانية و بنت اللبون لها سنتان ودخلت في الثالثة
والحقه لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة والجذعة لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وقوله (ثم في كل) أي
ثم بعد زيادة التسع على مائة وأحدى وعشرين وزيادة عشر بعد زيادة التسع وجملة ذلك مائة وأربعون
يستقيم الحساب على أن في كل (أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقه) ففي مائة وأربعين حقتان
و بنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق وهكذا

﴿فصل﴾ وأول نصاب البقر ثلاثون و يجب (فيها) وفي بعض النسخ وفيه أي النصاب (تبيع) ابن سنة
ودخل في الثانية سمي بذلك لتبعه أمه في المرعى ولو أخرج بتبعه أجزأت بطريق الأولى (و) يجب (في أربعين
مسنة) لها سنتان ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل أسنانها ولو أخرج عن أربعين تبعين أجزأ على
الصحيح (وعلى هذا أبدا فقس) وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات وأربعة أتبعه
﴿فصل﴾ وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة جذعة من الضأن أو ثنية من المعز وسبق بيان الجذعة
والثنية وقوله (وفي مائة وأحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه
ثم في كل مائة شاة) الح ظاهر غني عن الشرح
﴿فصل﴾ والخليطان بزكيان بكسر الكاف (زكاة) الشخص (الواحد) والمطلة قد قيد الشر بليكن

البقر ثلاثون وفيها تبع وفي أربعين مسنة وعلى هذا أبدا فقس

﴿فصل﴾ وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة جذعة من الضأن أو ثنية من المعز وفي مائة وأحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة
ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة

وموضع الحلب واحدا
 (فصل) وصاب الذهب
 عشرون مثقالا وفيه
 ربع العشر وهو نصف
 مثقال وفيها زاد بحسابه
 وصاب الورق مائتا
 درهم وفيه ربع العشر
 وهو خمسة دراهم وفيها
 زاد بحسابه ولا يجب في
 الحلي المباح زكاة
 (فصل) وصاب الزرورع
 والخمار خمسة أوسق
 وهي ألف وسبعمائة رطل
 بالعراق وما زاد فبحسابه
 وفيها ان سقيت بماء
 السماء أو السبيع العشر
 ولن سقيت بدولاب
 أو نضح نصف العشر
 (فصل) وتقوم
 عروض التجارة عند
 آخر الحول بما اشترت
 به ويخرج من ذلك
 ربع العشر وما استخرج
 من معادن الذهب
 والفضة يخرج منه ربع
 للعشر في الحال
 وما يوجد من الركايز
 ففيه الخمس
 (فصل) ونجب زكاة
 الفطر بثلاثة أشياء
 الاسلام ويغروب
 الشمس من آخر يوم
 من شهر رمضان ووجود
 الفضل عن قوته وقوت
 عياله في ذلك اليوم
 ويذكر عن نفسه وعن

تخفيفا بأن يملك ثمانين شاة بالسوية بينهما فيلزمهما شاة وقد تفيد تنقيلا بأن يملك أربعمائة شاة بالسوية
 بينهما فيلزمهما شاة وقد تفيد تخفيفا على أحدهما وتنقيلا على الآخر كان يملك ستين لاحدهما ثلثها
 والآخر ثلثاها وقد لا تفيد تخفيفا ولا تنقيلا كان يملك مائتي شاة بالسوية بينهما وانما يزكيان زكاة
 الواحد (بسبع شرائط اذا كان) وفي بعض النسخ ان كان (المراح واحد) وهو يضم الميم مأوى
 الماشية ليلا (والمسرح واحد) المراد بالمسرح الموضع الذي يسرح اليه الماشية (والمريح) والرامي
 (واحدا والفعل واحد) أي ان اتحد نوع الماشية فان اختلف نوعها كضأن ومعز فجوز أن يكون لكل
 منهما محل يطرق ماشيته (والمشرب) أي الذي يشرب منه الماشية كمين أو نهر أو غيرهما (واحدا)
 وقوله (والحالب واحد) هو أحد الوجهين في هذه المسئلة والاصح عدم الاتحاد في الحالب وكذا الحلب
 بكسر الميم وهو الاناء الذي يحلب فيه (وموضع الحلب) بفتح اللام (واحدا) وحكي النووي اسكان
 اللام وهو اسم اللبن المحلوب ويطلق على المصدر قال بعضهم وهو المراد هنا
 (فصل) وصاب الذهب عشرون مثقالا محمد بن ابوزن مكة والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم (وفيه) أي
 صاب الذهب (ربع العشر وهو نصف مثقال وفيها زاد) على عشرين مثقالا (بحسابه) وان قل الزائد
 (وصاب الورق) بكسر الراء وهو الفضة (مائتا درهم وفيه ربع العشر وهو خمسة دراهم وفيها زاد) على
 المائتين (بحسابه) وان قل الزائد ولا شيء في المغشوش من ذهب أو فضة حتى يبلغ خالصه نصابا (ولا يجب في
 الحلي المباح زكاة) أما المحرم كسوار وخلخال لرجل وخنثى فتجب الزكاة فيه
 (فصل) وصاب الزرورع والخمار خمسة أوسق من الوسق مصدر بمعنى الجمع لان الوسق يجمع الصبيان (وهي)
 أي الخمسة أوسق (ألف وسبعمائة رطل بالعراق) وفي بعض النسخ بالبغدادى (وما زاد فبحسابه) ورطل
 بغداد عند النووي مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (وفيها) أي الزرورع والخمار (إن
 سقيت بماء السماء) وهو المطر ونحوه كالثلج (أو السبيع) وهو الماء الجاري على الارض بسبب سد النهر
 فيصعد الماء على وجه الارض فيسقيها (العشر وان سقيت بدولاب) يضم الدال وفقعها ما يدبرها
 الحيوان (أو) سقيت (بنضح) من نهر أو بئر بحيوان كبير أو بقرة (نصف العشر) وفيها سقي بماء
 السماء والدولاب مثلا سواء ثلاثة أرباع العشر
 (فصل) وتقوم عروض التجارة عند آخر الحول بما اشترت به سواء كان من مال التجارة لصا أو لا
 فان بلغت قيمة العروض آخر الحول لصا بازاها ولا فلا (ويخرج من ذلك) بعد بلوغ قيمة مال التجارة
 لصا (ربع العشر) منه (وما استخرج من معادن الذهب والفضة يخرج منه) ان بلغ نصابا (ربع
 العشر في الحال) ان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة والمعادن جمع معدن بفتح الدال وكسر هاء اسم
 المكان خلق الله تعالى فيه ذلك من موات أو ملك (وما يوجد من الركايز) وهو دفين الجاهلية وهي الحالة
 التي كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالثقور سوله وشرائع الاسلام (ففيه) أي الركايز (الخمس)
 ويصرف مصرف الزكاة على المشهور ومقابلته أنه يصرف إلى أهل الخمس المذكورين في آية النبي
 (فصل) ونجب زكاة الفطر (ويقال لها زكاة الفطرة أي الخلق بثلاثة أشياء الاسلام) فلا فطرة على
 كافر أصلي الا في رقيقه وقريبه المسلمين (وبغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان) وحينئذ
 فتخرج زكاة الفطر عن مات بعد الغروب دون من ولد بعده (ووجود الفضل) وهو يسار الشخص
 بما يفضل (عن قوته وقوت عياله في ذلك اليوم) أي يوم عيد الفطر وكذا يثبت أيضا (ويذكر) الشخص
 (عن نفسه وعن تلمذه نفقته من المسلمين) فلا يلزم المسلم فطرة عبدا وقريب وزوجة كفار وان جبت
 نفقتهم وإذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج (صاعا من قوت بADE) ان كان بلسيا فان كان في البلد

وقدره خمسة أرطال

وثلاث بالعراقي

﴿فصل﴾ وتدفع الزكاة

الى الاصناف الثمانية

الذين ذكرهم الله تعالى

في كتابه العزيز في قوله

تعالى انما الصدقات

للفقراء والمساكين

والعاملين عليها والمؤلفة

قلوبهم وفي الرقاب

والغارمين وفي سبيل

الله وابن السبيل والى

من يوجد منهم ولا

يقتصر على أقل من

ثلاثة من كل صنف الا

العامل وخسة لا يجوز

دفعها اليهم الغنى بمال

أو كسب والعبد وبنو

هاشم وبنو المطلب

والكافر ومن تلمز

المزكي نفقته لا يدفعها

اليهم باسم الفقراء

والمساكين

﴿كتاب الصيام﴾

وشرائط وجوب الصيام

ثلاثة أشياء الاسلام

والبالوغ والعقل والقدرة

على الصوم • وفرائض

الصوم أربعة أشياء

اليه والامساك عن

الاكل والشرب والجماع

وتعمد التي • والذي

يفطره الضائم عشرة

أشياء ما وصل عمدا الى

الجوف أو

أقوا تغلب بعضها وجب الاخراج منه ولو كان الشخص في بادية لا قوت فيها أخرج من قوت أقرب البلاد اليه ومن لم يوسر بصاع بل ببعض ارمه ذلك البعض (وقدره) أى الصاع (خسة أرطال وثلاث بالعراقي) وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع

﴿فصل﴾ وتدفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله (السبيل) الخ هو ظاهر غنى عن الشرح المعرفة الاصناف المذكورة فالفقير في الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته أما فقير العراقي فهو من لا نقد بيده والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقعا من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج الى عشرة دراهم وعنده سبعة والعامل من المتعملة لامام على أخذ الصدقات ودفعها المستحقين والمؤلفة قلوبهم وهم أربعة أقسام أحدها مؤلفة المسلمين وهم من أسلم ونيته ضيقة في الاسلام فيتألف بدفع الزكاة له ببقية الاقسام مذكورة في المبسوطات وفي الرقاب وهم المكاتبون كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى من سهم المكاتبين والغارم على ثلاثة أقسام أحدها من استدان ديناً لتسكين فتنة بين طائفتين في قتيل لم يظهر قتاله فتحمل ديناً بسبب ذلك فيبقى دينه من سهم الغارمين غنياً كان أو فقيراً وانما يعطى الغارم عند بقاء الدين عليه فان أداه من ماله أو دفعه ابتداء لم يعط من سهم الغارمين وبقية أقسام الغارمين في المبسوطات وأما سبيل الله فهم الغزاة الذين لا سهم لهم في ديوان المرتزقة بل هم متطوعون بالجهاد وأما ابن السبيل فهو من ينشئ سفر من بلد الزكاة أو يكون محتاراً ببلده أو يشترط فيه الحاجة وعدم المعصية وقوله (والى من يوجد منهم) أى الاصناف فيه اشارة الى أنه اذا فقد بعض الاصناف وجد البعض تصرف لمن يوجد منهم فان فقدوا كلهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم (ولا يقتصر) في اعطاء الزكاة (على أقل من ثلاثة من كل صنف) من الاصناف الثمانية (الاعمال) فانه يجوز أن يكون واحداً ان حصلت به الحاجة فان صرف لاثنتين من كل صنف غرم للثالث أقل ممتول وقيل يغرم له الثالث (وخسة لا يجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم) الغنى بمال أو كسب والعبد وبنو هاشم وبنو المطلب) سواء منعوا حقهم من خمس الجنس أم لا وكذا اعتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل منهم اخذ صدقة التطوع على المشهور (والكافر) وفي بعض النسخ ولا تصح للكافر (ومن تلمز المزكي نفقته لا يدفعها) أى الزكاة (اليهم باسم الفقراء والمساكين) ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة وغارمين مثلاً

﴿كتاب﴾ بيان أحكام (الصيام)

وهو والصوم مصدران معناهما لغة الامساك وشرعاً امساك عن مفطر بنية مخصوصة جميع نهار قابل للصوم من مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس (وشرائط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) وفي بعض النسخ أربعة أشياء (الاسلام والبالوغ والعقل والقدرة على الصوم) وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة فلا يجب الصوم على المتصف باضداد ذلك (وفرائض الصوم أربعة أشياء) أحدها (النية) بالقلب فان كان الصوم فرضاً كرمضان أو نذرًا فلا بد من ايقاع النية ليلاً ويجب التعيين في صوم الفرض كرمضان وأكمل نية صومه أن يقول التحصن برب صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى (و) الثاني (الامساك عن الاكل والشرب) وان قل الماء كول والمشرّب عند التعمد فان أكل ناسياً أو جاهلاً لم يفطر ان كان قريباً منه بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء والأفطر (و) الثالث (الجماع) عامداً أو أماً الجماع ناسياً فكلأ كل ناسياً (و) الرابع (تعمد التي) فلو غلبه التي لم يبطل صومه (والذي يفطره الضائم عشرة أشياء) أحدها وثانيها (ما وصل عمداً الى الجوف) المنفتح (أى) غير المنفتح كالوصول

من مأسومة إلى (الرأس) والمراد امساك الصائم عن وصول عين إلى ما يسمى جوفاً (و) الثالث (الحقنة في أحد السبيلين) وهي دواء يحقن به المريض في قبل أو دبر المعبر عنهما إلى المتن بالسبيلين (و) الرابع (القيء عمد) فإن لم يتعمد لم يبطل صومه كما سبق (و) الخامس (الوطء عمد في الفرج) فلا يفطر الصائم بالجماع ناسياً كما سبق (و) السادس (الانزال) وهو خروج المنى (عن مباشرة) فلا جماع محرماً كإخراجه بيده أو غير محرماً كإخراجه بيد زوجته أو جاريته واحتراز بمباشرة عن خروج المنى باحتلام فلا يفطر به جزماً (و) السابع إلى آخر العشرة (الحيض والنفاس والجنون والردة) فتى طرأ شيء منها في أثناء الصوم أبطله (ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء) أحدها (تججيل الفطر) أن تحقق الصائم غروب الشمس فإن شك فلا يجمل الفطر ويسن أن يفطر على تمر والأشياء (و) الثاني (تأخير السحور) ما لم يقع في شك ولا يحصل السحور بقليل الأكل والشرب (و) الثالث (ترك الهجر) أي الفحش (من الكلام) الفاحش فيصون الصائم لسانه عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشتم وإن شتمه أحد فليقل مرتين أو ثلاثاً إن صام ما بلسانه كما قال النووي في الإذكار أو بقلبه كما نقله الرافعي عن الأئمة واقتصر عليه (ويحرم صيام خمسة أيام العیدان) أي صوم يوم عيد الفطر وعيد الأضحى (وأيام التشريق) وهي (الثلاثة) التي بعد يوم النحر (ويكرهه) تحريماً (صوم يوم الشك) بلا سبب يقتضي صومه وأشار المصنف لبعض صور هذا السبب بقوله (الآن يوافق عادة له) في تطوعه كمن عادته صيام يوم وافتطار يوم فوافق صومه يوم الشك وله صيام يوم الشك أيضاً عن قضاء ونذرو يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير لئلا يلتزم مع الصحو أو تحدث الناس برؤيته ولم يعلم عدل رآه أو شهد برؤيته صبيحاً أو عبيداً وفقساً (ومن وطئ في نهار رمضان) حال كونه (عامداً في الفرج) وهو مكلف بالصوم ونوى من الليل وهو آثم بهذا الوطء لأجل الصوم (فعليه القضاء والكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة) وفي بعض النسخ سلامة من العيوب المضرة بالعمل والكسب (فإن لم يجد) أي (فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع) صومهما (فإطعام ستين مسكيناً) أو فقيراً (لكل مسكين مد) أي مما يجزئ في صدقة الفطر فإن عجز عن الجميع استقرت الكفارة في ذمته فإذا قدر بعد ذلك على خصلة من خصال الكفارة فعلها (ومن مات وعليه صيام) فائت (من رمضان) بعذر كمن أفطر فيه لمرض ولم يتمكن من قضاؤه كأن استمر مرضه حتى مات فلا ثم عليه في هذا الفائت ولا تدارك له بالفدية وإن فات بغير عذر ومات قبل التمكن من قضاؤه (أطعم عنه) أي أخرج الولي عن الميت من تركته (لكل يوم) فات (مد) طعام وهو رطل وثلاث بالبغدادى وهو بالكيل نصف قنبح مصرى وما ذكره المصنف هو القول الجديد والقديم لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي أيضاً أن يصوم عنه بل يشن لذلك كما في شرح المهذب وصوب في الروضة الجزم بالقديم (والشيخ الهرم) والمجوز والمرضى الذى لا يرجى برؤه (إذا عجز) كل منهم (عن الصوم يفطر ويطعم عن كل يوم مداً) ولا يجوز تججيل المد قبل رمضان ويجوز بعد فجر كل يوم (والحامل والمرضع أن خافتا على أنفسهما) ضرراً بلحقهما بالصوم كضرر المريض (أفطرتا) بوجوب (عليهما القضاء وأن خافتا على أولادهما) أى إسقاط الولد في الحمل وقلة اللبن في المرض (أفطرتا) بوجوب (عليهما القضاء) للإفطار (والكفارة) أيضاً والكفارة أن يخرج (عن كل يوم مد وهو) كما سبق (رطل وثلاث بالعراق) ويعبر عنه بالبغدادى (والمريض والمسافر سفر طويلاً) مباحا أن تضررا بالصوم (يفطران ويقضيان) وللمريض أن كان مرضه مطبقاً ترك النية من الليل وإن لم يكن مطبقاً كما لو كان يحمم وقتادون وقت وكان وقت الشروع في الصوم محمواً فله ترك النية والأفعليه النية ليلاً فإن عادت الحى واحتاج للفطر أفطر وسكت المصنف عن صوم التطوع وهو مذكور في المطولات ومنه صوم عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وأيام البيض وستة من شوال

أحد السبيلين والقيء عمد والوطء عمد في الفرج والانزال عن مباشرة والحيض والنفاس والجنون والردة ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء تججيل الفطر وتأخير السحور وترك الهجر من الكلام * ويحرم صيام خمسة أيام العیدان وأيام التشريق الثلاثة ويكره صوم يوم الشك الآن يوافق عادة له ومن وطئ في نهار رمضان عامداً في الفرج فعليه القضاء والكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مد ومن مات وعليه صيام من رمضان أطعم عنه لكل يوم مد والشيخ الهرم إذا عجز عن الصوم يفطر ويطعم عن كل يوم مداً والحامل والمرضع أن خافتا على أنفسهما أفطرتا وعليهما القضاء وأن خافتا على أولادهما أفطرتا وعليهما القضاء والكفارة عن كل يوم مد وهو رطل وثلاث بالعراق والمريض والمسافر سفر طويلاً ويفطران ويقضيان

(فصل) في أحكام الاعتكاف * وهو لغة الإقامة على الشيء من خير أو شر وشرعا إقامة بمسجد بصفة مخصوصة (والاعتكاف سنة مستحبة) في كل وقت وهو في العشر الأول وآخر من رمضان أفضل منه في غيره لأجل طلب ليلة القدر وهي عند الشافعي رضي الله عنه منحصرة في العشر الأخير من رمضان فكل ليلة محقة لها لكن ليالي الوتر أربعا وأربع ليالي التوريلة الحادي والثالث والعشرين (وله) أي للاعتكاف المذكور (شرطان) أحدهما (النية) وينوي في الاعتكاف المنذور الفرضية أو النذر (و) الثاني (اللبث في المسجد) ولا يكفي في اللبث قدر الظمانينة بل الزيادة عليه بحيث يسمى ذلك اللبث عكوفاً وشرط المعتكف اسلام وعقل ونقاء عن حيض أو نفاس وجنابة فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفساء وجنب ولو ارتد المعتكف أو سكر بطل اعتكافه (ولا يخرج) المعتكف (من الاعتكاف المنذور) (الالحاجة للانسان) من بول وغائط وما في معناهما كغسل جنابة (أو عذر من حيض) أو نفاس فتخرج المرأة من المسجد لأجلهما (أو) عذر من (مرض لا يمكن القيام معه) في المسجد بان كان يحتاج لفرش وخادم وطبيب أو يخاف تلويث المسجد كاسهال وإدرار بول وخروج بقول المصنف لا يمكن الخ المرض الخفيف حكمي خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها (ويبطل) الاعتكاف (بالوطء) مختاراً إذا كرا للاعتكاف علماً بالتحريم وأما مباشرة المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه ان أنزل والا فلا

(كتاب) أحكام الحج

وهو لغة القصد وشرعا قصد البيت الحرام للنسك (وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء) وفي بعض النسخ سبع خصال (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية) فلا يجب الحج على المتصف بصد ذلك (ووجود الزاد) وأوعيته ان احتاج إليها قد لا يحتاج إليها كمن شخص قريب من مكة ويشترط أيضاً وجود الماء في المواضع المعتاد حمل الماء منها بمن المثل (و) وجود (الراحلة) التي تصلح لثله بشرأ واستئجارها إذا كان الشخص يئنه وبين مكة مرحلتان فأكثر سواء قدر على المشي أم لا فإن كان يئنه وبين مكة دون مرحلتين وهو قوي على المشي لزمه الحج بالراحلة ويشترط كون ما ذكره فاضلاً عن دينه وعن مؤتمنه من عليه مؤتمنه مدة ذهابه وإيابه وفاضلاً أيضاً عن مسكنه اللائق به وعن عبد يلقى به (وتخليفة الطريق) والمراد بالتخليفة هنا أمن الطريق ظناً بحسب ما يلقى بكل مكان فالويل بأمن الشخص على نفسه وأمواله أو بضعه لم يجب عليه الحج وقوله (وامكان المسير) ثابت في بعض النسخ والمراد بهذا الامكان أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود إلى الحج فإن أمكن إلا أنه يحتاج لقطع مرحلتين في بعض الأيام لم يلزمه الحج للضرر (وأركان الحج أربعة) أحدها (الاحرام مع النية) أي نية الدخول في الحج (و) الثاني (الوقوف بعرفة) والمراد حضور المحرم بالحج لحظة بعد زوال الشمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون الوقف أهلاً للعبادة لا مجنوناً ولا مغماً عليه ويسقط وقت الوقوف إلى فجر يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة (و) الثالث (الطواف بالبيت) سبع طوافات جاعلاً في طوافه البيت عن يساره مبتدئاً بالحجر الأسود محاذياً له في مسوره بجميع بدنه فلو بدأ بغير الحجر لم يحسبه (و) الرابع (السعي بين الصفا والمروة) سبع مرات وشرطه أن يبدأ في أول مرة بالصفا ويختم بالمروة وبحسب ذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليه مرة أخرى والصفا بالتهضر طرف جبل أبي قبيس والمروة بفتح الميم علم على الموضع المعروف بمكة وبقي من أركان الحج الحلق أو التقصير ان جعلنا كلا منهما السكاهو المشهور فان قلنا ان كلا منهما استباحة محظورة فليس من الأركان ويجب تقديم الاحرام على كل الأركان السابقة (وأركان العمرة ثلاثة) كفاي بعض النسخ وفي بعضها أربعة أشياء (الاحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في أحد القولين) وهو الرابع كما سبق فربما والا فلا يكون من أركان العمرة (وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء) أحدها

(فصل) والاعتكاف

سنة مستحبة وله شرطان النية واللبث في المسجد ولا يخرج من الاعتكاف المنذور الحاجة للانسان أو عذر من حيض أو مرض لا يمكن القيام معه ويبطل بالوطء

(كتاب الحج)

وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء

الاسلام والبلوغ والعقل والحرية ووجود الزاد والراحلة وتخليفة الطريق وامكان المسير وأركان الحج أربعة الاحرام مع النية والوقوف بعرفة والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة وأركان العمرة ثلاثة الاحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في أحد القولين وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء

(الاحرام من الميقات) الصادق بالزمانى والمكانى فالزمانى بالنسبة للحج شوال وذوالقعدة وعشر ليل من ذى الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت لاحرامه والميقات المكانى للحج فى حق المقيم بمكة نفس مكة مكياً كان أو أفاقياً وأما غير المقيم فى مكة فيمقات المتوجه من المدينة الشريفة وذوالحليفة والمتوجه من الشام ومصر والمغرب الحجة والمتوجه من تهامة اليمن يلعلم والمتوجه من نجد الحجاز ونجد اليمن قرن والمتوجه من المشرق ذات عرق (و) الثانى من واجبات الحج (رمى الجمار الثلاث) يبدأ بالكبرى ثم الوسطى ثم جرة العقبة ويرمى كل جرة بسبع حصيات واحدة بعد واحدة فلورمى حصتين دفعة واحدة حسبت واحدة ولورمى حصاة واحدة سبع مرات كفى ويشترط كون المرمى به حجر فلا يكتفى غيره كأولو وجص (و) الثالث (الخلق) أو التقصير والافضل للرجل الخلق وللرأة التقصير وأقل الخلق ازالة الثلاث شعرات من الرأس حلقاً أو تقصيراً أو نتفاً أو حرقاً أو قصاً ومن لاشعر برأسه يسن له امرار المومى عليه ولا يقوم شعر غير الرأس من اللحية وغيره بمقام شعر الرأس (وسنن الحج سبع) أحدها (الافراد وهو تقديم الحج على العمرة) بأن يحرم أولاً بالحج من ميقاته ويفرغ منه ثم يخرج عن مكة الى أدنى الحل فيحرم بالعمرة ويأتى بعملها ولو عكس لم يكن مفرداً (و) الثانى (التلبية) ويسن الاكثر منها فى دوام الاحرام ويرفع الرجل صوته بها ولفظه اليك اللهم ليك ليك لاشريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك واذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار (و) الثالث (طواف القدوم) ويختص بحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة والمعتمر اذا طاف للعمرة أجزأ عن طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بمزدلفة) وعده من السنن هو ما ينعضيه كلام الرافعى لكن الذى فى زيادة الروضة وشرح المذهب أن المبيت بمزدلفة واجب (و) الخامس (ركعتا الطواف) بعد الفراغ منه ويصلحهما اخاف مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويسر بالقراءة فيهما نهاراً ويحرم به ليلاً واذا لم يصاهما خلف المقام فى الحجر والا فى المسجد والا فى أى موضع شاء من الحرم وغيره (و) السادس (المبيت بمنى) هذا ما يحجه الرافعى لكن صحح النووي فى زيادة الروضة الوجوب (و) السابع (طواف الوداع) عند ارادة الخروج من مكة لسفر حاجاً كان أو لا طويلاً كان السفر أو قصيراً وما ذكره المصنف من سنن قوله مرجوح لكن الاظهر وجوبه (ويتجرد الرجل) حتماً كفى شرح المذهب (عند الاحرام عن الخيط) من الثياب وعن منسوجها وعن معقودها وعن غير الثياب من خف ونعل (ويلبس ازاراً ووداءً أبيضين) جديدين والافظيفين

(فصل) فى احكام محرمات الاحرام وهى ما يحرم بسبب الاحرام (ويحرم على المحرم عشرة أشياء) أحدها (لبس الخيط) كقميص وقباء وخف ولبس المنسوج كدرع أو المعقود كبلد فى جميع بدنه (و) الثانى (تغطية الرأس) أو بعضها (من الرجل) بما يعد ساتراً كعمامة وطبق فان لم يعد ساتراً لم يضر كوضع يده على بعض رأسه وكانغمة اسة فى ماء واستظلالة بمحمل وان مس رأسه (و) تغطية (الوجه) أو بعضه (من المرأة) بما يعد ساتراً ويجب عليها أن تستر من وجهها ما لا يتأتى ستر جميع الرأس الابيه ولها أن تسبل على وجهها أو بامتجافها عنه بخشبة ونحوها واغتشى كما قاله القاضى أبو الطيب يؤمر بالستر ولبس الخيط وأما القدية فالذى عليه الجمهور أنه ان ستر وجهه أو رأسه لم تجب القدية للشك وان سترهما وجبت (و) الثالث (ترجيل) أى تسريح (الشعر) كذا عده المصنف من المحرمات لكن الذى فى شرح المذهب أنه مكره وكذا حك الشمر بالظفر (والرابع) حلقه أى الشعر أو نتفه أو احراقه والمراد اذ التباى طريق كان ولو ناسياً (و) الخامس (تقليم الاظفار) أى ازالة التهامن يداً ورجل بتقليم أو غيره الا اذا انكسر بعض ظفر المحرم وتأذى به فله ازالة المنكسر فقط (و) السادس (الطيب) أى استعماله قصداً بما يقصده منه رائحة الطيب نحو مسك

الاحرام من الميقات
ورمى الجمار الثلاث
والخلق وسنن الحج
سبع الافراد وهو
تقديم الحج على العمرة
والتلبية وطواف القدوم
والمبيت بمزدلفة وركعتا
الطواف والمبيت بمنى
وطواف الوداع ويتجرد
الرجل عند الاحرام عن
الخيط ويلبس ازاراً
وداءً أبيضين

(فصل) ويحرم على
المحرم عشرة أشياء
لبس الخيط وتغطية
الرأس من الرجل
والوجه من المرأة
وترجيل الشعر وحلقه
وتقليم الاظفار والطيب

كافور في ثوبه بان يلقه به على الوجه المعتاد في استعماله وفي بدنه ظاهره أو باطنه كأكله الطيب ولا فرق في استعمال الطيب بين كونه رجلاً أو امرأة أخشم كان أو لا. مرج بقصد ما لو ألفت عليه الرج طيباً أو أكره على استعماله أو جهل تحريمه أو نسي أنه محرم فإنه لا فدية عليه فإن علم تحريمه وجهل الفدية وجبت (و) السابع (قتل الصيد) البرى المأكول أو مافى أصله مأكول من وحش وطير ويحرم أيضاً صيده ووضع اليد عليه والتعرض لجزئه وشعره وريشه (و) الثامن (عقد النكاح) فيحرم على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه أو غيره بوكالة أو ولاية (و) التاسع (الوطء) من عاقل عالم بالتحريم سواء جامع في حجب أو عمرة في قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو أجنبية (و) العاشر (المباشرة) فيأدون الفرج كلس وقيلة (بشهوة) أما بغير شهوة فلا يحرم (وفي جميع ذلك) أى المحرمات السابقة (الفدية) وسيأتى بيانها والجامع المذكور تقسده العمرة المفردة أما التي في ضمن حجب في قران فهي تابعة له محقة فساداً أو أماً للجامع فيفسد الحج قبل التحلل الأول بعد الوقوف وقبله أما بعد التحلل الأول فلا يفسد (الاعقد النكاح) فإنه لا ينعقد ولا يفسده الا الوطء في الفرج بخلاف المباشرة في غير الفرج فإنها لا تقسده (ولا يخرج) المحرم (منه بالفساد) بل يجب عليه المضى في فاسده وسقط في بعض النسخ قوله في فاسده أى النسك من حجب أو عمرة بأن يأتى ببقية أعماله (ومن) أى والحاج الذى (فاته الوقوف بعرفة) بعذر وغيره (تحلل) حتماً (بعمل عمرة) فيأتى بطواف وسعى لم يكن سعى بعد طواف القدوم (وعليه) أى الذى فاته الوقوف (القضاء) فوراً فرضاً كان نسكه أو نقلاً أو بما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر فإن أحصر شخص وكان له طريق غير الذى وقع الحصر فيها لزمه سلوكه وإن علم القوات فإن مات لم يقض عنه فى الاصح (و) عليه مع القضاء (الهدى) ويوجد في بعض النسخ زيادة هي (ومن ترك ركناً) مما يتوقف عليه الحج (لم يحل من احرامه حتى يأتى به) ولا يجبر ذلك الركن بدم (ومن ترك واجباً) من واجبات الحج (لزمه الدم) وسيأتى بيان الدم (ومن ترك سنة) من سنن الحج (لم يلزمه بتركها شيئاً) وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة

﴿فصل﴾ فى أنواع الدماء الواجبة فى الاحرام بترك واجب أو فعل حرام * (والدماء الواجبة فى الاحرام خمسة أشياء أحدها الدم الواجب بترك نسك وهو على الترتيب شاة فإن لم يجد فصيام عشرة أيام ثلاثة فى الحج وسبعة إذا رجع الى أهله والثانى الدم الواجب بالخلق والترفة وهو على التخيير شاة أو صوم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين والثالث الدم الواجب بالاحصار فيتحلل ويهدى شاة والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو على التخيير ان كان الصيد مما له مثل

وقتل الصيد وعقد النكاح والوطء والمباشرة بشهوة وفي جميع ذلك الفدية لا يعقد النكاح فإنه لا ينعقد ولا يفسده الا الوطء في الفرج ولا يخرج منه بالفساد ومن فاته الوقوف بعرفة تحلل بعمل عمرة وعليه القضاء والهدى ومن ترك ركناً لم يحل من احرامه حتى يأتى به ومن ترك واجباً لزمه الدم ومن ترك سنة لم يلزمه بتركها شيئاً

﴿فصل﴾ فى أنواع الدماء الواجبة فى الاحرام خمسة أشياء أحدها الدم الواجب بترك نسك وهو على الترتيب شاة فإن لم يجد فصيام عشرة أيام ثلاثة فى الحج وسبعة إذا رجع الى أهله والثانى الدم الواجب بالخلق والترفة وهو على التخيير شاة أو صوم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين والثالث الدم الواجب بالاحصار فيتحلل ويهدى شاة والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو على التخيير ان كان الصيد مما له مثل

أخرج المثل من النعم
أوقومه واشترى
بقيته طعاما وأصدق
به أوصام عن كل
مديوم وان كان الصيد
بما لا مثل له أخرج
بقيته طعاما أوصام
عن كل مديوم
والخامس الدم الواجب
بالوطء وهو على الترتيب
بدنة فان لم يجدها
فبقرة فان لم يجدها
فسبع من الغنم فان لم
يجدها قوم البدنة
واشترى بقيتها طعاما
وأصدق به فان لم يجد
صام عن كل مديوم ولا
يجزئه الهدى ولا
الاطعام الا بالحرم
ويجزئه أن يصوم
حيث شاء ولا يجوز
قتل صيد الحرم ولا
قطع شجره والحل
والحرم في ذلك سواء

كتاب البيوع
وغيرها من المعاملات
البيوع ثلاثة أشياء بيع
عين مشاهدة بخائز
وبيع شئ موصوف
في الذمة بخائز اذا
وجدت الصفة على
ما وصف به وبيع عين
غائبة لم تشهد فلا يجوز
ويصح بيع كل طاهر
منتفع به بمالك ولا
يصح بيع عين نجسة
ولامالامنتعة فيه

وذكر المصنف الاول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أي يذبح المثل من النعم ويتصدق به
على مسكين الحرم وفقرائه فيجب في قتل النعامة بدنة وفي بقر الوحش وجارها بقرة وفي الغزال عنز
وبقية صور الذي له مثل من النعم مذكورة في المطولات وذكر الثاني في قوله (أوقومه) أي المثل بدرهم
بقيمة مكة يوم الاخراج (واشترى بقيته طعاما) مجزئ في الفطرة (وأصدق به) على مسكين الحرم
وفقرائه وذكر المصنف أيضا الثالث في قوله (أوصام عن كل مديوم) فان بقي أقل من مد صام عنه يوما
(وان كان الصيد مما لا مثل له) فيتخير بين أمرين ذكرهما المصنف في قوله (أخرج بقيته طعاما) وأصدق
به (أوصام عن كل مديوم) وان بقي أقل من مد صام عنه يوما (والخامس الدم الواجب بالوطء) من عاقل
عالم بالتحريم سواء جامع في قبل أو دبر كما سبق (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب) فيجب
به أولا (بدنة) وتطلق على الذكروالانثى من الابل (فان لم يجدها فبقرة فان لم يجدها فسبع من الغنم فان لم
يجدها قوم البدنة) بدرهم يسع مكة وقت الوجوب (واشترى بقيتها طعاما وأصدق به) على مسكين الحرم
وفقرائه ولا تقدير في الذي يدفع لكل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يجزه (فان لم يجدها) طعاما (صام عن كل مد
يوما) واعلم أن الهدى على قسمين أحدهما كان عن احصار وهذا لا يجب بعثه الى الحرم بل يذبح في موضع
الاحصار والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص ذبحه بالحرم وذكر المصنف هذا
في قوله (ولا يجزئه الهدى ولا الاطعام الا بالحرم) وأقل ما يجزئ أن يدفع الهدى الى ثلاثة مساكين أو
فقراء (ويجزئه أن يصوم حيث شاء) من حرم أو غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على
قتله ولو أحرمت ثم جن فقتل صيدا لم يضمنه في الاظهر (ولا) يجوز (قطع شجره) أي الحرم ويضمن
الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة كل منهما بصفة الأنحية ولا يجوز أيضا قطع ولا قلع نبات الحرم الذي
لا يستنبته الناس بل ينبت بنفسه أما الخشيش اليابس فيجوز قطعه لافلعه (والحل) بضم الميم أي الحلال
(والحرم في ذلك) الحكم السابق (سواء) * ولما فرغ المصنف من معاملة الخالق وهي العبادات أخذ في
معاملة الخلاق فقال

كتاب أحكام (البيوع وغيرها من المعاملات)

كقراض وشركة والبيوع جمع بيع والبيع لغة مقابلة شئ بشئ فدخل ما ليس بمال تكمر وأما شرعا فأحسن
ما قيل في تعريفه أنه تمليك عين مالية بمعاوضة باذن شرعي أو تمليك منفعة مباحة على التأيد بمن مالى نخرج
بمعاوضة القرض و باذن شرعي الربا ودخل في منفعة تمليك حق البناء ونخرج بمن الاجرة في الاجارة فانها
لا تسمى نمنا (البيوع ثلاثة أشياء) أحدها (بيع عين مشاهدة) أي حاضرة (بخائز) اذا وجدت
الشروط من كون المبيع طاهرا منتفعا به مقدورا على تسليمه للعد عليه ولا بد في البيع من إيجاب
وقبول فالاول كقول البائع أو القائم مقامه بعثتك وملكتك بكذا والثاني كقول المشتري أو القائم مقامه
اشتريت وتملكت ونحوهما (و) الثاني من الاشياء (بيع شئ موصوف في الذمة) ويسمى هذا بالسلم
(بخائز اذا وجدت) فيه (الصفة على ما وصف به) من صفات السلم الآتية في فصل السلم (و) الثالث
(بيع عين غائبة لم تشهد) للعاقدين (فلا يجوز) بيعها والمراد بالجواز في هذه الثلاثة الصحة وقد يشهد قوله
لم تشهد بانها ان شوهت ثم غابت عند العقد أنه يجوز ولكن محل هذا في عين لا تتغير غالبا في المدة المتخللة
بين الرؤية والشراء (ويصح بيع كل طاهر منتفع به بمالك) وصرح المصنف بمفهوم هذه الاشياء في قوله
(ولا يصح بيع عين نجسة) ولا منتجسة تكمر ودهن وخل منتجس ونحوها مما لا يمكن نظيره (ولا
يصح (مالا منفعته فيه) كعقرب ونمل وسبع لا ينفع

(فصل) في الربا بالف مقصورة لغة الزيادة وشرعا مقابلة عوض بأخر مجهول التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في العوضين أو أحدهما (والربا حرام وإنما يكون في الذهب والفضة و) في (المطعومات) وهي ما يقصد غالباً للطعم اقتياناً أو تفكها أو نداء أو لا يجرى الرابح غير ذلك (ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك) أي بالفضة مضروبين كانا أو غير مضروبين (الامثالاً) أي مثلاً بمثل فلا يصح بيع شيء من ذلك متفاضلاً وقوله (نقداً) أي حالاً يدا بيد فلو بيع شيء من ذلك مؤجلاً لم يصح (ولا يصح) (بيع ما ابتاعه) الشخص (حتى يقبضه) سواء باعه للبائع أو غيره (ولا يجوز) (بيع اللحم بالحيوان) سواء كان من جنسه كبيع لحم شاة أو من غير جنسه لكن من ما كول كبيع لحم بقر بشاة (ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً) لكن (نقداً) أي حالاً مقبوضاً قبل التفرق (وكذلك المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها بمثلها الامتثالاً نقداً) أي حالاً مقبوضاً قبل التفرق (ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلاً) لكن (نقداً) أي حالاً مقبوضاً قبل التفرق فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل أو بعد قبض بعضه ففيه قولان تفريق الصفة (ولا يجوز بيع الغرر) كبيع عبد من عبده أو طير في الهواء

(فصل) في أحكام الخيار (والتبايعان بالخيار) بين أمضاء البيع وفسخه أي ثبت لهما خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم (مالم يتفرقا) أي مدة عدم تفرقهما عرفاً أي ينقطع خيار المجلس إما بتفرق المتبايعين بيدهما عن مجلس العقد أو بأن يختار المتبايعان لزوم العقد فلو اختارا أحدهما لزوم العقد ولم يختار الآخر فوراً سقط حقه من الخيار وبقى الحق للآخر (ولهما) أي المتبايعين وكذلك إذا وافقه الآخر (أن يشترط الخيار) في أنواع المبيع (إلى ثلاثة أيام) ونحسب من العقد لامن التفرق فلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو كان المبيع مما يفسد في المدة المشترطة بطل العقد (وإذا وجد بالمبيع عيب) موجود قبل القبض تنقص به القيمة أو العين نقصاً يفوت به غرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب كزنا رفيق وسرقته وابقه (فلا يشتري رده) أي المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة) المنفردة عن الشجرة (مطلقاً) أي عن شرط القطع (الأبعد بدو) أي ظهور (صلاحها) وهو فيها لا يتلون انتهاء حالها إلى ما يقصد منها غالباً كحلاوة قصب وجوهره رمان ولين تين وفيها يتلون بأن يأخذ في جرة أو سواداً وصفرة كالعنب والاباص والبلح أما قبل بدو الصلاح فلا يصح بيعها مطلقاً لامن صاحب الشجرة ولا من غيره إلا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع الثمرة أم لا ولو قطعت شجرة عليها ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع إلا خضر في الأرض إلا بشرط قطعه أو قلعها فإن بيع الزرع مع الأرض أو منفرداً عنها بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط ومن باع ثمراً أو زرعاً لم يبد صلاحه لزمه سقيه قدر ماتم به الثمرة وتسليم عن التالف سواء خلى البائع بين المشتري والمبيع أو لم يخل (ولا يجوز) (بيع ما فيه الربا بحسنه وطبا) بسكون الطاء المهملة وأشار بذلك إلى أنه يعتبر في بيع الربويات حالة الكمال فلا يصح مثلاً بيع عنب بعنب ثم استثنى المصنف مما سبق قوله (إلا اللبن) أي فإنه يجوز بيع بعضه ببعض قبل تحجينه وأطاق المصنف اللبن فشده الحليب والرائب والمخيض والحامض والمعيار في اللبن الكيل حتى يصح بيع الرائب بالحليب كيلاً وإن تفاوتوا وزناً

(فصل) في أحكام السلم وهو السلف لغة بمعنى واحد وشرعاً بيع شيء موصوف في الذمة ولا يصح إلا بإيجاب وقبول (ويصح السلم حالاً ومؤجلاً) فإن أطلق السلم انعقد حالاً في الأصح وإنما يصح السلم (فيما) أي في شيء (تكامل فيه خمس شرائط) أحدها (أن يكون) المسلم فيه (مضبوطاً بالصفة) التي تختلف بها الغرض في المسلم فيه بحيث تنقضي بالصفة الجاهلية فيه ولا يكون ذكر الأوصاف على وجه يؤدي اعزاة الوجود في المسلم فيه كقول كبر وجارية وأختها أو ولدها (و) الثاني (أن يكون جنساً لم يختلط به غيره) فلا يصح السلم في المختلط المقصود الأجزاء التي لا تنضبط كهرسة ومججون فإن انضبطت أجزاؤه صح السلم فيه كخبز وأقط والشرط الثالث

(فصل) والربا حرام وإنما يكون في الذهب والفضة والمطعومات ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة كذلك الامتثالاً نقداً ولا بيع ما ابتاعه حتى يقبضه ولا بيع اللحم بالحيوان ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً نقداً وكذلك المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها بمثله الامتثالاً نقداً ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلاً نقداً ولا يجوز بيع الغرر (فصل) والتبايعان بالخيار مالم يتفرقا ولهما أن يشترط الخيار إلى ثلاثة أيام وإذا وجد بالمبيع عيب فلم يشتري رده ولا يجوز بيع الثمرة مطلقاً الأبعد بدو صلاحها ولا بيع ما فيه الربا بحسنه وطبا إلا اللبن (فصل) ويصح السلم حالاً ومؤجلاً فيما تكامل فيه خمس شرائط أن يكون مضبوطاً بالصفة وأن يكون جنساً لم يختلط به غيره

مذكور في قوله (ولم تدخله النار لاحتاله) أى بان دخلته لطبخ أو شئ فان دخلته النار للتمييز كالعسل
والسمن صح السلم فيه (و) الرابع (أن لا يكون) السلم فيه (معينا) بل دينا فلو كان معينا كاسلمت اليك
هذا الثوب مثلا في هذا العبد فليس بسلم قطعا ولا ينقذ أيضا بيعا في الاظهر (و) الخامس (أن لا)
يكون (من معين) كأسلمت اليك هذا الدرهم في صاع من الصبرة (ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط)
وفي بعض النسخ ويصح السلم ثمانية شرائط الاول المذكور في قول المصنف (وهو أن يصفه بعد ذكر
جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن) فيذكر في السلم في رقيق مثلا نوعه كتركى أو هندی
وذكر كورة أو ثوبته وسنه تقريرا وقده طولاً أو قصراً أو ربة ولونه كأبيض ويصف بياضه بسمرة أو شقرة
ويذكر في الابل والبقر والغنم والخيول والبغال والخيول الذكورة والانثى والسن واللون والنوع ويذكر
في الطير النوع والصغر والكبر والذكورة والانثى والسن ان عرف ويذكر في الثوب الجنس كقطن
أو كتان أو حرير والنوع كقطن عراقى والطول والعرض والغلظة والدقة والصفاقة والرقعة والنعمونة
ويقاس بهذه الصور غيرها ومطلق السلم في الثوب يحمل على الخام لا على المقصور (و) الثانى (أن يذكر
قدره بما ينفي الجهالة عنه) أى أن يكون السلم فيه معلوم القدر كيلا في مكيل ووزنا في موزون وعدا
في معدود وذرعاً في منروع والثالث المذكور في قول المصنف (وان كان) السلم (مؤجلاً ذكر) العاقد
(وقت محله) أى الاجل كشهركذا فلو أجل السلم بقدم زيد مثلاً لم يصح (و) الرابع (أن يكون) السلم
فيه (موجوداً عند الاستحقاق في الغالب) أى استحقاق تسليم السلم فيه فلو أسلم فيما لا يوجد عند
المحل كرتب في الشتاء لم يصح (و) الخامس (أن يذكر موضع قبضه) أى محل التسليم ان كان الموضع
لا يصح له أو صالح له ولكن لجهة الى موضع التسليم مؤنة (و) السادس (أن يكون الثمن معلوماً) بالقدر
أو بالروية له (و) السابع (أن يتقاضا) أى السلم والمسلم اليه في محاسن العقد (قبل التفرق) فلو تفرقا قبل
قبض رأس المال بطل العقد أو بعد قبض بعضه ففيه خلاف تفريق الصفقة والمعتبر القبض الحقيقي
فلو أحوال السلم برأس مال السلم وقبضه المحتال وهو المسلم اليه من المحال عليه في المجلس لم يكف (و) الثامن
(أن يكون عقد السلم ناجز لا يدخله خيار الشرط) بخلاف خيار المجلس فانه يدخله
(فصل) في أحكام الرهن وهو لغة الثبوت وشرعا جعل عين مالية وثيقة يدين يستوفى منها عند تعذر الوفاء ولا
يصح الرهن الا بايجاب وقبول وشرط كل من الراهن والمرتهن أن يكون مطلقا التصرف وذكر المصنف ضابطا
الرهن في قوله (وكل ما جاز بيعه جار رهنه في الديون اذا استقر ثبوتها في الذمة) واحتراز المصنف بالديون
عن الاعيان فلا يصح الرهن عليها كعين مغموسة ومستعارة ونحوهما من الاعيان المضمونة واحتراز باستقرار
عن الديون قبل استقرارها كدين السلم وعن الثمن مدة الخيار (وللا رهن الرجوع فيه مالم يقبضه) أى المرتهن
فان قبض العين المرهونة ممن يصح اقباضه لزم الرهن وامتنع على الراهن الرجوع فيه والرهن وضعه على
الامانة (و) حينئذ (لا يضمن المرتهن) أى لا يضمن المرتهن المرهون (الا بالتعدي) فيه ولا يسقط بتلفه
شئ من الدين ولو ادعى تلفه ولم يذكر سببا لتلفه صدق بيمينه فان ذكر سببا ظاهرا لم يقبل الا بيمينه
ولو ادعى المرتهن رد المرهون على الراهن لم يقبل الا بيمينه (واذا قبض) المرتهن (بعض الحق) لذى على
الراهن (لم يخرج) أى لم ينفك (شئ من الرهن حتى يقضى جميعه) أى الحق الذى على الراهن
(فصل) في حرج السفينة والمفلس (والحجر) لغة المنع وشرعا منع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره
كالطلاق فينفك من السفينة وجعل المصنف الحجر (على ستة) من الاشخاص (الصبي والمجنون والسفيه) وفسره
المصنف بقوله (الميذر لماله) أى الذى لم يصرفه في مصارفه (والمفلس) وهو لغة من صار ماله فلو ساء ثم كنى به
عن قلة المال أو عداؤه وشرعا الشخص (الذى ارتكبه الديون) ولا يبنى ماله بدينه أو ديونه (والمرضى) الخوف

ولم تدخله النار لاحتاله
وأن لا يكون معينا ولا
من معين * ثم لصحة
السلم فيه ثمانية شرائط
وهو أن يصفه بعد ذكر
جنسه ونوعه بالصفات
التي يختلف بها الثمن وأن
يذكر قدره بما ينفي
الجهالة عنه وان كان
مؤجلاً ذكر وقت محله
وأن يكون موجوداً عند
الاستحقاق في الغالب
وأن يذكر موضع قبضه
وأن يكون الثمن معلوماً
وأن يتقاضا قبل
التفرق وأن يكون عقد
السلم ناجز لا يدخله
خيار الشرط
(فعل) وكل ما جاز
بيعه جاز رهنه في الديون
اذا استقر ثبوتها في
الذمة وللا رهن الرجوع
فيه مالم يقبضه ولا يضمنه
المرتهن الا بالتعدي
واذا قبض بعض الحق
لم يخرج شئ من الرهن
حتى يقضى جميعه
(فصل) والحجر على ستة
الصبي والمجنون والسفيه
الميذر لماله والمفلس
الذى ارتكبه الديون
والمرضى

عليه من مرضه والحجر عليه (فيما زاد على الثلث) وهولثا التركة لاجل حق الورثة هذا ان لم يكن على المريض دين فان كان عليه دين يستغرق تركته يحجر عليه في الثلث وما زاد عليه (والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير اذن سيده * وسكت المصنف عن أشياء من الحجر مذكورة في المطولات منها الحجر على المرتد لحق المسلمين ومنها الحجر على الراهن لحق المرتهن (وتصرف الصبي والمجنون والسفيه غير صحيح) فلا يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيرها من التصرفات وأما السفيه فيصح نكاحه باذن وليه (وتصرف المفلس يصح في ذمته) فلو باع ساما طعاما أو غيره واشترى كالا منه ما يضمن في ذمته صح (دون) تصرفه في (أعيان ماله) فلا يصح وتصرفه في نكاح مثلاً أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة المفلسة فان اختلعت على عين لم يصح أو دين في ذمته يصح (وتصرف المريض فيما زاد على الثلث موقوف على اجازة الورثة) فان أجازوا الزائد على الثلث صح والا فلا واجازة الورثة وردهم حال المرض لا يعتبران وانما يعتبر ذلك (من بعده) أي من بعد موت المريض وإذا أجاز الوارث ثم قال انما أجزت لظني ان المال قليل وقديان خلافه صدق بيمينه (وتصرف العبد) الذي لم يؤذن له في التجارة (يكون في ذمته) ومعنى كونه في ذمته أنه (يتبع به) بعد عتقه (إذا عتق) فان أذن له السيد في التجارة صح تصرفه بحسب ذلك الاذن

(فصل في الصلح * وهو لغة قطع المنازعة وشرعا عقد يحصل به قطعها (ويصح الصلح مع الاقرار) أي اقرار المدعى عليه بالمدعى به (في الاموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما أفضى اليها) أي الاموال كمن ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ الصلح فانه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان ابراء ومعاوضة فالابراء) أي صلحه (اقتضاه من حقه) أي دينه (على بعضه) فاذا صالحه من الالف الذي له في ذمة شخص على خمسمائة منها فكان له اعطى خمسمائة وأبرأتك من خمسمائة (ولا يجوز) بمعنى لا يصح (تعليقه) أي تعليق الصلح بمعنى الابراء (على شرط) كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد صالحتك (والمعاوضة) أي صلحها (عدوله عن حقه الى غيره) كان ادعى عليه دارا أو شقصا منها وأقر له بذلك وصالحه منها على معين كشوب فانه يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حكم البيع) فكانه في المثال المذكور باعه الدار بالشوب وحينئذ فيثبت في المصالح عليه أحكام البيع كالرد بالعيب ومنع التصرف قبل القبض ولو صالحه على بعض العين المدعاة فمبة منه لبعضها المتروك منها فيثبت في هذه الهبة أحكامها التي تذكر في بابها ويسمى هذا صلح الحطية ولا يصح بلفظ البيع للبعض المتروك كان يبيعه العين المدعاة ببعضها (ويجوز للانسان) المسلم (أن يشرع) بضم أوله وكسر ما قبل آخره أي يخرج (روشنا) ويسمى أيضا الجناح وهو اخراج خشب على جدار (في) هواء (طريق نافذ) ويسمى أيضا بالشارع (بحيث لا يتضرر المار به) أي الروشن بل يرفع بحيث يمر تحته المار التام الطول منتصبا واعتبر الماردي أن يكون على رأسه الجولة الغالبة وان كان الطريق النافذ، فرسان وقوافل فليرفع الروشن بحيث يمر تحته المحمل على البعير مع أخشاب المظلة الكائنة فوق المحمل أما الذي فيمنع من اشراع الروشن والسباط وان جازله المرور في الطريق النافذ (ولا يجوز) اشراع الروشن (في الدرب المشترك الا باذن الشركاء) في الدرب والمراد بهم من نفذ باب داره منهم الى الدرب وليس المراد بينهم من لاصقه منهم جداره بلا نفوذ باب اليه وكل من الشركاء يستحق الانتفاع من باب داره الى رأس الدرب دون ما يلي آخر الدرب (ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ولا يجوز تأخيرها) أي الباب (الا باذن الشركاء) حيث منعه لم يجز تأخيرها وحيث منع من التأخير فصالح شركاء الدرب بمال صح

فيما زاد على الثلث
والعبد الذي لم يؤذن له
في التجارة وتصرف
الصبي والمجنون والسفيه
غير صحيح وتصرف
المفلس يصح في ذمته
دون أعيان ماله وتصرف
المريض فيما زاد على
الثلث موقوف على
اجازة الورثة من بعده
وتصرف العبد يكون
في ذمته يتبع به اذا عتق
(فصل) ويصح الصلح
مع الاقرار في الاموال
وما أفضى اليها وهو
نوعان ابراء ومعاوضة
فالابراء اقتضاه من
حقه على بعضه ولا يجوز
تعليقه على شرط
والمعاوضة عدوله عن
حقه الى غيره ويجوز
عليه حكم البيع ويجوز
للالسان أن يشرع
روشنا في طريق نافذ
بحيث لا يتضرر المار به
ولا يجوز في الدرب
المشترك الا باذن الشركاء
ويجوز تقديم الباب في
الدرب المشترك ولا
يجوز تأخيرها الا باذن
الشركاء

(فصل) وشرائط

الحالة أربعة رضا المحيل
وقبول المحتال وكون
الحق مستقرا في الذمة
واتفاق ما في ذمة المحيل
والمحال عليه في الجنس
والنوع والحاول
والتأجيل وتبرأ بهاذمة
المحيل

(فصل) ويصح ضمان

الديون المستقرة في
الذمة اذا علم قدرها
ولصاحب الحق مطالبة
من شاء من الضامن
والمضمون عنه اذا كان
الضمان على ما بينا واذا
غرم الضامن رجوع على
المضمون عنه اذا كان
الضمان والقضاء باذنه
ولا يصح ضمان المجهول
ولا مالم يجب الادراك
المبيع

(فصل) والكفالة

بالبدن جائزة اذا كان
على المكفول به حق
لآدمي

(فصل) والشركة

خمس شرائط أن تكون
على ناض من الدراهم
والدنانير وأن يتفقا
في الجنس والنوع وأن
يخطا المالكين وأن يأذن
كل واحد منهما صاحبه
في التصرف وأن يكون
الربح والخسران على
قدر المالكين

(فصل) في الحوالة بفتح الحاء وحكى كسرهما وهي لغة التحول أى الانتقال وشرا عاقل الحق من ذمة المحيل
الى ذمة المحال عليه (وشرائط الحوالة أربعة) أحدها (رضا المحيل) وهو من عليه الدين لا المحيل عليه
فانه لا يشترط رضاه في الاصح ولا تصح الحوالة على من لا دين عليه (و) الثاني (قبول المحتال) وهو مستحق
الدين على المحيل (و) الثالث (كون الحق) المحال به (مستقرا في الذمة) والتقيد بالاستقرار موافق
لما قاله الرافعي لكن النووي استدرك عليه في الروضة ويقتدفا لمعتبر في دين الحوالة أن يكون لازما أو يؤول
الى اللزوم (و) الرابع (اتفاق ما) أى الدين الذي (في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس) والقدر (والنوع
والحاول والتأجيل) والصحة والتكسبر (وتبرأ بها) أى الحوالة (ذمة المحيل) أى عن دين المحتال ويبرأ
أبضا المحال عليه من دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه حتى لو تعذر أخذه من المحال عليه
فلس أو يجد الدين ونحوهما لم يرجع على المحيل ولو كان المحال عليه مفلسا عند الحوالة وجهه المحتال
فلا رجوع له أيضا على المحيل

(فصل) في الضمان وهو مصدر ضمانت الشيء ضمانا اذا كفلته وشرا التزام ما في ذمة الغير من المال
وشروط الضامن أن يكون فيه أهلية التصرف (ويصح ضمان الديون المستقرة في الذمة اذا علم قدرها)
والتقيد بالمستقرة يشكل عليه صحة ضمان الصداق قبل الدخول فانه حينئذ غير مستقر في الذمة ولهذا
لم يعتبر الرافعي والنووي الا كون الدين ثابتا لازما وخرج بقوله اذا علم قدرها الديون المجهولة فلا يصح
ضمانها كما سيأتي (ولصاحب الحق) أى الدين (مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه) وهو من
عليه الدين وقوله (اذا كان الضمان على ما بينا) ساقط في أكثر نسخ المتن (واذا غرم الضامن رجوع
على المضمون عنه) بالشرط المذكور في قوله (اذا كان الضمان والقضاء) أى كل منهما (بأذنه) أى
المضمون عنه ثم صرح بمفهوم قوله سابقا اذا علم قدرها بقوله هنا (ولا يصح ضمان المجهول) كقوله بع
فلانا كذا وعلى ضمان الثمن (ولا ضمان مالم يجب) كضمان مائة تجب على زيد في المستقبل (الادراك
المبيع) أى ضمان درك المبيع بان يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا أو يضمن للبائع المبيع
ان خرج الثمن مستحقا

(فصل) في ضمان غير المال من الابدان ويسمى كفالة الوجه أيضا وكفالة البدن كما قال (والكفالة بالبدن
جائزة اذا كان على المكفول به) أى يدينه (حق لآدمي) كقصاص وحد وقذف وخرج بحق الآدمي
حق الله تعالى فلا تصح الكفالة بيد من عليه حق الله تعالى كحدسرة وحد خمر وحد زنا ويبرأ الكفيل
بتسليم المكفول بيد من في مكان التسليم بلا حائل يمنع المكفول له عنه أو ماع وجود الحائل فلا يبرأ الكفيل
(فصل) في الشركة وهي لغة الاختلاط وشرا ثبوت الحق على جهة الشيوع في شيء واحد لاثنين
فأكثر (والشركة خمس شرائط) الاول (أن تكون) الشركة (على ناض) أى نقد (من الدراهم
والدنانير) وان كانا مغشوشين واستمر وواجهما في البلد ولا تصح في تبر وحلى وسبائك وتكون
الشركة أيضا على المثلي كالخطة لا المتقوم كالعروض من الثياب ونحوها (و) الثاني (أن يتفقا في الجنس
والنوع) فلا تصح الشركة في الذهب والدراهم ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة بيضاء وحرام (و) الثالث
(أن يخطا المالكين) بحيث لا يميزان (و) الرابع (أن يأذن كل واحد منهما) أى الشرعيين (لصاحبه
في التصرف) فاذا أذن له فيه تصرف بلا ضرر فلا يبيع كل منهما نسيئة ولا بغير نقد البلد ولا بغبن
فاحش ولا يسافر بالمال المشترك الا باذن فان فعل أحد الشرعيين ما نهى عنه لم يصح في نصيب شريكه
وفي نصيبه قولا تفريق الصفقة (و) الخامس (أن يكون الربح والخسران على قدر المالكين) سواء تساوى
الشرعكان في العمل في المال المشترك أو تفاوتوا فيه فان اشترطا التساوي في الربح مع تفاوت المالكين

ولكل واحد منهما
فسخها متى شاء ومتى
مات أحدهما بطلت

(فصل) وكل ما جاز
للإنسان التصرف فيه
بنفسه جاز له أن يوكل
أو يتوكل فيه والوكالة
عقد جائز ولكل منهما

فسخها متى شاء وتنفسخ
بموت أحدهما والوكيل
أمين فيما يقبضه وفيما
يصرفه ولا يضمن إلا
بالتفريط ولا يجوز أن
يبيع ويشترى إلا بثلاثة
شروط أن يبيع بثمن
المثل وأن يكون نقدا
بنقد البلد ولا يجوز أن
يبيع من نفسه ولا يقر
على موكله إلا باذنه

(فصل) والمقر به
ضربان حق الله تعالى
وحق الآدمي فحق الله
تعالى يصح الرجوع فيه
عن الإقرار به وحق
الآدمي لا يصح الرجوع
فيه عن الإقرار به
وتقتصر صحة الإقرار
إلى ثلاثة شرائط البلوغ
والعقل والاختيار وأن
كان بمال اعتبر فيه
شرط رابع وهو الرشد
وإذا أقر بمجهول رجع
إليه في يانه

أو عكسه لم يصح والشركة عقد جائز من الطرفين (و) حينئذ (فلكل واحد منهما) أي الشريكين
(فسخها متى شاء) وينعزلان عن التصرف بفسخهما (ومتى مات أحدهما) أو جن أو أعمى عليه
(بطلت) تلك الشركة

(فصل) في أحكام الوكالة * وهي فتح الواو وكسرهما في اللغة التفويض وفي الشرع تفويض شخص
شيأ له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله حال حياته وخرج بهذا القيد الإيضاء وذكر المصنف ضابط
الوكالة في قوله (وكل ما جاز للإنسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل) فيه غيره (أو يتوكل فيه) عن
غيره فلا يصح من صبي أو مجنون أن يكون موكلا ولا وكيلًا وشرط الموكل فيه أن يكون قابلا للنيابة فلا يصح
التوكيل في عبادة بدنية إلا الحج وتفرقة الزكاة مثلا وأن يملكه فلو وكل شخصاً في بيع عبد سيملكه أو في
طلاق امرأة سينكحها بطل (والوكالة عقد جائز) من الطرفين (و) حينئذ (لكل منهما) أي الموكل
والوكيل (فسخها متى شاء وتنفسخ) الوكالة (بموت أحدهما) أو جنونه أو إغمائه (والوكيل أمين)
وقوله (فيما يقبضه وفيما يصرفه) ساقط في كثير النسخ (ولا يضمن) الوكيل (إلا بالتفريط) فيما وكل
فيه ومن التفريط تسليمه المبيع قبل قبض ثمنه (ولا يجوز) للوكيل وكالة مطلقة (أن يبيع ويشترى
إلا بثلاثة شرائط) أحدها (أن يبيع بثمن المثل) لا بدونه ولا بغير فاحش وهو ما لا يحتمل في الغالب
(و) الثاني (أن يكون) ثمن المثل (نقدا) فلا يبيع الوكيل نسيئة وإن كان قدر ثمن المثل والثالث
أن يكون النقد (بنقد البلد) فلو كان في البلد نقدان باع بالأغلب منهما فان استويا باع بالانفع للموكل
فان استويا تخير ولا يبيع بالملوس وإن راجت وراج النقود (ولا يجوز أن يبيع) الوكيل يعام مطلقا (من
نفسه) ولا من ولده الصغير ولو صرح الموكل للوكيل في البيع من الصغير كما قاله المتولي خلافا للبعوي
والأصح أنه يبيع لايه وإن علا ولابنه البالغ وإن سفل إن لم يكن سفيا ولا مجنونا فان صرح الموكل بالبيع
منهما صح جزما (ولا يقر) الوكيل (على موكله) فلو وكل شخصاً في خصومة لم يملك الإقرار على الموكل
ولا الإبراء من دينه ولا الصلح عنه وقوله (إلا باذنه) ساقط في بعض النسخ والأصح أن التوكيل
في الإقرار لا يصح

(فصل) في أحكام الإقرار * وهو لغة الإثبات وشرعا إخبار بحق على المقر فخرجت الشهادة لأنها إخبار
بحق للغير على الغير (والمقر به ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) كالسرقة والزنا (و) الثاني (حق الآدمي)
كحد القذف (حق الله تعالى يصح الرجوع فيه عن الإقرار به) كان يقول من أقر بالزنا رجعت عن
هذا الإقرار أو كذبت فيه ويسن للمقر بالزنا الرجوع عنه (وحق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الإقرار
به) وفرق بين هذا والذي قبله بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة وحق الآدمي مبني على المشاحة (وتقتصر
صحة الإقرار إلى ثلاثة شرائط) أحدها (البلوغ) فلا يصح إقرار الصبي ولو مرأهقا ولو باذن وليه (و)
الثاني (العقل) فلا يصح إقرار المجنون والمغمى عليه وزائل العقل بما يعذر فيه فان لم يعذر فحكمه
كالسكران (و) الثالث (الاختيار) فلا يصح إقرار مكره بما أكره عليه (وإن كان) الإقرار (بمال اعتبر
فيه شرط رابع وهو الرشد) والمراد به كون المقر مطلقا التصرف واحتراز المصنف بمال عن الإقرار بغيره
كطلاق وظهار ونحوهما فلا يشترط في المقر بذلك الرشد بل يصح من الشخص السفیه (وإذا أقر)
الشخص (بمجهول) كقوله فلان على شيء (رجع) بضم أوله (إليه) أي المقر (في يانه) أي المجهول
فيقبل تفسيره بكل ما يتمول وإن قل كفلس ولو فسر المجهول بما لا يتمول لكن من جنسه كحبة حنطة
أو ليس من جنسه لكن يحل اقتناؤه كجندمية وكتب معلم بل قبل تفسيره في جميع ذلك على الأصح ومتى
أقر بمجهول وامتنع من يانه بعد أن طوّل به حبس حتى يبين المجهول فان مات قبل البيان طوّل به الوارث

ووقف جميع التركة (ويصح الاستثناء في الاقرار اذا وصله) أي وصل المقر الاستثناء بالمستثنى منه فان فصل بينهما بسكوت أو كلام كثير أجنبي ضرر أمّا السكوت اليسير كسكتة نفس فلا يضر ويشترط أيضا في الاستثناء أن لا يستغرق المستثنى منه فان استغرقه تحولز يدعى عشرة الا عشرة ضرر (وهو) أي الاقرار (في حال الصحة والمرض سواء) حتى لو أقر شخص في صحته يدين لزيد وفي مرضه يدين لعمر ولم يقدم الاقرار الاول وحينئذ فيقسم المقر به بينهما بالسوية

(فصل) في أحكام العارية * وهي بتشديد الياء في الاصح مأخوذة من عار اذا ذهب وحقيقتها الشرعية اباحة الانتفاع من أهل التبرع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده على التبرع وشرط المعير صحة تبرعه وكونه مالكا لمنفعة ما يعير فن لا يصح تبرعه كسبي ومجنون لا تصح اعارته ومن لا يملك المنفعة كمنعير لا تصح اعارته الا باذن المعير وذكر المصنف ضابط المعار في قوله (وكل ما يمكن الانتفاع به) منفعة مباحة (مع بقاء عينه جازت اعارته) فخرج بمباح آلة اللهو فلا تصح اعارتها وبقاء عينه اعارة الشمعة للوقود فلا تصح وقوله (اذا كانت منافعه آثارا) مخرج للمنافع التي هي أعيان كاعارة شاة البهنا وشجرة لثمرتها ونحو ذلك فانه لا يصح فلو قال لشخص خذ هذه الشاة فتبدأ بحثك درها ونسلها فلا اباحة صحيحة والشاة عارية (وتجوز العارية مطلقا) من غير تقييد بوقت (ومقيدا بجهة) أي بوقت كأعرتك هذا الثوب شهر أو في بعض النسخ وتجوز العارية مطلقة ومقيدة بجهة وللعير الرجوع في كل منهما متى شاء (وهي) أي العارية اذا تلفت لا باستعمال مأذون فيه (مضمونة على المستعير بقيمتها يوم تلفها) لا بقيمتها يوم طلبها ولا بقصى القيم فان تلفت باستعمال مأذون فيه كاعارة ثوب للبسة فاستحق أو أتمحق بالاستعمال فلا ضمان

(فصل) في أحكام الغصب * وهو لغة أخذ الشيء ظلمًا ساجهازة وشرعا الاستيلاء على حق الغير عدوانا ويرجع في الاستيلاء للعرف ودخل في حق الغير ما يصح غصبه مما ليس بمال كجلد ميسة وخرج بعدوانا الاستيلاء على مال الغير بعقد (ومن غصب مالا لا حد له رده) لما لك ولو غرم على رده أضعاف قيمته (و) لزمه أيضا (أرض نقصه) ان نقص كمن غصب ثوبا بقلبه أو نقص بغير لبس (و) لزمه أيضا (أجرة مثله) أما لو نقص المغصوب برخص سعره فلا يضمنه الغاصب على الصحيح وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ أجبر على رده (فان تلف المغصوب (ضمنه) الغاصب (بمثله ان كان له) أي المغصوب (مثل) والاصح أن المثل ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه كمنحاس وقطن لاغالية ومججون وذكر المصنف ضمان المتقوم في قوله (أو) ضمنه (بقيمتها ان لم يكن له مثل) بان كان متقوما واختلقت قيمته (أكثر ما كانت من يوم الغصب الى يوم التلف) والعبرة في القيمة بالتقد الغالب فان غلب فقدان وتسوا يقال الراعى عين القاضي واحدا منهما

(فصل) في أحكام الشفعة * وهي بسكون الفاء وبعض الفقهاء يضمنها ومعناها لغة الضم وشرعا حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث بسبب الشراكة بالعوض الذي ملك به وخرعت لدفع الضرر (والشفعة واجبة) أي ثابتة للشريك (بالخلطة) أي خلطة الشيوخ (دون) خلطة (الجوار) فلا شفعة لجار الدار ملاصقا كان أو غيره وانما تثبت الشفعة (فيما ينقسم) أي يقبل القسمة (دون) مالا ينقسم (كحمام صغير فلا شفعة فيه فان أمكن اقتسامه كحمام كبير يمكن جعله جامين تثبت الشفعة فيه (و) الشفعة ثابتة أيضا (في كل مالا ينقل من الارض) غير الموقوفة والمحسرة (كالعقار وغيره) من البناء والشجر تبع للارض وانما يأخذ الشفع شقص العقار (بالمثل الذي وقع عليه البيع) فان كان المثل متليا كحب وتقد أخذه بمثلها ومتقوما كعبد وثوب أخذه بقيمته يوم البيع (وهي) أي الشفعة بمعنى طلبها (على الفور) وحينئذ فليبادر الشفع اذا علم بيع الشقص بأخذه والمبادرة في طلب الشفعة على العادة

ويصح الاستثناء في الاقرار اذا وصله به وهو في حال الصحة والمرض سواء (فصل) وكل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه جازت اعارته اذا كانت منافعه آثارا وتجوز العارية مطلقا ومقيدة بجهة وهي مضمونة على المستعير بقيمتها يوم تلفها

(فصل) ومن غصب مالا لأحد لزمه رده وأرض نقصه وأجرة مثله فان تلف ضمنه بمثله ان كان له مثل أو بقيمته ان لم يكن له مثل أكثر ما كانت من يوم الغصب الى يوم التلف

(فصل) والشفعة واجبة بالخلطة دون الجوار فيما ينقسم دون مالا ينقسم وفي كل مالا ينقل من الارض كالعقار وغيره بالمثل الذي وقع عليه البيع وهي على الفور

فان أخرها مع القدرة
عليها بطلت وإذا تزوج
امرأة على شقص
أخذه الشفع بمهر
المثل وان كان الشفعاء
جاعة استحقوها على
قدر الاملاك

﴿فصل﴾ والقراض
أربعة فرائط أن يكون
على ناض من الدراهم
والدنانير وأن يأذن رب
المال للعامل في التصرف
مطلقاً أو فيما لا ينقطع
وجوده غالباً أو أن يشترط
له جزءاً معلوماً من الربح
وأن لا يقدر بمدة ولا
ضمان على العامل إلا
بعدوان وإذا حصل
ربح وخسران جبر
الخسران بالربح

﴿فصل﴾ والمساقاة
جائزة على النخل
والكرم ولها فطران
أحدهما أن يقدرها
بمدة معلومة والثاني أن
يعين للعامل جزءاً معلوماً
من الثمرة ثم العمل فيها
على ضربين عمل يعود
نفعه إلى الثمرة فهو على
العامل وعمل يعود
نفعه إلى الأرض فهو
على رب المال.

فلا يكلف الامراع على خلاف عادته بعدوا أو غيره يل الضابط في ذلك أن ما عدا توانيا في طلب الشفعة
أسقطها والأفلا (فان أخرها) أي الشفعة (مع القدرة عليها بطلت) فلو كان مريد الشفعة مريضاً
أو غائباً عن بلد المشتري أو محبوساً أو خائفاً من عدو فليوكل أن قدر والأفلا يشهد على الطلب فان ترك
المقدور عليه من التوكيل أو الأشهاد بطل حقه في الاظهر ولو قال الشفع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور
وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق بيمينه (وإذا تزوج) شخص (امرأة على شقص أخذه) أي أخذ
(الشفيع) الشقص (بمهر المثل) لتلك المرأة (وان كان الشفعاء جاعة استحقوها) أي الشفعاء
(على قدر) حصصهم من (الاملاك) فلو كان لاحدهم نصف عقار وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فباع
صاحب النصف حصته أخذها الآخران ثلثاً

﴿فصل﴾ في أحكام القراض * وهو لغة مشتق من القرض وهو القطع وشرعاً دفع المالك مالاً للعامل
يعمل فيه ويرجع المال بينهما (وللقراض أربعة فرائط) أحدها (أن يكون على ناض) أي نقد (من
الدراهم والدنانير) الخالصة لا يجوز القراض على تبر ولا حلى ولا مغشوش ولا عروض ومنها القلوس
(و) الثاني (أن يأذن رب المال للعامل في التصرف) إذا (مطلقاً) فلا يجوز للمالك أن يضيق التصرف
على العامل كقوله لا تشتر شيئاً حتى تشاورني أو لا تشتر إلا الخنطة البيضاء مثلاً ثم عطف المصنف على قوله
سابقاً مطلقاً قوله هنا (أو فيما) أي في التصرف في ثمن (لا ينقطع وجوده غالباً) فلو شرط عليه شراء شيء
يندر وجوده كالتخيل البلق لم يصح (و) الثالث (أن يشترط له) أي يشترط المالك للعامل (جزءاً
معلوماً من الربح) كنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال على أن لك فيه شركة أو نصيباً
منه فسد القراض أو على أن الربح يمتناصح ويكون الربح نصفين (و) الرابع (أن لا يقدر) القراض
(بمدة) معلومة كقوله قارضتك سنة وأن لا يعلق بشرط كقوله إذا جاء رأس الشهر قارضتك والقراض
أمانة (و) حينئذ (لا ضمان على العامل) في مال القراض (الابعدوان) فيه وفي بعض النسخ بالعدوان
(وإذا حصل) في مال القراض (ربح وخسران جبر الخسران بالربح) واعلم أن عقد القراض جائز من
الطرفين فلا يكل من المالك والعامل فسخه

﴿فصل﴾ في أحكام المساقاة * وهي لغة مشتقة من السقي وشرعاً دفع الشخص نخلاً أو شجرة غلب لمن
يتعهده بسقي وتربية على أن له قدر معلوماً من ثمره (والمساقاة جائزة على) شيتين فقط (النخل والكرم)
فلا يجوز المساقاة على غيرهما كتين ومشمش ونصح المساقاة من جائز التصرف لنفسه وأصبي ومجنون
بالولاية عليه ما عند المصلحة وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا أو سامته اليك لتعهده ونحو ذلك
ويشترط قبول العامل (ولها) أي للمساقاة (شرطان أحدهما أن يقدرها) المالك (بمدة معلومة)
كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الاصح (والثاني أن يعين) المالك (للعامل جزءاً معلوماً
من الثمرة) كنصفها أو ثلثها فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح به من الثمرة يكون يمتناصح وحل على
المتناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) أحدهما (عمل يعود نفعه إلى الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع
ثمن من طلع الذكور في طلع الاناث (فهو على العامل و) الثاني (عمل يعود نفعه إلى الأرض) كنصب
الدواليب وحفر الانهار (فهو على رب المال) ولا يجوز أن يشترط المالك على العامل شيئاً ليس من أعمال
المساقاة كحفر نهر ويشترط انفراد العامل بالعمل فلو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم يصح * واعلم
أن عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج الثمر مستحقاً كأن أوصى بثمره النخل المساقى عليها فللعامل
على رب المال أجرة المثل لعمله

(فصل) في أحكام الاجارة * وهي بكسر الهمزة في المشهور وحكى ضمها وهي لغة اسم للاجرة وشرعا عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد وعدم الاكراه وخروج معلومة الجعالة وبمقصودة استئجار تفاحة لشمها وبقابلة للبذل منفعة البضع فالعقد عليها لا يسمى اجارة وبالاباحة اجارة الجواري للوطء وبعوض الاعارة وبمعلوم عوض المساقاة ولا تصح الاجارة الا بايجاب كاستأجرك وقبول كاستأجرت وذكر المصنف ضابط ما تصح اجارته بقوله (وكل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه) كاستئجار دار للسكنى ودابة للركوب (صحت اجارته) والا فلا واصحة اجارة ما ذكر شروط ذكرها بقوله (اذ قدرت منفعته باحد أمرين) اما (بمدة) كاستأجرتك هذه الدار سنة (أو عمل) كاستأجرتك لتخيط لي هذا الثوب ونجب الاجرة في الاجارة بنفس العقد (واطلاقها يقتضي تجهيل الاجرة الآن بشرط) فيها (التأجيل) فتكون الاجرة مؤجلة حينئذ (ولا تبطل) الاجارة (بموت أحد المتعاقدين) أي المؤجر والمستأجر ولا بموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت الى انقضاء مدتها ويقوم وارث المستأجر مقامه في استيفاء منفعة العين المؤجرة (وتبطل) الاجارة (بتلف العين المستأجرة) كانهدام الدار وموت الدابة الميمنة و بطلان الاجارة بما ذكر بالنظر للمستقبل لا الماضي فلا تبطل الاجارة فيه في الاظهر بل يستقر قسطه من المسمى باعتبار أجرة المثل فتقوم المنفعة حال العقد في المدة الماضية فاذا قيل كذا يؤخذ بتلك النسبة من المسمى وما تقدم من عدم الانقضاء في الماضي مقيد بما بعد قبض لعين المؤجرة و بعدمضي مدة لها أجرة والانقضاء في المستقبل والماضي وخروج بالمعينة ما ذكر كانت الدابة المؤجرة في الذمة فان المؤجر اذا أحضرها وماتت في أثناء المدة فلا تنفسخ الاجارة بل يجب على المؤجر ابدالها * واعلم أن يد الاجير على العين المؤجرة يد أمانة (و) حينئذ (لضمان على الاجير) (الابدان) فيها كأن ضرب الدابة فوق العادة أو أركبها شخصا أثقل منه

(فصل) في أحكام الجعالة * وهي بثليث الجيم ومعناها لغة ما يجعل لشخص على شيء بفعله وشرعا التزام مطلق التصرف عوضا معلوما على عمل معين أو مجهول لمعين أو غيره (والجعالة جائزة) من الطرفين طرف الجاعل والمجعول له (وهو أن يشترط في رد ضلته عوضا معلوما) كقول مطلق التصرف من رد ضلتي فله كذا (فاذا ردها استحق) الراد (ذلك العوض المشروط) له

(فصل) في أحكام الخبارة * وهي عمل العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل (واذا دفع) شخص (الى رجل أرضا ليزرعها وشرط له جزأ معلوما من ريعها لم يجز) ذلك لكن النبوي تبع لابن المنذر اختار جواز الخبارة وكذا المزارعة وهي عمل العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك (وان أكره) أي شخصا (اياها) أي أرضا (بذهب أو فضة أو شرط له طعاما معلوما في ذمته جاز) أما لو دفع لشخص أرضا فيها نخل كثير أو قليل فساقاه عليه وزرعه على الأرض فتجوز هذه المزارعة تبعا للساقاة

(فصل) في أحكام احياء الموات * وهو كما قال الرافعي في الشرح الصغير أرض لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد (و احياء الموات جائز بشرطين) أحدهما (أن يكون المحيي مسلما) فيسن له احياء الأرض الميتة سواء أذن له الامام أم لا اللهم الا أن يتعلق بالموات حق كان حي الامام قطعة منه فأحياء شخص فلا يملكها الا باذن الامام في الاصح أما الذي والمعاهد والمستامن فليس لهم الاحياء ولو أذن لهم الامام (و) الثاني (أن تكون الأرض حرة لم يجز عليها ملك لمسلم) وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة والمراد من كلام المصنف أن ما كان معمورا وهو الآن خراب فهو ملكه ان عرف مسلما كان أو ذميا ولا يملك هذا الخراب بالاحياء فان لم يعرف ملكه والعمارة اسلامية فهذا المعمور مال ضائع الامر فيه لرأي الامام في حفظه أو بيعه

(فصل) وكل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه صحت اجارته اذ قدرت منفعته بأحد أمرين بمدة أو عمل واطلاقها يقتضي تجهيل الاجرة الا أن يشترط التأجيل ولا تبطل الاجارة بموت أحد المتعاقدين وتبطل بتلف العين المستأجرة ولا ضمان على الاجير الابدان

(فصل) والجعالة جائزة وهو أن يشترط في رد ضلته عوضا معلوما فاذا ردها استحق ذلك العوض المشروط (فصل) واذا دفع الى رجل أرضا ليزرعها وشرط له جزأ معلوما من ريعها لم يجز وان اكره اياها بذهب أو فضة أو شرط له طعاما معلوما في ذمته جاز (فصل) و احياء الموات جائز بشرطين أن يكون المحيي مسلما وأن تكون الأرض حرة لم يجز عليها ملك لمسلم

وحفظ ثمنه وان كان المعمور جاهلية ملك بالاحياء (وصفة الاحياء ما كان في العادة عمارة للحيا) ويختلف هذا باختلاف الغرض الذي يقصده المحي فاذا أرد المحي احياء الموات سكنا اشترط فيه تحويط البقعة ببناء حيطانها بما جرت به عادة ذلك المكان من آجر أو حجر أو قصب واشترط أيضا سقف بعضها ونصب باب وان أراد المحي احياء الموات زربية دواب فيكفي تحويط دون تحويط السكنى ولا يشترط السقف وان أراد المحي احياء الموات حزرعة فيجمع التراب حولها ويسوى الارض بكسح مستعل فيها وطم منخفض وترتيب ماء لها بشق ساقية من بئر أو حفر قناة فان كفاها المطر المعتاد لم يحتج لترتيب الماء على الصحيح وان أراد المحي احياء الموات بستانا لجمع التراب والتحويط حول أرض البستان ان جرت به عادة ويشتترط مع ذلك الغرس على المذهب واعلم أن الماء المختص بشخص لا يجب بذله للماشية غيره مطلقا (و) انما (يجب بذل الماء بثلاثة شرائط) أحدها (أن يفضل عن حاجته) أي صاحب الماء فان لم يفضل بدأ بنفسه ولا يجب بذله لغيره (و) الثاني (أن يحتاج اليه غيره) اما لنفسه أو لبيئته (هذا اذا كان هناك كلاً ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه الا بسقي الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزراع غيره ولا لشجره (و) الثالث (أن يكون) الماء في مقره وهو (ما يستخلف في بئر أو عين) فاذا أخذ هذا الماء في اناء لم يجب بذله على الصحيح وحيث وجب البذل للماء فالمراد به تمكين الماشية من حضورها للبئر ان لم يتضرر صاحب الماء في زراعته (أو ماشيته فان تضرر بورودها منعت منه واستقي لها الرعاة كما قاله الماوردي وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح

فصل في أحكام الوقف وهو لغة الحبس وشرعا حبس مال معين قابل للنقل يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه وقطع التصرف فيه على أن يصرف في جهة خير تقر بالى الله تعالى وشرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع (والوقف جائز بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ والوقف جائز وله ثلاثة شروط أحدها (أن يكون) الموقوف (ما ينتفع به مع بقاء عينه) ويكون الانتفاع مباحا مقصودا فلا يصح وقف آلة للهو ولا وقف دراهم للزينة ولا يشترط النفع في الحال فيصح وقف عبد وحبش صغيرين وأما الذي لا تبقى عينه كقطعوم وريحان فلا يصح وقفه (و) الثاني (أن يكون) الوقف (على أصل موجود وفرع لا ينقطع) فخرج الوقف على من سيولد للواقف ثم على الفقراء ويسمى هذا منقطع الأول فان لم يقل ثم على الفقراء كان منقطع الأول والآخر وقولا لا ينقطع احتراز عن الوقف المنقطع الآخر كقوله وقف هذا على زيد ثم لسله ولم يزد على ذلك وفيه طريقان أحدهما أنه باطل كمنقطع الأول وهو الذي مشى عليه المصنف لكن الراجح الصحة (و) الثالث (أن لا يكون) الوقف (في محظور) بقاء مسألة أي محرم فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعبد وأفهم كلام المصنف أنه لا يشترط في الوقف ظهور قصد القرية بل انتقاء المعصية سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية كالوقف على الفقراء أم لا كالوقف على الاغنياء يشترط في الوقف أن لا يكون مؤقتا كوقف هذا سنة وأن لا يكون معلقا كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد وقفت كذا (وهو) أي الوقف (على ما شرط الواقف) فيه (من تقديم) لبعض الموقوف عليهم كوقف على أولادى الأورع منهم (أو تأخير) كوقف على أولادى فاذا انقرضوا فعلى أولادهم (أو تسوية) كوقف على أولادى بالسوية بين ذكورهم واناثم (أو تفضيل) لبعض الاولاد على بعض كوقف على أولادى للذكر منهم مثل حظ الانثيين

فصل في أحكام الهبة وهى لغة مأخوذة من هبوب الريح ويجوز ان تكون من حب من نومه اذا استيقظ فكان فاعلها استيقظ للاحسان وهى في الشرع تمليك منجز مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولو من الاعلى فخرج بالنجز الوصية وبالطاق التملك المؤقت وخرج بالعين هبة المنافع وخرج بحال الحياة

وصفة الاحياء ما كان في العادة عمارة للحيا ويجب بذل الماء بثلاثة شرائط أن يفضل عن حاجته وأن يحتاج اليه غيره لنفسه أو لبيئته وأن يكون مما يستخلف في بئر أو عين

فصل في الوقف جائز بثلاثة شرائط أن يكون مما ينتفع به مع بقاء عينه وأن يكون على أصل موجود وفرع لا ينقطع وأن لا يكون في محظور وهو على ما شرط الواقف من تقديم أو تأخير أو تسوية أو تفضيل

فصل

وكل ما جاز بيعه جازت
هيبته ولا تلزم الهبة الا
بالقبض واذا قبضها
الموهوب له لم يكن
للوهاب أن يرجع فيها
الآن يكون والدا اذا
أعمر شيئاً أو أرقبه كان
للعمر أو للرقب ولورثته
من بعده

﴿ فصل ﴾ واذا وجد
لقطة في موات أو طريق
فله أخذها وتركها
وأخذها أولى من تركها
ان كان على ثقة من
القيام بها واذا أخذها
وجب عليه أن يعرف
سنة أشياء وعاءها وعفاصها
ووكاءها وجنسها
وعددها ووزنها ويحفظها
في حرز مثلها اذا أراد
تملكها عرفها سنة
على أبواب المساجد
وفي الموضع الذي
وجد هافيه فان لم يجد
صاحبها كان له أن
يملكها بشرط الضمان
واللقطة على أربعة
أضرب أحدها ما يبق
على الدوام فهذا حكمه
والثاني ما لا يبق كالطعام
الرطب فهو مخير بين
أكله وغرمه أو
يعده وحفظ ثمنه والثالث
ما يبق بعلاج كالرطب

الوصية ولا تصح الهبة الا بايجاب وقبول لفظا وذكر المصنف ضابط الموهوب في قوله (وكل ما جاز بيعه جازت
هيبته) وما لا يجوز بيعه كجهول لا يجوز هيبته الا حتى خبطة ونحوها فلا يجوز بيعهما وتجوز هيبتهما
وتملك (ولا تلزم الهبة الا بالقبض) باذن الواهب فلو مات الموهوب له أو الواهب قبل قبض الهبة لم تنسخ
الهبة وقام وارثه مقامه في القبض والقباض (واذا قبضها الموهوب له لم يكن للواهب أن يرجع فيها
الا أن يكون والدا) وان علا (واذا أعمر) شخص (شيئاً) أي داراً مثلاً كقوله أعمرتك هذه
الدار (أو أرقبه) أيها كقوله أرقبتك هذه الدار وجعلتها لك رقبى أي ان مات قبلي عادت الى وان
مات قبلك استقرت لك فقبل وقبض (كان) ذلك الشيء (للعمر أو للرقب) بلفظ اسم المفعول
فيهما (ولورثته من بعده) ويلغو الشرط المذكور

﴿ فصل ﴾ في أحكام اللقطة وهي يفتح القاف اسم للشيء الملتقط ومعناها شرعاً مال ضاع من مال كـ
يسقط أو غفلة ونحوها (واذا وجد) شخص بالغاً كان أو لا مسلماً كان أو لا فاسقاً كان أو لا (لقطة)
في موات أو طريق فله أخذها وتركها (لكن) أخذها أولى من تركها ان كان (الآخذها) على
ثقة من القيام بها (فلو تركها من غير أخذ لم يضمنها ولا يجب الاشهاد على التقاطها لئلا يزع
القاضي اللقطة من الفاسق ويضعها عند عدل ولا يعتمد تعريف الفاسق اللقطة بل يضم القاضي اليه رقبياً
عدلاً يئمه من الخيانة فيها وينزع الولي اللقطة من يد المصبي ويعرفها ثم بعد التعريف يملك اللقطة للمصبي
ان رأى المصلحة في تملكها له (واذا أخذها) أي اللقطة (وجب عليه أن يعرف) في اللقطة عقب
أخذها (ستة أشياء وعاءها) من جلد أو خرقة مثلاً (وعفاصها) هو بمعنى الوعاء (ووكاءها) بالمد
وهو الخيط الذي تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة (وعدد هاء ووزنها) ويعرف بفتح أوله وسكون
ثانيه من المعرفة لا من التعريف (و) أن (يحفظها) حتماً (في حرز مثلها ثم) بعدما ذكر (اذا
أراد) الملتقط (تملكها عرفها) بتشديد الراء من التعريف لا من المعرفة (سنة على أبواب المساجد)
عند خروج الناس من الجماعة (وفي الموضع الذي وجد هافيه) وفي الاسواق ونحوها من مجامع الناس
ويكون التعريف على العادة زماناً ومكاناً وابتداء السنة يحسب من وقت التعريف لا من وقت الالتقاط
ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف أولاً كل يوم مرتين طرفي النهار لا ليلاً ولا وقت القيولة ثم
يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين ويندكر الملتقط في تعريف اللقطة بعض أوصافها فان بالغ فيها
ضمن ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ اللقطة ليحفظها على مالكها بل يرتبها القاضي من المال أو يقترضا
على المالك وان أخذ اللقطة ليملكها وجب عليه تعريفها ولزمه مؤنة تعريفها سواء تملكها بعد ذلك
أم لا ومن التقط شيئاً حقير لا يعرفه سنة بل يعرفه زماناً يظن أن فاقده يعرض عنه بعد ذلك الزمن
(فان لم يجد صاحبها) بعد تعريفها سنة (كان له أن يملكها بشرط الضمان) لها ولا يملكها الملتقط
بمجرد مضي السنة بل لابد من لفظ يدل على التملك كتملكت هذه اللقطة فان تملكها وظهر مالها
وهي باقية واتفقا على رد عينا أو بدلها فالأمر فيه واضح وان تنازعا فطلبها المالك وأراد الملتقط العدول
الي بدلها أجيب المالك في الاصح وان تلفت اللقطة بعد تملكها غرم الملتقط مثلها ان كانت مثلية أو قيمتها
ان كانت متقومة يوم التملك لها وان نقصت ببيع فله أخذها مع الارش في الاصح (واللقطة) وفي بعض
النسخ وجلة اللقطة (على أربعة أضرب أحدها ما يبق على الدوام) كذهب وفضة (فهذا)
أي ما سبق من تعريفها سنة وتملكها بعد السنة (حكمه) أي حكم ما يبق على الدوام (و) الضرب
(الثاني ما لا يبق) على الدوام (كالطعام الرطب فهو) أي الملتقط له (مخير بين) خصلتين (أكله وغرمه)
أي غرم قيمته (أو يبعه وحفظ ثمنه) الى ظهور مالها (والثالث ما يبق بعلاج) فيه (كالرطب) والعنب

فيقل ما فيه المصلحة من يعه وحفظ ثمنه أو تجفيفه وحفظه والرابع ما يحتاج الى نقعة كالحيوان وهو ضربان حيوان لا يتمتع بنفسه فهو مخير بين أكله وغرم ثمنه أو تركه والتطوع بالاتفاق عليه أو يعه وحفظ ثمنه (٤١)

فإن وجد في الصحراء تركه وإن وجد في الحضر فهو مخير بين الأشياء الثلاثة فيه
فصل إذا وجد لقيط بقارعة الطريق فأذهه وزيته وكفاته واجبة على الكفاية ولا يقر إلا يدين فان وجد معه مال أنفق عليه الحاكم منه وإن لم يوجد معه مال فنفقته في بيت المال

فصل والوديعة أمانة ويستحب قبولها لمن قام بالأمانة فيها ولا يضمن إلا بالتعدي وقول المودع مقبول في ردها على المودع وعليه أن يحفظها في حوز مثلها إذا طول بها فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن

كتاب الفرائض

والوصايا
 والوارثون من الرجال عشرة الابن وابن الابن وان سفل والأب والجد وان علا والاخ وابن الاخ وابن العم وان تباعد والزوجة والمولى المعتق والوارثات من النساء

(فيفعل ما فيه المصلحة من يعه وحفظ ثمنه أو تجفيفه وحفظه) الى ظهور مالكة (الرابع ما يحتاج الى نقعة كالحيوان وهو ضربان) أحدهما (حيوان لا يتمتع بنفسه) من صغار السباع كغتم وعجور (فهو) أي الملتقط (مخير) فيه (بين) ثلاثة أشياء (أكله وغرم ثمنه وتركه) بلأكل (والتطوع بالاتفاق عليه أو يعه وحفظ ثمنه) الى ظهور مالكة (و) الثاني (حيوان يتمتع بنفسه) من صغار السباع كغير فرس (فإن وجدته) الملتقط (في الصحراء تركه) وحرم التقاطه للملك فلو أخذه للملك ضمنه (وإن وجدته) الملتقط (في الحضر فهو مخير بين الأشياء الثلاثة فيه) والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يتمتع **فصل** في أحكام اللقيط وهو صبي منبوذ لا كافل له من أب أو جد أو ما يقوم مقامهما بلحق بالصبي كما قال بعضهم المجنون البالغ (وإذا وجد لقيط) بمعنى ملقوط (بقارعة الطريق فأخذه) منها (وتريته وكفاته واجبة على الكفاية) فإذا التقطه بعض ممن هو أهل لحضنة اللقيط سقط الاثم عن الباقي فان لم يلقطه أحد أثم الجميع ولو علم به واحد فقط تعين عليه ويجب في الاصح الاشهاد على التقاطه وأشرا المصنف لشرط الملتقط بقوله (ولا يقر) اللقيط (إلا يدين) حر مسلم رشيد (فإن وجد معه) أي اللقيط (مال أنفق عليه الحاكم منه) ولا ينفق الملتقط عليه منه إلا باذن الحاكم (وإن لم يوجد معه) أي اللقيط (مال فنفقته) كاتنة (في بيت المال) ان لم يكن له مال عام كالوقوف على اللقطاء

فصل في أحكام الوديعة هي فعيلة من ودع إذا ترك وتطلق لغة على الشيء المودع عند غير صاحبه للحفظ وتطلق شرعا على العقد المقتضى للاستحفاظ (والوديعة أمانة) في يد المودع (ويستحب قبولها لمن قام بالأمانة فيها) ان كان ثم غيره والاوجب قبولها كما أطلقه جمع قال في الروضة كأصلها وهذا محمول على أصل القبول دون اتلاف منفعتها وحزرها مجانا (ولا يضمن) المودع الوديعة (إلا بالتعدي) فيها وصور التعدي كثيرة مذكورة في المطولات منها أن يودع الوديعة عند غيره بلا إذن من المالك ولا عنده من الوديعة ومنها أن ينقلها من محلة أودار الى أخرى دونها في الحرز (وقول المودع) بفتح الدال (مقبول في ردها على المودع) بكسر الدال (وعليه) أي المودع (أن يحفظها في حوز مثلها) فان لم يفعل ضمن (وإذا طوالب الوديعة بها) أي بالوديعة (فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن) فان أخر أخرجها لعذر لم يضمن **كتاب** أحكام (الفرائض والوصايا)

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة من الغرض بمعنى التقدير والفرضة شرعا أمم نصيب مقدور يستحقه والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء بالشيء إذا وصلته به والوصية شرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت (والوارثون من الرجال) المجمع على ارضهم (عشرة) بالاختصار وبالسط خمسة عشر وعد المصنف العشرة بقوله (الابن وابن الابن وان سفل والأب والجد وان علا والاخ وابن الاخ وان تراخي والعم وابن العم وان تباعد والزوجة والمولى المعتق) ولو اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة الابن والابن والزوجة فقط ولا يكون الميت في هذه الصورة الامراة (والوارثات من النساء) المجمع على ارضهن (سبع) بالاختصار وبالسط عشرة وعد المصنف السبع في قوله (البنات وبنات الابن) وان سفلت (والام والجددة) وان علت (والأخت والزوجة والمولاة المعتقة) الخ ولو اجتمع كل النساء فقط ورث منهن خمس البنات وبنات الابن والأم والزوجة والأخت الشقيقة ولا يكون الميت في هذه الصورة الارجلا (ومن لا يسقط) من الورثة (بحال خمسة الزوجان) أي الزوج والزوجة (والأبوان) أي الأب والأم (وولد الصلب) ذكر أو كان أو أنثى (ومن لا يرث بحال سبعة العبد) والأمة ولو عبر بالريق لكان أولى (والمدبر وأم الولد والمكاتب)

وأما الذي بعضه حر اذامات عن مال ملكه ببعضه الحر ورثه قريبه الحر وزوجته ومعتق بعضه (والقاتل) لا يرث عن قتله سواء كان قتله مضمونا أم لا (والمرئد) ومثله الزنديق وهو من يخفي الكفر ويظهر الاسلام (وأهل ملتين) فلا يرث مسلم من كافر ولا عكسه ويرث الكافر الكافر وإن اختلفت ملتهم كيهودي ونصراني ولا يرث حر من ذمي وعكسه والمرئد لا يرث من مرئد ولا من مسلم ولا من كافر (وأقرب العصباء) وفي بعض النسخ والعصبة وأريد بها من ليس له حال تعصبيه مهم مقدر من المجمع على توريتهم وسبق بيانهم وإنما اعتبر السهم حال التعصيب ليدخل الأب والجدة فان لكل منهما سهم مقدرا في غير التعصيب ثم عد المصنف الاقرية في قوله (الابن ثم ابنه ثم الأب ثم أبوه ثم الأخ للاب والام ثم الأخ للاب ثم ابن الأخ للاب والام ثم الأم ثم ابن الأخ للاب) الخ وقوله (ثم الأم على هذا الترتيب ثم ابنه) أي فيقدم الأم للابوين ثم للاب ثم بنو الأم كذلك ثم يقدم عم الاب من الابوين ثم من الأب ثم بنوها كذلك ثم يقدم عم الجدة من الابوين ثم من الاب وهكذا (فان عدت العصباء) من النسب والميت عتيق (فالولي المعتق) يرثه بالعصوبة ذكرنا كان المعتق أو أتي فان لم يوجد لبيت عصبة بالنسب ولا عصبة بالولاء فإله لبيت المال

(فصل والفروض المقدرة) وفي بعض النسخ والفروض المذكورة (في كتاب الله تعالى ستة) لا يزداد عليها ولا ينقص منها الا لعراض كالعول والستة هي (النصف والربع والثلثان والثلث والسدس) وقد يعبر الفرضيون عن ذلك بعبارة مختصرة وهي الربع والثلث وضعف كل واحد ضعف كل (فالنصف فرض خمسة البنات وبنات الابن) اذا انفرد كل منهما عن ذكر يعصبا (والأخت من الأب والام والأخت من الاب) اذا انفرد كل منهما عن ذكر يعصبا (والزوج اذا لم يكن معه ولد) ذكرنا كان الولد أو أتي ولا ولد ابن (والربع فرض اثنتين الزوج مع الولد أو ولد الابن) سواء كان ذلك الولد منه أو من غيره (وهو) أي الربع (فرض الزوجة) والزوجتين (والزوجات مع عدم الولد أو ولد الابن) والافصح في الزوجة حذف التاء ولكن اثباتها في الفرائض أحسن للتمييز (والثلثان فرض الزوجة) والزوجتين (والزوجات مع الولد أو ولد الابن) يشتركن كلهن في الثلث (والثلثان فرض أربعة البنات) فأكثر (وبنات الابن) فأكثر وفي بعض النسخ وبنات الابن (والأختين من الاب والام) فأكثر (والأختين من الاب) فأكثر وهذا عند انفرد كل منهما عن اخوته فان كان معهن ذكر فقد يزدن على الثلثين كما لو كن عشرة والذكر واحد افلهن عشرة من اثني عشر وهي أكثر من ثلثها وقد ينقص كبناتين مع ابنين (والثلث فرض اثنتين الام اذا لم تحجب) وهذا اذا لم يكن لبيت ولد ولا ولد ابن أو اثنتان من الاخوة والاخوات سواء كن أشقاء أو لاب أو لأم (وهو) أي الثلث (للأختين فصاعدا من الاخوة والاخوات من ولد الام) ذكرنا كورا كابوا أو انا أو اخناني أو البعض كذا والبعض كذا (والسدس فرض سبعة الام مع الولد أو ولد الابن أو اثنتين فصاعدا من الاخوة والاخوات) ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم ولا بين كون البعض كذا والبعض كذا (وهو) أي السدس (للجدة عند عدم الام) وللجدتين والثلث (ولبنات الابن مع بنت الصلب) لتكتملة الثلثين (وهو) أي السدس (للأخت من الاب مع الأخت من الاب والام) لتكتملة الثلثين (وهو) أي السدس (فرض الأب مع الولد أو ولد الابن) ويدخل في كلام المصنف ما لو خلف الميت بنتا وأبا فلبيت النصف والاب السدس فرضا والباقي تعصبا (وفرض الجدة الوارث) (عند عدم الأب) وقد يفرض للجدة السدس أيضا مع الاخوة كما لو كان معه ذوفرض وكان سدس المال خيرا له من المقاسمة ومن ثلث الباقي كبناتين وجدو ثلاثة اخوة (وهو) أي السدس (فرض الواحد من ولد الأم) ذكرنا كان

ثم ابن الأخ للاب والام ثم ابن الأخ للاب ثم العم على هذا الترتيب ثم ابنه فان عدت العصباء فالولي المعتق (فصل) والفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلثان والثلث والسدس فالنصف فرض خمسة البنات وبنات الابن والاخت من الاب والام والاخت من الاب والزوج اذا لم يكن معه ولد والربع فرض اثنتين الزوج مع الولد أو ولد الابن وهو فرض الزوجة والزوجات مع عدم الولد أو ولد الابن والثلثان فرض أربعة البنات وبنات الابن والاختين من الاب والام والاختين من الاب والثلث فرض اثنتين الام اذا لم تحجب وهو للأختين فصاعدا من الاخوة والاخوات من ولد الام والسدس فرض سبعة الأم مع الولد أو ولد الابن أو اثنتين فصاعدا من الاخوة

أو أمي (وتسقط الجدات) سواء قرين أو بعدن (بالأم) فقط (و) تسقط (الأجداد بالآب ويسقط ولد الأم) أي الأخ للام (مع) وجود (أربعة الولد) ذكرًا كان أو أنثى (و) مع (ولد الابن) كذلك (و) مع (الاب والجد) وان علا (ويسقط الأخ للاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن) وان سفل (و) مع (الآب ويسقط ولد الآب) بأربعة (بهؤلاء الثلاثة) أي الابن وابن الابن والآب (وبالأخ للاب والام وأربعة يعصبون أخواتهم) أي الاناث للذكور مثل حظ الانثيين (الابن وابن الابن والأخ من الآب والام والأخ من الآب) أما الأخ من الأم فلا يعصب أخته بل لها الثلث (وأربعة يرثون دون أخواتهم وهم الاعمام وبنو الاعمام وبنو الأخ وعصبات المولى المعتق) وانما انقرضوا عن أخواتهم لانهم عصبه وارثون أخواتهم من ذوى الارحام لا يرثون

(فصل) في أحكام الوصية * وسبق معناها لغة وشرعًا وأوائل كتاب الفرائض ولا يشترط في الموصى به أن يكون معلومًا وموجودًا (و) حينئذ (تجوز الوصية بالمعلوم والمجهول) كاللين في الضرع (وبالموجود والمعلوم) كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة (وهي) أي الوصية (من الثلث) أي ثلث مال الموصى (فان زاد) على الثلث (وقف) الزائد (على اجازة الورثة) المطلقين التصرف فان أجازوا فاجازتهم تنفيذًا للوصية بالزائد وان رددوه بطلت في الزائد (ولان تجوز الوصية لوارث) وان كانت ببعض الثلث (الآن يجوزها باقى الورثة) المطلقين التصرف وذكر المصنف شرط الموصى في قوله (وتصح) وفي بعض النسخ وتجوز الوصية (من كل بالغ عاقل) أي مختار حر وان كان كافراً أو مجبوراً عليه بسفه فلا تصح وصية مجنون ومغمى عليه وصبي ومكره وذكر شرط الموصى له اذا كان معيناً في قوله (لكل متملك) أي لكل من تصور له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون وحمل موجود عند الوصية بأن يفصل لافل من ستة أشهر وقت الوصية وخرج معين ما اذا كان الموصى له جهة عامة فان الشرط في هذا ان لا تكون الوصية جهة معينة كعمارة كنيسة من مسلم أو كافر للتعبد فيها (و) تصح الوصية (في سبيل الله تعالى) وتصرف للزكاة وفي بعض النسخ بدل سبيل الله وفي سبيل البر أي كالوصية للفقراء وأبناء مسجده (وتصح الوصية) أي الإيلاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا والمظرف في أمر الاطفال (الى من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والامانة) واكتفي بها المصنف عن العدالة فلا يصح الإيلاء لأحد من ذكر لكن الاصح جواز وصية ذمي الى ذمي عدل في دينه على أولاد الكفار ويشترط أيضاً في الوصى أن لا يكون عاجزاً عن التصرف فالعاجز عنه لكبير أو هرم مثلاً لا يصح الإيلاء اليه واذا اجتمعت في أم الطفل شرائط المذكورة فهي أولى من غيرها (كتاب) أحكام (النكاح وما يتعلق به) وفي بعض النسخ وما يتصل به (من الاحكام والقضايا) وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لغة على الضم والوطء والعقد ويطلق شرعاً على عقد مشتمل على الاركان والشروط (والنكاح مستحب لمن يحتاج اليه) بتوقان نفسه للوطء ويجداً هبته كهر ونفقة فان فقد الأهبة لم يستحب له النكاح (ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر) فقط الآن تعين الواحدة في حقه كنكاح سفيه ونحوه مما يتوقف على الحاجة (و) يجوز (للعبد) ولومدبراً أو مبعوضاً ومكاتباً أو معلقاً بعتقه بصفة (أن يجمع بين اثنتين) أي زوجتين فقط (ولا ينكح الحرامة) لغيره (الابشرطين عدم صداق الحرية) أو فقد الحرية أو عدم رضاه (وخوف العنت) أي الزامه فقد الحرية وترك المصنف شرطين آخرين أحدهما أن لا يكون تحت حرة مسلعة أو كتابية لصالح الاستمتاع والثاني اسلام الامه التي ينكحها الحر فلا يحل لمسلم أمة كناية واذا نكح الحرامة بالشرط المذكورة ثم أيسر ونكح حرة لم يفسخ نكاح الامه (ونظر الرجل الى المرأة على سبعة أضرب أحدها نظره) ولو كان شيخاً هرمًا عاجزاً عن الوطء (الى أجنبية لغير حاجة)

الأخ للاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن والاب ويسقط ولد الاب بهؤلاء الثلاثة وبالأخ للاب والام وأربعة يعصبون أخواتهم الابن وابن الابن والام والأخ من الاب * وأربعة يرثون دون أخواتهم وهم الاعمام وبنو الاعمام وبنو الأخ وعصبات المولى المعتق (فصل) وتجوز الوصية بالمعلوم والمجهول وبالموجود والمعلوم وهي من الثلث فان زاد وقف على اجازة الورثة ولا تجوز الوصية لوارث الا أن يجيزها باقى الورثة وتصح الوصية من كل بالغ عاقل لكل متملك وفي سبيل الله تعالى وتصح الوصية الى من اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والامانة (كتاب النكاح وما يتعلق به من الاحكام والقضايا) والنكاح مستحب لمن يحتاج اليه ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر وتعتد ان يجمع بين اثنتين ولا ينكح الحر

نظره الى ذوات محارمه
وأُمته المزمجة فيجوز
فيما عدا ما بين السرة
والركبة والرابع النظر
لاجل النكاح فيجوز
الى الوجه والكفين
والخامس النظر للدواة
فيجوز الى المواضع
التي يحتاج اليها والسادس
النظر للشهادة أو للمعاملة
فيجوز النظر الى الوجه
خاصة والسابع النظر
الى الامه عند ابتياعها
فيجوز الى المواضع
التي يحتاج الى تقليبها
فصل ولا يصح
عقد النكاح الا بولي
وشاهد عدل ويفتقر
الولي والشاهدان الى
ستة شرائط الاسلام
والبالوغ والعقل والحرية
والذكورة والعدالة
الا أنه لا يفتر نكاح
الذمية الى اسلام الولي
ولانكاح الامه الى عدالة
السيد وأولى الولاية
الاب ثم الجد أبو الاب
ثم الاخ للاب والام ثم
الاخ للاب ثم ابن الاخ
للأب والام ثم ابن الاخ
للأب ثم العم ثم ابنة
العم ثم ابنة العم
هذا الترتيب فاذا عمت
العصبات فالولي المعتق
ثم عصباته ثم الحاكم
ولا يجوز أن يصرح

الى نظرها (فغير جائز) فان كان لنظر لحاجة كشهادة عليها جاز (والثاني نظره) أي الرجل (الى
زوجته وأُمته فيجوز أن ينظر) من كل منهما (الى ما عدا الفرج منهما) أما الفرج فيحرم نظره
وهذا وجهه ضعيف والاصح جواز النظر اليه لكن مع الكراهة (والثالث نظره الى ذوات محارمه) بنسب
أورضاع أو مصاهرة (وأُمته المزمجة فيجوز) أن ينظر (فيما عدا ما بين السرة والركبة) أما الذي
بينهما فيحرم نظره (والرابع النظر) الى الاجنية (لاجل) حاجة (النكاح فيجوز) للشخص
عند عزمه على نكاح امرأة النظر (الى الوجه والكفين) منها ظاهرا وباطنا وان لم تأذن له الزوجة في
ذلك وينظر من الامه على ترجيح النووى عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرية (والخامس النظر للدواة
فيجوز) نظر الطبيب من الاجنية (الى المواضع التي يحتاج اليها) في الدواة حتى مدواة الفرج ويكون
ذلك بحضور محرم أو زوج أو سيد وأن لا تكون هناك امرأة تعالجها (والسادس النظر للشهادة) عليها
فينظر الشاهد فرجها عند شهادته بزناها أو ولادتها فان تمعد النظر لغير الشهادة فسق وردت شهادته (أو)
انظر (للمعاملة) للمرأة في بيع وغيره (فيجوز النظر) أي نظره لها وقوله (الى الوجه) منها (خاصة)
يرجع للشهادة والمعاملة (والسابع النظر الى الامه عند ابتياعها) أي شرائها (فيجوز) النظر (الى
المواضع التي يحتاج الى تقليبها) فينظر أطرافها وشعرها لاعورتها
فصل فيما لا يصح النكاح الابنه * (ولا يصح عقد النكاح الا بولي) عدل وفي بعض النسخ بولي
ذكر وهو احتراز عن الاتي فانها لا تزوج نفسها ولا غيرها (و) لا يصح عقد النكاح أيضا الا بحضور
(شاهد عدل) وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهد في قوله (ويقتقر الولي والشاهدان الى
ستة شرائط) الاول (الاسلام) فلا يكون ولي المرأة كافرا الا فيما يستثنيه المصنف بعد (و) الثاني
(البالوغ) فلا يكون ولي المرأة صغيرا (و) الثالث (العقل) فلا يكون ولي المرأة مجنونا سواء
أطبق جنونه أو تقطع (و) الرابع (الحرية) فلا يكون الولي عبدا فييجاب النكاح ويجوز أن يكون
قابلا في النكاح (و) الخامس (الذكورة) فلا تكون المرأة والخمى واليمن (و) السادس العدالة
فلا يكون الولي فاسقا واستثنى المصنف من ذلك ما تضمنه قوله (الا أنه لا يفتر نكاح الذمية الى اسلام
لولي ولا) يفتر (نكاح الامه الى عدالة السيد) فيجوز كونه فاسقا وجع ماسبق في الولي يعتبر
في شأدهي النكاح وأما العمى فلا يقدح في الولاية في الأصح (وأولى الولاية) أي حق الاولياء بالترتيب
(الاب ثم الجد أبو الاب) ثم أبوه وهكذا يقدم الاقرب من الاجداد على الابعد (ثم الاخ للاب والام)
ولوعبر بالشقيق لكان أخصر (ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب والام) وان سفل (ثم ابن الاخ للاب)
وان سفل (ثم العم) الشقيق ثم العم للاب (ثم ابنة) أي ابن كل منهما وان سفل (على هذا الترتيب)
فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب (فاذا عمت العصبات) من النسب (فالولي المعتق) الذكر
(ثم عصباته) على ترتيب الارث أما الموالاة المعتقة اذا كانت حية فيزوج عتيقتهما من زوج المعتقة
بالترتيب السابق في اولياء النسب فاذا ماتت المعتقة زوج عتيقتهما من له الولاية على المعتقة ثم ابنة ثم ابن ابنة
(ثم الحاكم) يزوج عند فقد الاولياء من النسب والولاء * ثم شرع المصنف في بيان الخطبة بكسر
الخاء وهي التماس الخطاب من المخطوبة النكاح فقال (ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة) من
وفاة أو طلاق بائن أو رجعي والتصریح ما يقطع بالرغبة في النكاح كقوله للمعتدة أريد نكاحك
(ويجوز) ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي (أن يعرض لها) بالخطبة (وينكحها بعد انقضاء
عدها) والتعرض ما لا يقطع بالرغبة في النكاح بل يحتملها كقول المخطوب للمرأة ربواغب فيك
أما المرأة الخلية من موانع النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها تعريضا وتصريحا (والنساء على

ضربين نيبات وأبكار) والنيب من زالت بكارتها بوطء حلال أو حرام والبيكر عكسها (فالبيكر يجوز للاب والجد) عند عدم الاب أصلاً أو عدم أهليته (اجبارها) أي البيكر (على النكاح) ان وجدت شروط الاجبار يكون للزوجة غير موطوءة قبل وأن تزوج بكف بمهر مثلها من نقد البلد (والنيب لا يجوز) لولها (تزوجها الا بعد بلوغها واذنها) نطقاً لا سكوتاً

فصل * والمحرمات أي المحرم نكاحهن (بالنص أربع عشرة) وفي بعض النسخ أربع عشرة (سبع بالنسب وهن الأم وإن علت والبنت وإن سفلت) أما المخلوقة من ماء زنا شخص فتحل له على الأصح لكن مع الكراهة وسواء كانت المزني بها مطاوعة أو لا وأما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا (والاخت) شقيقة كانت أو لاباً أو لام (والخلة) حقيقة أو بتوسط خالة الاب والام (والعمة) حقيقة أو بتوسط كعمة الاب (وبنت الاخ) وبنت أولاده من ذكر أو أنثى (وبنت الاخت) وبنت أولادها من ذكر أو أنثى وعطف المصنف على قوله سابقاً سبع قوله هنا (واثنتان) أي المحرمات بالنص اثنتان (بالرضاع) وهما (الأم المرضعة والاخت من الرضاع) وإنما اقتصر المصنف على اثنتين للنص عليهما في الآية والا فالسبع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع أيضاً كما سيأتي التصريح به في كلام المتن (و) المحرمات بالنص (أربع بالمصاهرة) وهن (أم الزوجة) وإن علت أمها سواء من نسب أو رضاع سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا (والريبة) أي بنت الزوجة (إذا دخل بالام وزوجة الاب) وإن علا (وزوجة الابن) وإن سفلت والمحرمات السابقة حرمتهن على التأييد (واحدة) حرمتهن على التأييد (من جهة الجمع) فقط (وهي أخت الزوجة) فلا يجمع بينها وبين أختها من أب وأم أو بينهما نسب أو رضاع ولورضيت أختها بالجمع (ولا يجمع) أيضاً (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) فإن جمع الشخص بين من حرم الجمع بينهما بعقد واحد نكحهما فيه بطل نكاحهما أولم يجمع بينهما بطل نكحهما مرتباً فالثاني هو الباطل إن علت السابقة فإن جهلت بطل نكاحهما وإن علت السابقة ثم نسيت منع منهما ومن حرم جمعهما بنكاح حرم جمعهما أيضاً في الوطء بملك العيين وكذا لو كانت احدهما زوجة والاخرى مملوكة فإن وطئ واحدة من المملوكتين حرمت الاخرى حتى يحرم الأولى بطريق من الطرق كبيعها أو تزويجها وأشار لضابط كل بقوله (ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) وسبق أن الذي يحرم من النسب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع أيضاً * ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه فقال (وترد المرأة) أي الزوجة (بخمسة عيوب) أحدها (بالجنون) سواء أطبق أو تقطع قبل العلاج أو لا فخرج الاغماء فلا يثبت به الخيار فيفسخ النكاح ولودام خلافاً لما تولى (و) ثانياً بوجود (الجذام) بذاً لمعجمة وهو علة يحرم منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ثم ينفثر (و) الثالث بوجود (البرص) وهو يبايض في الجلد يذهب دم الجلد وما تحته من اللحم فخرج البهق وهو ما يغير الجلد من غير اذ هلب دمه فلا يثبت به الخيار (و) الرابع بوجود (الرتق) وهو انسداد محل الجماع بلحم (و) الخامس بوجود (القرن) وهو انسداد محل الجماع بعظم وماعدا هذه العيوب كالبحر والسنان لا يثبت به الخيار (ويرد الرجل) أيضاً أي الزوج (بخمسة عيوب بالجنون والجذام والبرص) وسبق معناها (و) بوجود (الجب) وهو قطع الذكركلة أو بعضه والباقي منه دون الحشفة فإن بقي قدرها فأكثر فلا خيار (و) بوجود (العنة) بضم العين وهو عجز الزوج عن اللوط في القبل لسقوط القوة الناشرة لضعف في قلبه أو ألتنه ويشترط في العيوب المذكورة الرفع فيها إلى القاضي ولا ينفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر النص خلافه

فصل في أحكام الصداق * وهو بفتح الصاد أقصحه من كسرهما مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلْب وشرباً اسم لمال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت (ويستحب تسمية المهر

ضربين نيبات وأبكار
فالبيكر يجوز للاب والجد
اجبرها على النكاح
والنيب لا يجوز تزويجها
الا بعد بلوغها واذنها
فصل والمحرمات
بالنص أربع عشرة
سبع بالنسب وهن الأم
وإن علت والبنت وإن
سفلت والاخت والخالة
والعمة وبنت الاخ
وبنت الاخت واثنتان
بالرضاع الأم المرضعة
والاغت من الرضاع
وأربع بالمصاهرة أم
الزوجة والريبة إذا
دخل بالام وزوجة الاب
وزوجة الابن وواحدة
من جهة الجمع وهي
أخت الزوجة ولا يجمع
بين المرأة وعمتها ولا
بين المرأة وخالتها يحرم
من الرضاع ما يحرم من
النسب * وترد المرأة
بخمسة عيوب بالجنون
والجذام والبرص والرتق
والقرن * ويرد الرجل
بخمسة عيوب بالجنون
والجذام والبرص والجب
والعنة
فصل ويستحب
تسمية المهر

في عقد (النكاح) ولو في نكاح عبد السيد أمته ويكفي تسمية أي شيء كان ولكن يسن عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصة وأشعر قوله يستحب بجواز اخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك (فان لم يسم) في عقد النكاح مهر (صح العقد) وهذا معنى التفويض ويصدر تارة من الزوجة البالغة الرشيدة كقولها لوليها زوجني بلامهر أو على أن لامهر لي فيزوجها الولي وينفي المهر أو يسكت عنه وكذا لو قال سيد الأمة لشخص زوجتك أمتي ونفي المهر أو سكت (و) اذا صح التفويض (وجب المهر) فيه (ثلاثة أشياء) وهي (أن يفرضه الزوج على نفسه) وترضى الزوجة بما فرضه (أو يفرضه الحاكم) على الزوج ويكون المفروض عليه مهر المثل ويشترط علم القاضي بقدره أمارضا الزوجين بما يفرضه فلا يشترط (أو يدخل) أي الزوج (بها) أي الزوجة المفوضة قبل فرض من الزوج أو الحاكم (فيجب) لها (مهر المثل) بنفس الدخول ويعتبر هذا المهر بحال العقد في الأصح وان مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء وجب مهر مثل في الاظهر والمراد بمهر المثل قدر ما يرغب به في مثلها عادة (وليس لأقل الصداق) حد معين في القلة (ولا لأكثره حد) معين في الكثرة بل الضابط في ذلك أن كل شيء صح جعله ثمنًا من عين أو منفعة صح جعله صداقا وسبق أن المستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم (ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة) كتعابها القرآن (ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر) أما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراما كوطء الزوج زوجته حال احرامها أو حيضها ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين لا بخلاؤه الزوج بها في الجديد واذا قتل الحررة نفسها قبل الدخول بها لا يسقط مهرها بخلاف ما لو قتل الأمة نفسها أو قتلها سيدها قبل الدخول فإنه يسقط مهرها

﴿ فصل ﴾ والوليمة على العرس مستحبة والمراد بها طعام يتخذ للعرس وقال الشافعي تصدق الوليمة على كل دعوة لحادث سرور وأقلها للكثرة شاة ولقفل ما تيسر وأنواعها كثيرة مذكورة في المطولات (والاجابة اليها) أي وليمة العرس (واجبة) أي فرض عين في الأصح ولا يجب الاكل منها في الأصح أما الاجابة لغير وليمة العرس من بقية الولائم فليست فرض عين بل هي سنة وانما تجب الدعوة لوليمة العرس أوتسن لغيرها بشرط أن لا ينحصر الداعي الاغنياء بالدعوة بل يدعوهم والفقراء وأن يدعوهم في اليوم الاول فان أول ثلاثة أيام لم تجب الاجابة في اليوم الثاني بل تستحب وتكره في اليوم الثالث وبقية الشروط مذكورة في المطولات وقوله (الا من عذر) أي مانع من الاجابة للوليمة كأن يكون في موضع الدعوة من يتأذى به المدعو أو لا تليق به مجالسته

﴿ فصل ﴾ في أحكام القسم والنشوز الأول من جهة الزوج والثاني من جهة الزوجة ومعنى نشوزها ارتفاعها عن أداء الحق الواجب عليها واذا كان في عصمة شخص زوجتان فأكثر لا يجب عليه القسم بينهما أو ينيهن حتى لو أعرض عنهن أو عن الواحدة فلم يبيت عندهن أو عندها لم يأثم ولكن يستحب أن لا يعطلهن من البيت والواحدة أيضا بان يبيت عندهن أو عندها وأدنى درجات الواحدة أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة (والقسوية في القسم بين الزوجات واجبة) وتعتبر التسوية بالمكان تارة وبالزمان أخرى أما المكان فيحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر في مسكن واحد بالبراء وأما الزمان فن لم يكن حارسا مثلا فعاد القسم في حقه الليل والنهار تبع له ومن كان حارسا فعاد القسم في حقه النهار والليل تبع له (ولا يدخل) الزوج (ليلا) على غير المقسوم لها لغير حاجة فان كان لحاجة كعبادة ونحوها لم يمنع من الدخول وحينئذ ان طال مكثه قضى من نوبة المدخول عليها مثل مكثه فان جامع قضى من الجامع لا نفس الجامع الآن يشهر زمنه فلا يقضيه (واذا أراد) من في عصمته زوجات (السفر أقرع ينيهن وخرج) أي سافر (باني

في النكاح فان لم يسم صح العقد وجب المهر بثلاثة أشياء أن يفرضه الزوج على نفسه أو يفرضه الحاكم أو يدخل بها فيجب مهر المثل وليس لأقل الصداق ولا أكثره حد ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر ﴿ فصل ﴾ والوليمة على العرس مستحبة والاجابة اليها واجبة الا من عذر ﴿ فصل ﴾ والقسوية في القسم بين الزوجات واجبة ولا يدخل على غير المقسوم لها لغير حاجة واذا أراد السفر أقرع ينيهن وخرج بالتي

تخرج لها القرعة وإذا

تزوج جديدة خصها
بسبع ليالى ان كانت
بكرا وثلاث ان كانت
ثيبا وإذا خاف نشوز
للرأة وعظها فإن أبت
الاالنشوز هجرها فإن
أقامت عليه هجرها
وضربها ويسقط
بالنشوز قسمها ونفقتها
﴿فصل﴾ والخلع جائز
على عوض معلوم وتلك
به المرأة نفسها ولا
رجعة له عليها الا بشكاح
جديد ويجوز الخلع فى
الطهر وفى الحيض
ولا يلحق المختلعة الطلاق
﴿فصل﴾ والطلاق
ضربان صريح وكناية
فالصريح ثلاثة ألفاظ
الطلاق والفراق
والسراح ولا يفترق
صريح الطلاق الى
النية والكناية كل لفظ
احتمل الطلاق وغيره
 ويفترق الى النية
والنساء فيه ضربان
ضرب فى طلاقهن
سنة وبدعة وهن
ذوات الحيض فالسنة
أن يوقع الطلاق فى طهر
غير مجامع فيه والبدعة
أن يوقع الطلاق فى
الحيض أو فى طهر
جامعها فيه وضرب
ليس فى طلاقهن سنة
ولا بدعة وهن أربع
الصغيرة والآيسة والحامل والمختلعة التى لم يدخل بها

تخرج لها القرعة) ولا يقضى الزوج المسافر للتخلقات مدة سفره ذهابا فإن وصل مقصده وصار مقبلا بان
نوى إقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصول مقصده أو قبل وصوله قضى مدة الإقامة ان ساكن المصوبة معه
فى السفر كما قاله الماوردى والام يقضى أمادة الرجوع فلا يجب على الزوج قضاؤها بعد إقامته (وإذا تزوج)
الزوج (جديدة خصها) حتموا لو كانت أمه وكان عند الزوج غير الجديدة وهو يبيت عندها (بسبع ليال)
متواليات (ان كانت) تلك الجديدة (بكرا) ولا يقضى للباقيات (و) خصها (ثلاث) متواليات
(ان كانت) تلك الجديدة (ثيبا) فلو فرق الليالى بنوم ليلة عند الجديدة ليلة فى مسجد مثلا لم يحسب لها
ذلك بل يوفى الجديدة حقها متواليا ويقضى ما فرقه للباقيات (وإذا خاف) الزوج (نشوز المرأة) وفى
بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أى ظهر (وعظها) زوجها بالاضرب ولا هجرها كقوله لها اتقى الله
فى الحق الواجب لى عليك واعلمى أن النشوز يسقط للنفقة والقسم وليس الشتم للزوج من النشوز بل
تستحق به التأديب من الزوج فى الأصح ولا يرفعها الى القاضى (فإن أبت) بعد الوعظ (الاالنشوز هجرها)
فى مضجعها وهو فراشها فلا يضاجعها فيه وهجرانها بالكلام حرام فيما زاد على ثلاثة أيام وقال فى الروضة أنه
فى الهجر تغير عن شرعى والافلا تحرم الزيادة على الثلاثة (فإن أقامت عليه) أى النشوز بتكرره منها
(هجرها وضربها) ضرب تأديب لها وان أفضى ضربها الى التلف وجب الغرم (ويسقط بالنشوز
قسمها ونفقتها)

﴿فصل﴾ فى أحكام الخلع وهو بضم الخاء المججمة شتق من الخلع بفتحها وهو النزاع وشرعا فرقة بعوض
مقصود فخرج الخلع على دم ونحوه (والخلع جائز على عوض معلوم) مقدور على تسليمه فان كان على
عوض مجهول كأن خالها على ثوب غير معين بانت بمهر المثل (و) الخلع الصحيح (تلك به المرأة نفسها ولا
رجعة له) أى الزوج (عائها) سواء كان العوض صحيحا أو لا وقوله (الابشكاح جديد) ساقط فى أكثر
النسخ (و) يجوز الخلع فى الطهر وفى الحيض (ولا يكون حراما) (ولا يلحق المختلعة الطلاق) بخلاف
الرجعية فيلحقها

﴿فصل﴾ فى أحكام الطلاق وهو لغة حل القيد وشرعا اسم لحل قيد النكاح أو يشترط لنفوذ التكليف
والاختيار أما السكران فينفذ طلاقه عقوبة له (والطلاق ضربان صريح وكناية) فالصريح ما لا يحتمل
غير الطلاق والكناية ما يحتمل غيره ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم يقبل قوله (فالصريح
ثلاثة ألفاظ الطلاق) وما اشتق منه كالتفتك وأنت طالق ومطلقة (والفراق والسراح) كفارتك وأنت
مفارقة ومرحك وأنت مسرحة ومن الصريح أيضا الخلع ان ذكر المال وكذا المفاداة (ولا يفترق صريح
الطلاق الى النية) ويستثنى المكره على الطلاق فصرحه كناية فى حقه ان نوى وقع والا فلا (والكناية
كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفترق الى النية) فان نوى بالكناية الطلاق وقع والا فلا وكناية الطلاق
كأنت برية خلية الحق بأهلك وغير ذلك مما هو فى المطولات (والنساء فيه) أى الطلاق (ضربان ضرب
فى طلاقهن سنة وبدعة وهن ذوات الحيض) وأراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز والبدعة الطلاق الحرام
(فالسنة أن يوقع) الزوج (الطلاق فى طهر غير مجامع فيه والبدعة أن يوقع) الزوج (الطلاق فى الحيض
أو فى طهر جامعها فيه وضرب ليس فى طلاقهن سنة ولا بدعة وهن أربع الصغيرة والآيسة) وهى التى انقطع
حيضها (والحامل والمختلعة التى لم يدخل بها) الزوج وينقسم الطلاق باعتبار آخر الى واجب كطلاق المولى
ومندوب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال كسنة الخلق ومكره كطلاق مستقيمة الحال وحرام كطلاق البدعة
وقد سبق وأشار الامام للطلاق المباح بطلاق من لا يهواها الزوج ولا تسمع نفسه بمؤتمتها بالاستمتاع بها

الصغيرة والآيسة والحامل

(فصل) في طلاق الحر والعبد وغير ذلك * (ويملك) الزوج (الحر) على زوجته ولو كانت أمة (ثلاث تطليقات و) يملك (العبد) عليها (تطليقتين) فقط حرة كانت الزوجة وأمة والمبعض والمكاتب والمدير كالعبد القن (ويصح الاستثناء في الطلاق إذا وصله به) أي وصل الزوج لفظ المستثنى بالمستثنى منه اتصالا عرفيا بأن يعد في العرف كلاهما واحدا ويشترط أيضا أن ينوى الاستثناء قبل فراغ العيين ولا يكفي التلفظ به من غيرنية الاستثناء ويشترط أيضا عدم استغراق المستثنى بالمستثنى منه فان استغرق كانت طاق ثلاثا الاثلاثا بطل الاستثناء (ويصح تعليقه) أي الطلاق (بالصفة والشرط) كان دخلت لدار فأنت طالق فتطلق إذا دخلت (و) الطلاق لا يقع الاعلى زوجة وحينئذ (لا يقع الطلاق قبل النكاح) فلا يصح طلاق الأجنبية تنجيزا كقوله لها طلقتك ولا تعليقا كقوله لها ان تزوجتك فأنت طالق وان تزوجت فلانة فهي طالق (وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون) وفي معناه المغمي عليه (والنائم والمكره) أي بغير حق فان كان بحق وقع وصورته كما قال جمع اكراه القاضي للولي بعد مدة الإيلاء على الطلاق وشرط الاكراه قدرة المكره بكسر الراء على تحقيق ما هدبه المكره بفتحها بولايته وتغلب وعجز المكره بفتح الراء عن دفع المكره بكسرهما بهزب منه أو استغاثته بمن يخلصه ونحو ذلك وظنه انه ان امتنع مما أكره عليه فعل ما خوفه ويحصل الاكراه بالتخويف بضرب شديد أو حبس أو آلاف مال ونحو ذلك وإذا ظهر من المكره بفتح الراء قرينة اختيار بان أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة وقع الطلاق وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكلف ووجدت تلك الصفة في غير تكليف فان الطلاق المعلق بها يقع بها والسكران ينفذ طلاقه كما سبق

(فصل) في أحكام الرجعة * الرجعة بفتح الراء وحكى كسرهما وهي لغة المرة من الرجوع وشرع عارذ الزوجة الى النكاح في عدة طلاق غير بائن على وجه مخصوص وخرج بطلاق وطء الشبهة والظهار فان استباحة الوطء فيهما بعد زوال المانع لا تسمى رجعة (وإذا طلق) شخص (امراته واحدة أو اثنتين فله) بغير اذنها (مراجعتها) مالم تنقض عدتها) وتحصل الرجعة من الناطق بألفاظ منهارا رجعتك وما تصرف منها والاصح أن قول المرتجع رددتك لنكاحي وأسكنك عليه صريحان في الرجعة وأن قوله تزوجتك أو نكحتك كنايةتان وشرط المرتجع ان لم يكن محرما أهلية النكاح بنفسه وحينئذ فصيح رجعة السكران لارجعة المرتد ولا رجعة الصبي والمجنون لان كلاهم غير أهل للنكاح بنفسه بخلاف السفية والعبد فرجعتما محبحة من غير اذن الولي والسيد وان توقف ابتداء نكاحهما على اذن الولي والسيد (فان انقضت عدتها) أي الرجعية (حل له) أي زوجها (نكاحها بعقد جديد ونكون معه) بقدر القدر (على ما بقي من الطلاق) سواء اتصلت بزواج غيره أم لا (فان طلقها) زوجها (ثلاثا) ان كان حرا أو طلقته ان كان عبدا قبل الدخول أو بعده (لم تحل له لا بعد وجود خمس شرائط) أحدها (انقضاء عدتها منه) أي المطلق (و) الثاني (تزويجها بغيره) تزويجا صحيحا (و) الثالث (دخوله) أي الغير (بها واصلتها) بان يزوج حشفتها وقدرها من مقطوعها بقبل المرأة لا بدبرها بشرط الانتشار في الذكر وكون الموجع بمن يمكن جماعه لاطفلا (و) الرابع (بينوتها منه) أي الغير (و) الخامس (انقضاء عدتها منه)

(فصل) في بيان أحكام الإيلاء * وهو آفة صدر آلى بولي إيلاء إذا حلف وشرعا حلف زوج يصح طلاقه ليعتق من وطء زوجته في قبلها مطلقا أو فوق أربعة أشهر وهذا المعنى مأخوذ من قول المصنف (وإذا حلف أن لا يطأ زوجته) وطأ (بطلقا ومدة) أي وطأ مقيدا بمدة (تزيد على أربعة أشهر فهو) أي الحالف المذكور (مول) من زوجته سواء حلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته أو علق وطء زوجته بطلاق أو عتق كقوله ان وطئت فأت طالق أو فعبدى حر فاذا وطئ طلقت وعتق العبد وكذا لو قال ان وطئت فنته على

(فصل) ويملك الحر ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين ويصح الاستثناء في الطلاق إذا وصله به ويصح تعليقه بالصفة والشرط ولا يقع الطلاق قبل النكاح وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون والنائم والمكره

(فصل) وإذا طلق امرأته واحدة أو اثنتين فله مراجعتها مالم تنقض عدتها فان انقضت عدتها حل له نكاحها بعقد جديد وتكون معه على ما بقي من الطلاق فان طلقها ثلاثا لم تحل له الا بعد وجود خمس شرائط انقضاء عدتها منه وتزويجها بغيره ودخوله بها واصلتها وبينوتها منه وانقضاء عدتها منه
(فصل) وإذا حلف أن لا يطأ زوجته مطلقا أو مدة تزيد على أربعة أشهر فهو مول

الحاكم

(فصل) والظهار أن

يقول الرجل لزوجته

أنت علي كظهر أمي

فاذا قال لها ذلك ولم يتبعه

بالطلاق صار عائدا

ولزمته الكفارة

والكفارة عتق رقبة

مؤمنة سليمة من

العيوب المضرة بالعمل

والكسب فان لم يجد

فصيام شهرين

متتابعين فان لم يستطع

فإطعام ستين مسكينا

كل مسكين مدولا يحل

للظاهر وطؤها حتى

يكفر

(فصل) وإذا رمى

الرجل زوجته بالزنا

فعليه حد القذف

الا أن يقيم البينة

أو يلاعن فيقول عند

الحاكم في الجامع على

النبر في جماعة من

الناس أشهد بالله انني

لمن الصادقين فيما

رميت به وزوجتي الانة

من الزنا وان هذا الولد

من الزنا وليس مني

أربع مرات ويقول

في الخامسة بعد أن

يعظه الحاكم وعلى لعنة

الله ان كنت من

الكاذبين ويتعلق

بلعانه خمسة أحكام

صلاوة وصوم أو حج أو عتق فانه يكون مولى أيضا (ويؤجل له) أي يعمل المولى حتما حرا كان أو عبدا في زوجة مطيعة للوطء (ان سالت ذلك أربعة أشهر) وابتداءها في الزوجة من الايلاء وفي الرجعية من الرجعة (ثم) بعد انقضاء المدة (بخبر) المولى (بين القبلة) بان يوج المولى حشفته وأقدرها من مقطوعها بقبول المرأة (والتكفير) لليمين ان كان حلفه بالله تعالى على ترك وطئها (أو الطلاق) للحاويل عليها (فان امتنع) الزوج من القبلة والطلاق (طلق عليه الحاكم) طلقة واحدة رجعية فان طلق أكثر من الما يقع فان امتنع من القبلة فقط أمره الحاكم بالطلاق

(فصل) في بيان أحكام الظهار * وهو لغة مأخوذ من الظهر وشرعا تشبيه الزوج زوجته غير البائن باثني لم تكن حلاله (والظهار أن يقول الرجل لزوجته أنت علي كظهر أمي) وخص الظهر دون البطن مثلا لان الظهر موضع الركوب والزوجة مركوب الزوج (فاذا قال لها ذلك) أي أنت علي كظهر أمي (ولم يتبعه بالطلاق صار عائدا) من زوجته (ولزمته) حينئذ (الكفارة) وهي مرتبة وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله (والكفارة عتق رقبة مؤمنة) مسامة ولو بانسلام أحد أوبها (سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب) اضرا راينا (فان لم يجد) المظاهر الرقبة المذكورة بان عاجز عنها حسا أو شرعا (فصيام شهرين متتابعين) ويعتبر الشهران باللال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوما ويكون صومهما بنية الكفارة من الليل ولا يشترط نية تنابع في الاصح (فان لم يستطع) المظاهر صوم الشهرين أولم يستطع تنابعهما (فإطعام ستين مسكينا) أو فقيرا (كل مسكين) أو فقير (مد) من جنس الحب المخرج في زكاة الفطر وحينئذ فيكون من غالب قوت بلد المكفر كبر وشعر لا دقيق وسويق وإذا عاجز المكفر عن الخصال الثلاث استقرت الكفارة في ذمته فاذا قدر بعد ذلك على خصلة فعابها ولو قدر على بعضها كمد طعام أو بعض مدأخرجه (ولا يحل للظاهر وطؤها) أي زوجته التي ظاهر منها (حتى يكفر) بالكفارة المذكورة

(فصل) في بيان أحكام القذف واللعان * وهو لغة مصدر مأخوذ من اللعن أي البعد وشرعا كلمات مخصوصة جعلت حجة للضرر الى قذف من طلع فراشا وألحق العار به (واذا رمى) أي قذف (الرجل زوجته بالزنا فعليه حد القذف) وسيأتي أنه ثمانون جلدة (الا أن يقيم) الرجل القذف (البينة) برئالمقذوفة (أو يلاعن) زوجته المقذوفة وفي بعض النسخ أو يلعن بأمر الحاكم أو من في حكمه كالحكم (فيقول عند الحاكم في الجامع على النبر في جماعة من الناس) أقلهم أربعة (أشهد بالله انني لمن الصادقين فيما رميت به وزوجتي) الغائبة (فلانة من الزنا) وان كانت حاضرة أشار لها بقوله زوجته هذه وان كان هناك وليد ينفية ذكره في الكلمات فيقول (وأن هذا الولد من الزنا وليس مني) ويقول الملاعن هذه الكلمات (أربع مرات ويقول في) المرة (الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) أو المحكم بتخويله له من عذاب الله تعالى في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين) فيما رميت به هذه من الزنا وقول المصنف على النبر في جماعة ليس بواجب في اللعان بل هوسنة (ويتعلق بلعانه) أي لزوج وان لم تلاعن الزوجة (خمس أحكام) أحدها (سقوط الحد) أي حد القذف لللاعنة (عنه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة (و) الثاني (وجوب الحد عليها) أي حد زناها مسامة كانت أو كافرة ان لم تلاعن (و) الثالث (زوال الفرائض) وعبر عنه غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهي حاصلة ظاهرا وباطنا وان كذب الملاعن نفسه (و) الرابع (نفي الولد) عن الملاعن أما الملاعنة فلا ينفى عنها نسب الولد (و) الخامس (التحريم) للزوجة الملاعنة (على الابد) فلا يحل للملاعن فكاحها ولا وطؤها بملك اليمين ولو كانت أمة واشترأها وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حضانتها في حق

سقوط الحد عنه وجوب الحد عليها وزول الفرائض ونفي الولد والتحريم على الابد

ويسقط الحد عنها بان
ثلاثين فتقول أقسم
بالله ان فلانا هذا من
الكاذبين فيما رأت به
من الزنا أربع مرات
وتقول في المرة الخامسة
بعد أن يعظها الحاكم
وعلى غضب الله ان
كان من الصادقين

فصل والعدة على
ضربين متوفى عنها
وغير متوفى عنها فالمتوفى
عنها ان كانت حاملا
فعدتها بوضع الحمل
وان كانت حائلا فعدتها
أربعة أشهر وعشر
وغير المتوفى عنها ان
كانت حاملا فعدتها
بوضع الحمل وان كانت
حائلا وهي من ذوات
الحيض فعدتها ثلاثة
قروء وهي الاطهار وان
كانت صغيرة أو آيسة
فعدتها ثلاثة أشهر
والمطلقة قبل الدخول
بها لعدة عليها وعدة
الامة بالحمل كعدة الحرة
وبالاقراء ان تعتد
بقرآن وبالشهور عن
الوفاة أن تعتد بشهرين
وخمس ليل وعن الطلاق
أن تعتد بشهر ونصف
فان اعتدت بشهرين
كان أولى

فصل ويجب للعدة
الرجعية السكنى والنفقة
ويجب للبائن السكنى

الزوج ان لم تلعن حتى لو قد فها بزنا بعد ذلك لا يحل (ويسقط الحد عنها بان ثلثين) أي تلعن الزوج بعد تمام
لعنه (فتقول) في لعنها ان كان الملعن حاضرا (أشهد بالله ان فلانا هذا من الكاذبين فيما رأت به من
الزنا) وتكرر الملعنة هذا الكلام (أربع مرات وتقول في المرة الخامسة) من لعنها (بعد أن يعظها
الحاكم) أو المحكم بتخويله لها من عذاب الله في الآخرة وأنها أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضب الله
ان كان من الصادقين) فيما رأت به من الزنا وما ذكر من القول المدكور محله في الناطق أما الآخر
فيلعن بإشارة مفهومة ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالخلف كقول الملعن أحلف بالله أولفظ
الغضب باللعن أو عكسه كقولها لعنة الله على وقوله غضب الله على أو ذكر كل من الغضب واللعن مثل تمام
الشهادات الأربع لم يضح في الجميع

فصل في أحكام العدة وأنواع المعتدة * وهي لغة الاسم من اعتد وشرعا تربص المرأة مدة يعرف فيها
براءة زوجها باقراء أو أشهر أو رضع * (والمعتدة على ضربين متوفى عنها) زوجها (وغير متوفى عنها
فالمتوفى عنها) زوجها (ان كانت) حرة (حائلا فعدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كله حتى
ثاني توأمين مع امكان نسبة الحمل لليت ولو احتمل لاكتفي بلعنا فلو مات صبي لا يولد مثله عن حامل فعدتها بالاشهر
لا بوضع الحمل (وان كانت حائلا فعدتها أربعة أشهر وعشر) من الايام بلياليها وتعتبر الاشهر بالاهلة ما يمكن
ويكمل المنكسر ثلاثين يوما (وغير المتوفى عنها) زوجها (ان كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل)
المنسوب لصاحب العدة (وان كانت حائلا وهي من ذوات) أي صواحب (الحيض فعدتها ثلاثة قروء وهي
الاطهار) وان طلقت طاهرا بان بقي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها انقضت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة
أو طلقت حائلا أو نفساء انقضت عدتها بطعن في حيضة رابعة وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ (وان
كانت) تلك المعتدة (صغيرة) أو كبيرة لم تحض أصلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت متحيرة (أو آيسة
فعدتها ثلاثة أشهر) هلالية ان العلق طلقها على أول الشهر فان طلقت في أثناء شهر فعدته هلالا
ويكمل المنكسر ثلاثين يوما من الشهر الرابع فان حاضت المعتدة في الاشهر وجب عليها العدة بالاقراء
أو بعد انقضاء الاشهر لم تجب الاقراء (والمطلقة قبل الدخول بها لعدة عليها) سواء باشرها الزوج فيما
دون الفرج أم لا (وعدة الامة) الحامل اذا طلقت طلاقا رجعيا أو بائنا (بالجل) أي بوضعه بشرط
نسبته الى صاحب العدة وقوله (كعدة الحرة) الحامل أي في جميع ما سبق (وبالاقراء أن تعتد بقرآن)
والمبعض والمكاتبه وأم الولد كالامة (وبالشهور عن الوفاة أن تعتد بشهرين وخمس ليل و) عدتها
(عن الطلاق أن تعتد بشهر ونصف) على النصف وفي قول شهرين وكلام الغزالي يقتضي ترجيحه وأما
المصنف فجعله أولى حيث قال (فان اعتدت بشهرين كان أولى) وفي قول عدتها ثلاثة أشهر وهو الاحوط
كما قال الشافعي رضي الله عنه وعليه جمع من الصحاب

فصل في أنواع المعتدة وأحكامها * (ويجب للمعتدة الرجعية السكنى) في مسكن فراقها ان لاق بها
(والنفقة) والكسوة الا أن تكون ناشرة قبل طلاقها أو في أثناء عدتها ويجب لها النفقة يجب لها بقية
المؤن الا آلة التنظيف (ويجب للبائن السكنى دون النفقة الا أن تكون حاملا) فتجب لها النفقة بسبب
الحمل على الصحيح وقيل ان النفقة للحمل (ويجب على المتوفى عنها) زوجها (الاحداد وهو) لغة
مأخوذ من الحد وهو المنع وشرعا (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ يقصده الزينة كشوب أصفر
أو أحمر يباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وبريسم ومصبوغ لا يقصد الزينة (و) الامتناع من
(الطيب) أي من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام وكل غير محرم أما المحرم كالا كتحال بالائم الذي
لا طيب فيه فخرام الحاجة كرمه فيرخص فيه للمعدة ومع ذلك فتستعمله لئلا تفسد ثوبها الا ان دعت

ضرورة لاستعماله نهارا وللا لراة أن تحمد على غير زوجها من قريب لها أو أجنبي ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها ان قصدت ذلك فان زادت عليها بلا قصد لا يحرم (و) يجب (على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت) أى وهو المسكن الذى كانت فيه عند الفرقة ان لاق بها وليس لزوجة ولا غيره اخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه وان رضى زوجها (الالحاجة) فيجوز لها الخروج كأن يخرج في النهار لشراء طعام أو كتمان وبيع غزل أو قطن ونحو ذلك ويجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها أو غزل وحديث ونحوهما بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج أيضا اذا خافت على نفسها أو ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات

(فصل) في أحكام الاستبراء * وهو لغة طلب البراءة وشرعا تبص المرأة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها تعبدا أول براءة رجها من الحمل والاستبراء يجب بشيئين أحدهما زوال الفرائس وسيأتي في قول المتن واذا مات سيد أم الولد انح السبب الثاني حدوث الملك وذكره المصنف في قوله (ومن استحدثت ملك أمة) براءة لا خيار فيه أو بارت أو وصية أو هبة أو غير ذلك من طرق الملك لها ولم تكن زوجته (حرم عليه) عند ارادة وطئها (الاستمتاع بها حتى يستبرئها ان كانت من ذوات الخيض بحيفة) ولو كانت بكرا دلواستبرأها باتعها قبل بيعها ولو كانت منتقلة من صبي أو امرأة (وان كانت) الامه (من ذوات الشهور) فعدها (بشهر فقط وان كانت من ذوات الحمل) فعدها (بالوضع) واذا اشترى زوجته سن له استبرأوها وأما الامه المزوجة أو المعتدة اذا اشترىها شخص فلا يجب استبرأوها حالا فاذا زالت الزوجية والعدة كأن طلقت الامه قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة وجب الاستبراء حينئذ (واذا مات سيد أم الولد) وليست في زوجية ولا عدة نكاح (استبرأت) حتما (نفسها كالأمة) أى فيكون استبرأوها بشهر ان كانت من ذوات الاشهر والاف بحيفة ان كانت من ذوات الاقراء ولو استبرأ السيد أمته الموطوءة ثم أعتقها فلا استبراء عليها ولها أن تزوج في الحال

(فصل) في أحكام الرضاع * بفتح الراء وكسرها وهو لغة اسم لص الثدي وشرب لبنه وشرعا وصول لبن آدمية مخصوصة لجوف آدمى مخصوص على وجه مخصوص وانما يثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين قرية بكرا كانت أو ثيبا خلية كانت أو مزوجة (واذا أرضعت المرأة بلبنها ولدا) سواء شرب منها اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان محلوبا في حياتها (صار الرضيع ولدا بشرطين أحدهما أن يكون له) أى الرضيع (دون الحولين) بالالهة وابتدأواهما من تمام انفصال الرضيع ومن بلغ سنتين لا يؤثر ارتضاعه تحريما (و) الشرط (الثاني أن ترضعه) أى المرضعة (خمس رضعات متفرقات) وأصله جوف الرضيع وضبطه بالعرف فاقضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبر والافلا فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس اعراضا عن الثدي تعدد الارتضاع (ويصير زوجها) أى المرضعة (أباه) أى الرضيع (ويحرم على المرضع) بفتح الضاد (التزويج اليها) أى المرضعة (والى كل من ناسها) أى انتسب اليها بنسب أو رضاع (ويحرم عليها) أى المرضعة (التزويج الى المرضع وولده) وان سفل ومن انتسب اليه وان علا (دون من كان في درجته) أى الرضيع كاخوته الذين لم يرضعوا معه (أو أعلى) أى ودون من كان أعلى (طبقة منه) أى الرضيع كأعمامه وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلا فارجع اليه

(فصل في أحكام نفقة الاقارب) وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذى بعده والنفقة مأخوذة من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل الا في الخبر والنفقة أسباب ثلاثة القرابة واليمين والزوجية وذكر المصنف السبب الأول في قوله (ونفقة العمودين من الال واجبة للوالدين وللولودين) أى ذكرنا كانوا

وعلى المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت
الالحاجة

(فصل) ومن استحدثت ملك أمة حرم عليه الاستمتاع بها حتى يستبرئها ان كانت من ذوات الخيض بحيفة وان كانت من ذوات الشهور بشهر فقط وان كانت من ذوات الحمل بالوضع واذا مات سيد أم الولد استبرأت نفسها كالامة

(فصل) واذا أرضعت المرأة بلبنها ولدا صار الرضيع ولدا بشرطين أحدهما أن يكون له دون الحولين والثاني أن ترضعه خمس رضعات متفرقات ويصير زوجها أباه ويحرم على المرضع التزويج اليها والى كل من ناسها ويحرم عليها التزويج الى المرضع وولده دون من كان في درجته أو أعلى طبقة منه

(فصل) ونفقة العمودين من الال واجبة للوالدين والولودين

فأما الوالدون فتجب نفقتهم بشرطين الفقر والزمانة أو الفقر والجنون وأما المولودون فتجب نفقتهم بثلاثة شرائط الفقر والصغر أو الفقر والزمانة أو الفقر والجنون ونفقة الرقيق والبهائم واجبة ولا يكفون من العمل ما لا يطيقون ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة وهي مقدرة فإن كان الزوج مومرا فإندان من غالب قوتها ويجب من الادم والكسوة ما جرت به العادة وإن كان معسرا فإندان من غالب قوت البلد وما يأنس به المعسرون ويكسونه وإن كان متوسطا فإندان ونصف ومن الادم والكسوة الوسط وإن كانت ممن يخدم مثلها فعليه إخراجها وإن أعسر بنفقتها فلهما فسخ النكاح وكذلك إن أعسر بالصداق قبل الدخول

(فصل) وإذا فارق الرجل زوجته وله منها نفقة أحق بحضانتها إلى سبع سنين

إننا اتفقوا في الدين أو اختلفوا فيه واجبة على أولادهم (فأما الوالدون) وإن علوا (فتجب نفقتهم بشرطين الفقر) لهم وهو عدم قدرتهم على مال أو كسب (والزمانة أو الفقر والجنون) والزمانة هي مصدر من الرجل زمانة إذا حصل له آفة فإن قدر وأعلى مال أو كسب لم تجب نفقتهم (وأما المولودون) وإن سفلا (فتجب نفقتهم) على الوالدين (ثلاثة شرائط) أحدها (الفقر والصغر) فالغنى الكبير لا تجب نفقته (أو الفقر والزمانة) فالغنى القوي لا تجب نفقته (أو الفقر والجنون) فالغنى العاقل لا تجب نفقته وذكر المصنف السبب الثاني في قوله (ونفقة الرقيق والبهائم واجبة) فمن ملك رقيقا عبدا أو أمة أو مديرا أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقته فيطعم رقيقه من غالب قوت أهل البلد ومن غالب أدمهم بقدر الكفاية ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يكفي في كسوة رقيقه ستر العورة فقط (ولا يكفون من العمل ما لا يطيقون) فإذا استعمل المالك رقيقه نهرا أو ليله وعكسه ويربجه صيفا وقت القيولة ولا يكف دابته أيضا ما لا تطيق حمله وذكر المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة) على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي مقدرة فإن) وفي بعض النسخ إن (كان الزوج مومرا) ويعتبر يساره بطول فجر كل يوم (فإندان) من طعام واجبان عليه كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه لزوجه مسامة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة والمدان (من غالب قوتها) والمراد غالب قوت البلد من حنطة أو شعير أو غيرهما حتى لا يقط في أهل بادية يفتاتونه (ويجب) للزوجة (من الادم والكسوة ما جرت به العادة) في كل منهما فإن جرت عادة البلد في الادم بزيت وشيرج وجبن ونحوها اتبعت العادة في ذلك وإن لم يكن في البلد أدم غالب فيجب اللاتق بحال الزوج ويختلف الادم باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الادم ويجب للزوجة أيضا لحم يليق بحال زوجها وإن جرت عادة البلد في الكسوة لمثل الزوج بكتان أو حرير وجب (وإن كان) الزوج (معسرا) ويعتبر أعساره بطول فجر كل يوم (فإندان) أي فالواجب عليه لزوجه مد طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (وما يأنس به المعسرون) مما جرت به عادتهم من الادم (ويكسونه) مما جرت به عادتهم من الكسوة (وإن كان) الزوج (متوسطا) ويعتبر متوسطه بطول فجر كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (فإندان) أي فالواجب عليه لزوجه مد (ونصف) من طعام من غالب قوت البلد (ويجب) لها (من الادم) الوسط (و) من (الكسوة الوسط) وهو ما بين ما يجب على المومر والمعسر ويجب على الزوج تمليك زوجته الطعام حبا وعليه طحنه وخبره ويجب لها آلة أكل وشرب وطبخ ويجب لها مسكن يليق بها عادة (وإن كانت ممن يخدم مثلها فعليه) أي الزوج (إخراجها) بحرة أو أمة له أو أمة مستأجرة أو بالاتفاق على من يحب الزوجة من حرة أو أمة تخدمه إن رضى الزوج بها (وإن أعسر بنفقتها) أي المستقبلة (فلها) الصبر على أعساره وتنفق على نفسها من مالها وتقترض ويصير ما أنفقته ديناً عليه ولها (فسخ النكاح) وإذا فسخت حصلت المفارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق وأما النفقة الماضية فلا فسخ للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (إن أعسر) زوجها (بالصداق قبل الدخول) بها سواء علمت يساره قبل العقد أم لا

(فصل) في أحكام الحضانة وهي لغة مأخوذة من الحضن بكسر الحاء وهو الجنب لضم الحضنة الطفل اليه وشرعا حفظ من لا يستقل بأمر نفسه عما يؤذيه لعدم تمييزه كطفل وكبير ومجنون (وإذا فارق الرجل زوجته وله منها نفقة أحق بحضانتها) أي بربيتها بما يصلحه بتعهده بطعامه وشرابه وغسل يديه وثوبه وتمرينه وغير ذلك من مصالحه ومؤنة الحضانة على من عليه نفقة الطفل وإذا امتنعت الزوجة من حضانة ولدها انتقلت الحضانة لأمهاتها وتستمر حضانة الزوجة (إلى) مضي (سبع سنين) وعبر بها المصنف لأن

وكل شخصين جرى
القصاص بينهما في
النفس يجري بينهما
في الاطراف وشرائط
وجوب القصاص في
الاطراف بعد الشرائط
المذكورة اثنان الاشتراك
في الاسم الخاص باليمين
باليمين واليسرى باليسرى
وان لا يكون باحد
الطرفين شلل وكل عضو
أخذ من مفصل ففيه
القصاص ولا قصاص
في الجروح الا في
الموضحة

﴿فصل﴾ والدية على
ضربين مغلظة ومخففة
فالمغلظة مائة الابل
ثلاثون حقة وثلاثون
جذعة وأربعون خلفه
في بطونها أولادها
والمخففة مائة من الابل
عشرون حقة وعشرون
جذعة وعشرون بنت
لبون وعشرون ابن
لبون وعشرون بنت
مخاض فان عذمت
الابل انتقل الى قيمتها
وقيل ينتقل الى ألف
دينار واثنى عشر ألف
درهم وان غلظت زيد
عليها الثلث وتغلظ دية
الخطأ في ثلاثة مواضع
اذا قتل في الحرم أو قتل
في الأشهر الحرم أو قتل

بكافر حر ييا كان أو ذميا أو معاهدا ولا يقتل حر برقيق ولو كان المقتول أقرص من القاتل بكبرا أو صغرا وطول
أو قصر مثلا فلا عبرة بذلك (وتقتل الجماعة بالواحد) ان كافأهم وكان فعل كل واحد منهم لو انفراد كان
قاتلا ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في
الاطراف) التي لتلك النفس فكما يشترط في القاتل كونه مكافيا يشترط في القاطع لطف كونه مكافيا وحينئذ
فن لا يقتل بشخص لا يقطع بطرفه (وشرائط وجوب القصاص في الاطراف بعد الشرائط المذكورة)
في قصاص النفس (اثنان) أحدهما (الاشتراك في الاسم الخاص) لاطرف المقطوع وبينه المصنف
بقوله (اليمين باليمين) أي تقطع اليمين مثلا من أذن أو يد أو رجل باليمين من ذلك (واليسرى) مما ذكر
(باليسرى) مما ذكر وحينئذ فلا تقطع يمين يسرى ولا عكسه (و) الثاني (أن لا يكون بأحد الطرفين
شلل) فلا تقطع يد أو رجل صحيحة بشلاء وهي التي لا عمل لها أما الشلاء فتقطع بالصحيحة على المشهور الا
أن يقول عدلان من أهل الخبرة ان الشلاء اذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه العروق ولا تنسد بالحسم
ويشترط مع هذا أن يقنع بهما مستوفيا ولا يطلب إرسال للشلل ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل عضو أخذ)
أي قطع (من مفصل) كرفق وكوع (ففيه القصاص) وما لا مفصل له لا قصاص فيه * واعلم أن
شجاج الرأس والوجه عشرة حارصة بمهمات وهي ماتشق الجلد قليلا ودامية تدمية وباضاعة تقطع اللحم
ومتلاحة تغوص فيه وسمحاق تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم وموضحة توضيح العظم من اللحم وهاشمة
تنكسر العظم سواها وضحة أم لا ومنذلة تنقل العظم من مكان الى مكان آخر وما مومة تبلغ خريطة الدماغ
المسماة أم الرأس ودامعة بغين مججمة تحرق تلك الخريطة وتصل الى أم الرأس واستثنى المصنف من هذه العشرة
ما تضمنه قوله (ولا قصاص في الجروح) أي المذكورة (الا في الموضحة) فقط لا في غيرها من بقية العشرة
﴿فصل﴾ في بيان الدية وهي المال الواجب بالجناية على حر في نفس أو طرف (والدية على ضربين مغلظة
ومخففة) لا ثالث لهما (فالمغلظة) بسبب قتل الذكور الحر المسلم عمدا (مائة من الابل) والمائة مثلية
(ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وسبق معناهما في كتاب الزكاة (وأربعون خلفه) بفتح الخاء المججمة
وكسر الادم وبالفاء وفسرها المصنف بقوله (في بطونها أولادها) والمعنى أن الأربعين حوامل ويثبت
جلها بقول أهل الخبرة بالابل (والمخففة) بسبب قتل الذكور لغير المسلم (مائة من الابل) والمائة خمسة
(عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض) ومتى
وجبت الابل على قاتل أو عاقلة أخذت من ابل من وجبت عليه وان لم يكن له ابل فتؤخذ من غالب ابل بلدة
بلدى أو قبيلة بدوى فان لم يكن في البلدة أو القبيلة ابل فتؤخذ من غالب ابل أقرب البلاد أو القبائل الى موضع
المؤدى (فان عذمت الابل انتقل الى قيمتها) وفي نسخة أخرى فان أعوزت الابل انتقل الى قيمتها هذا
ما في القول الجديد وهو الصحيح (وقيل) في القديم (ينتقل الى ألف دينار) في حق أهل الذهب (أو)
ينتقل الى (اثنى عشر ألف درهم) في حق أهل الفضة وسواء فيما ذكر الدية المغلظة والمخففة (وان غلظت)
على القديم (زيد عليها الثلث) أي قدره في الدنانير ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دينارا وثلاث ديسر
وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (وتغلظ دية الخطأ في ثلاثة مواضع) أحدها (اذا قتل في الحرم) أي حرم
مكة أو القتل في حرم المدينة أو القتل في حال الاحرام فلا تغليظ فيه على الاصح والثاني مذکور في قول المصنف
(أو قتل في الأشهر الحرم) أي ذى القعدة وذى الحجة والمحرم ورجب والثالث مذکور في قوله (أو قتل)
قريبا له (ذارحم محرم) بسكون المهملة فان لم يكن الرحم محرما له كبنت العم فلا تغليظ في قتلها (ودية
للرأة) واختمى المشكل (على النصف من دية الرجل) نفسا ورجلا في دية حرة مسامة في قتل عمدا وشبه عمدا
خسون من الابل خمسة عشر حقة وخسة عشر جذعة وعشرون خلفه بالا حوامل وفي قتل خطأ عشر بنات

مخاض وعشر بنت لبون وعشر بنى لبون وعشر حقائق وعشر جذاع (ودية اليهودى والنصراني) والمستأمن والمعاهد (ثلث دية المسلم) نفسا وجرحا (وأما المجومى ففيه ثلثا عشر دية المسلم) وأخسر منه ثلث خمس دية المسلم (وتكمل دية النفس) وسبق انها مائة من الابل (فى قطع) كل من (اليدى والرجلين) فيجب فى كل يدا ورجل خمسون من الابل وفى قطعهما مائة من الابل (و) تكمل الدية فى قطع (الانف) أى فى قطع مالان منه وهو المارن وفى قطع كل من طرفيه والخاصر ثلث دية (و) تكمل الدية فى قطع (الاذنين) أو قلعهما بغير ايضاح فان حصل مع قلعهما ايضاح وجب أرشه وفى كل أذن نصف دية ولا فرق فيما ذكر بين أذن السميع وغيره ولو أيس الاذنين بجناية عليهما ففيهما دية (والعينين) وفى كل منهما نصف دية وسواء فى ذلك عين أحول أو عور أو عمش (و) فى (الجفون الأربعة) فى كل جفن من أربع دية (واللسان) لناطق سليم الذوق ولو كان اللسان لالتهغ وأرت (والشفيتين) وفى قطع احدهما نصف دية (وذهب الكلام) كله وفى ذهب بعضه بقسطه من الدية والحروف التى توزع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفا فى لغة العرب (وذهب البصر) أى اذهابه من العينين أما اذهابه من أحدهما ففيه نصف دية ولا فرق فى العين بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ وطفل (وذهب السمع) من الاذنين وان نقص من أذن واحدة سدت وضبط منتهى سماع الاخرى ووجب قسط التفاوت وأخذ بنسبته من تلك الدية (وذهب الشم) من المنخرين وان نقص الشم وضبط قدره ووجب قسطه من الدية والاخكومة (وذهب العقل) فان زال بجرح على الرأس له أرش مقدر أو حكمومة وجبت الدية مع الارش (والذكر) السليم ولو ذكر صغير وشيخ وعنين وقطع الحشفة كالدكر فى قطعها وحدها دية (والاثنتين) أى البيضتين ولو من عنين ومحبوب وفى قطع احدهما نصف دية (وفى الموضحة) من الذكر الحر المسلم (و) فى (السن) منه (خمس من الابل وفى) اذهاب (كل عضو لا منفعة فيه حكمومة) وهى جزء من الدية نسبتة الى دية النفس نسبة تقصها أى الجناية من قيمة المجنى عليه لو كان رقيقا بصفاته التى هو عليها فلو كانت قيمة المجنى عليه بجناية على يده مثلا عشرة وبدونها تسعة فالنقص عشر فيجب عشر دية النفس (ودية العبد) المعصوم (قيمتة) والامة كذلك ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر ولو قطع ذكر عبد أو ثياه وجبت قيمتان فى الاظهر (ودية الجنين الحر) المسلم تبعاً لحد أبويه ان كانت امه معصومة حال الجناية (غرة) أى نسمة من الرقيق (عبد أو أمة) سليم من عيب مبيع ويشترط بلوغ الغرة نصف عشر الدية فان فقدت الغرة وجب بدلها وهو خمسة أبغرة ونجب الغرة على عاقلة الجاني (ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه) يوم الجناية عليها ويكون ما وجب لسيدها ويجب فى الجنين اليهودى والنصراني غرة كثلث غرة مسلم وهو يعبر وثلثا يعبر

فصل فى أحكام القسامة وهى إيمان الدماء * (واذا اقترن بدعوى الدم لوث) بمائة وهو لغة الضعف وشرا قرينة تدل على صدق المدعى بان توقع تلك القرينة فى القلب صدقه والى هذا أشار المصنف بقوله (يقع به فى النفس صدق المدعى) بان وجد قتل أو بعضه كراهة فى محلة منفصلة عن بلد كبير كفى الروضة وأصلها أو وجد فى قرية كبيرة لا عداؤه ولا يشاركهم فى القرية غيرهم (حلف المدعى خمسين يمينا) ولا يشترط موالاته على المذهب ولو تخلل بين الايمان جنون من الخالف أو انغماء منه بنى بعد الافاقة على ماضى منها ان لم يعزل القاضي الذى وقعت القسامة عنده فان عزل وولى غيره وجب استئنافها (و) اذا حلف المدعى (استحق الدية) ولا تقع القسامة فى قطع طرف (وان لم يكن هناك لوث فاليمين على المدعى عليه) فيحلف خمسين يمينا (وعلى قاتل النفس المحرمة) عمدا أو خطأ أو شبه عمد (كفارة) ولو كان القاتل صبيا أو مجنونا فيعتق الولي عنهما من مالهما والكفارة (عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة) أى الخلة بالعمل والكسب (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين) باطلال (متتابعين) بنية الكفارة ولا يشترط نية التتابع

ودية اليهودى والنصراني
ثلث دية المسلم وأما
المجومى ففيه ثلثا عشر
دية المسلم وتكمل دية
النفس فى قطع اليدى
والرجلين والانف
والاذنين والعينين
والجفون الأربعة
واللسان والشفيتين
وذهب الكلام وذهب
البصر وذهب السمع
وذهب الشم والعقل
والذكر والاثنتين
وفى الموضحة والسن
خمس من الابل وفى كل
عضو لا منفعة فيه حكمومة
ودية العبد قيمته ودية
الجنين الحر غرة عبد
أو أمة ودية الجنين
لرقيق عشر قيمة أمه
فصل واذا اقترن
بدعوى الدم لوث يقع
به فى النفس صدق
المدعى حلف المدعى
خمسين يمينا واستحق
الدية وان لم يكن هناك
لوث فاليمين على المدعى
عليه وعلى قاتل النفس
المحرمة كفارة عتق
رقبة مؤمنة سليمة من
العيوب المضرة فان لم
يجد فصيام شهرين
متتابعين

في الاصح فان عجز المكفر عن صوم شهرين لهرم أو لحقه بالصوم مقشدة شديدة أو خاف زيادة المرض كفر باطعام ستين مسكينا أو فقيرا يدفع لسكل واحد منهم مدامن طعام يجزئ في الفطرة ولا يعلم كافرا ولا هاشميا ولا مطلقيا

(كتاب) أحكام (الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لمنعها من ارتكاب الفواحش وبدأ المصنف من الحدود بحد الزنا المذكور في أثناء قوله (والزاني على ضربين محصن وغير محصن فالحصن) وسياق قريبا أنه البالغ العاقل الحر الذي غيب حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبل في نكاح صحيح (حده الرجم) بحجارة معتدلة لا بحصى صغيرة ولا بصخر (وغير المحصن) من رجل أو امرأة (حده مائة جلدة) سميت بذلك لاتصالها بالجلد (وتغريب عام إلى مسافة القصر) فأكثر برأى الامام وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني لامن وصوله مكان التغريب والاولى أن يكون بعد الجلد (وشرائط الاحصان أربع) الاول والثاني (البلوغ والعقل) فلا حد على صبي ومجنون بل يؤدبان بما يجزى جرهما عن الوقوع في الزنا (و) الثالث (الحرية) فلا يكون الرقيق والمبعض والمكاتب وأم الولد محصنا وإن وطئ كل منهم في نكاح صحيح (و) الرابع (وجود الوطء) من مسلم أو ذمي (في نكاح صحيح) وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح وأراد بالوطء تغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها بقبل وخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد فلا يحصل به التحصين (والعبد والامة أحدهما نصف حد الحر) فيحد كل منهما خمسين جلدة ويعرب نصف عام ولو قال المصنف ومن فيه رقب حده

الح كان أولى ليعم المكاتب والمبعض وأم الولد (وحكم اللواط واثنان البهائم حكم الزنا) فمن لاط بشخص بأن وطنه في دبره حد على المذهب ومن أتى بهيمة حد كما قال المصنف لكن الراجح أنه يعزر (ومن وطئ) أجنبية (فيما دون الفرج عزر ولا يباغ) الامام (بالتعزير أدنى الحدود) فان عزر عبد أوجب أن ينقص في تعزيره عن عشرين جلدة أو عزر حرا أوجب أن ينقص في تعزيره عن أربعين جلدة لأنه أدنى حد لكل منهما (فصل) في بيان أحكام القذف وهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا على جهة التعيير لتخرج الشهادة بالزنا (وإذا قذف) بذال مهجة (غيره بالزنا) كقوله زيت (فعليه حد القذف) ثمانين جلدة كما سيأتي هذا ان لم يكن القاذف أباً أو أما وان عليا كما سيأتي (ثمانية شرائط ثلاثة) وفي بعض النسخ ثلاث (منها) في القاذف وهو أن يكون بالغاً عاقلاً فالصبي والمجنون لا يحدان بقذفهما شخصاً (وأن لا يكون والداً للمقذوف) فلا قذف الأب والأم وان علولده وان سفل لا حد عليه (وخمسة في المقذوف وهو أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً حراً عفيفاً) عن الزنا فلا حد بقذف الشخص كافراً أو صغيراً أو مجنوناً أو رقيقاً أو زانياً (ويحد الحر) القاذف (ثمانين) جلدة (و) يحد (العبد أربعين) جلدة (ويسقط) عن القاذف (حد القذف بثلاثة أشياء) أحدها (إقامة البيعة) سواء كان المقذوف أجنبياً أو زوجة والثاني مذكور في قوله (أو اللعان في حق الزوجة) وسبق بيانه في قول المصنف فصل وإذا رمى الرجل الخ

(فصل) في أحكام الاشربة وفي الحد المتعلق بشربها * (ومن ضرب خرا) وهي المتخذة من عصير العنب (أو شرباً مسكراً) من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب (يحد) ذلك الشارب ان كان حراً (أربعين) جلدة وان كان رقيقاً عشرين جلدة (ويجوز أن يبلغ) الامام (به) أي حد الشرب (ثمانين) جلدة والزيادة على أربعين في حر وعشرين في رقيق (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على ماذ كرحد وعلى هذا يمتنع النقص عنها (ويجب) الحد (عليه) أي شارب المسكر (بأحد أمرين بالبيعة) أي رجلين يشهدان بشرب ماذ ذكر (أو الاقرار) من الشارب بأنه شرب مسكراً فلا يحد بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة امرأتين ولا يمين مردودة ولا بعلم القاضي ولا بعلم غيره (ولا يحد) أيضا الشارب

والزاني على ضربين محصن وغير محصن فالحصن حده الرجم وغير المحصن حده مائة جلدة وتغريب عام إلى مسافة القصر وشرائط الاحصان أربع البلوغ والعقل والحرية ووجود الوطء في نكاح صحيح والعبد والامة أحدهما نصف حد الحر وحكم اللواط واثنان البهائم حكم الزنا ومن وطئ فيما دون الفرج عزر ولا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود

(فصل) وإذا قذف غيره بالزنا فعليه حد القذف ثمانية شرائط ثلاثة منها في القاذف وهو أن يكون بالغاً عاقلاً وأن لا يكون والداً للمقذوف وخمسة في المقذوف وهو أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً حراً عفيفاً ويحد الحر ثمانين والعبد أربعين ويسقط حد القذف بثلاثة أشياء إقامة البيعة أو عفو المقذوف أو اللعان في حق الزوجة (فصل) ومن شرب خراً أو شرباً مسكراً يحد أربعين ويجوز أن يبلغه ثمانين على وجه التعزير ويجب عليه بأحد أمرين بالبيعة أو الاقرار ولا يحد

بالتى والاستسكاه

(فصل) وقطع يد السارق بثلاثة شرائط أن يكون بالغاً عاقلاً وأن يسرق لصاً بقيمة ربع دينار من حرز مثله لا ملك له فيه ولا شبهة في مال المسروق منه وقطع يده اليمنى من مفصل الكوع فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى فإن سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى فإن سرق رابعاً قطعت رجله اليمنى فإن سرق بعد ذلك عزرو قبل يقتل صبرا

(فصل) وقطاع الطريق على أربعة أقسام ان قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا فإن قتلوا وأخذوا المال قتلوا وأصلبوا وان أخذوا المال ولم يقتلوا تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف فإن أخاها السبيل ولم يأخذوا مالا ولم يقتلوا حبسوا وعزروا ومن تاب منهم قبل القدرة عليه سقطت عنه الحدود وأخذ بالحقوق (فصل) ومن قصد باذى في نفسه أو ماله أو حريمه فقاتل عن ذلك ذلك وقتل فلا ضمان عليه وعلى راكب الدابة ضمان

(بالتى والاستسكاه) أى بان يشم منه رائحة الخمر

(فصل) فى أحكام قطع السرقة * وهى لغة أخذ مال خفية وشراً أخذه خفية ظاهراً من حرز مثله (وقطع يد السارق بثلاثة شرائط) وفى بعض النسخ بست شرائط (أن يكون) السارق (بالغاً عاقلاً) مختاراً مسلماً كان أو ذمياً فلا قطع على صبي ومجنون ومكره ويقطع مسلم وذمى بمال مسلم وذمى وأما المعاهد فلا قطع عليه فى الظاهر وما تقدم شرط فى السارق وذكر المصنف شرط القطع بالنظر للمسروق فى قوله (وأن يسرق لصاً بقيمة ربع دينار) أى خالصاً مضروباً أو يسرق قناراً مغشوشاً يبلغ خالصه ربع دينار مضروباً أو قيمته (من حرز مثله) فإن كان المسروق بصحراء أو مسجداً أو شارعاً اشترط فى إحرازه دوام اللحاظ وإن كان بحصن كبيت كفى لحاظ معتاد فى مثله وثوب ومتاع وضعه شخص بقربه بصحراء مثلاً للاحظه بنظره له وقتافو قتلوا لم يكن هناك ازدحام طارقين فهو محرز ولا فلاو شرط الملاحظة قدرته على منع السارق ومن شروط المسروق ما ذكره المصنف فى قوله (لا ملك له فيه ولا شبهة) أى للسارق (فى مال المسروق منه) فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع للسارق ولا بسرقة رفيق مال سيده (وقطع) من السارق (يده اليمنى من مفصل الكوع) بعد خلعهما منه بحبل يجرب بعنف وإنما تقطع اليمنى فى السرقة الاولى (فإن سرق ثانياً) بعد قطع اليمنى (قطعت رجله اليسرى) بحديدة ماضية دفعة واحدة بعد خلعهما من مفصل القدم (فإن سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى) بعد خلعهما (فإن سرق رابعاً قطعت رجله اليمنى) بعد خلعهما من مفصل القدم كما فعل باليسرى ويغمس محل القطع بزيث وأودهن فلى (فإن سرق بعد ذلك) أى بعد الرابعة (عزرو قبل يقتل صبراً) وحديث الأمر بقتله فى المرة الخامسة منسوخ

(فصل) فى أحكام قاطع الطريق * وسمى بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه وهو مسلم مكافله شوكة فلا يشترط فيه ذكورة ولا عدد فخرج بقاطع الطريق المختلس الذى يتعرض لأخذ القافلة ويعتمد الحرب (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) الاول مذكور فى قوله (ان قتلوا) أى عمداً عدواً أو نكاحاً يكافؤونه (ولم يأخذوا المال قتلوا) حتماً وان قتلوا خطأ أو شبه عمد أو من لم يكافؤوه لم يقتلوا والثانى مذكور فى قوله (فان قتلوا وأخذوا المال) أى نصاب السرقة فأكثر (قتلوا وأصلبوا) على خشبة ونحوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم والثالث مذكور فى قوله (وان أخذوا المال ولم يقتلوا) أى نصاب السرقة فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه (تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أى تقطع منهم أولاً اليد اليمنى والرجل اليسرى فإن عادوا فبسرهم ويمناهم يقطعان فإن كانت اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة اكتفى بالموجودة فى الأصح والرابع مذكور فى قوله (فان أخافوا) المارين فى (السبيل) أى الطريق (ولم يأخذوا) منهم (مالا ولم يقتلوا) نفساً (حبسوا) فى غير موضعهم (وعزروا) أى حبسهم الامام وعزروهم (ومن تاب منهم) أى قاطع الطريق (قبل القدرة) من الامام (عليه سقطت عنه الحدود) أى العقوبات المختصة بقاطع الطريق وهى تحميم قتله وصلبه وقطع يده ورجله ولا يسقط باقى الحدود التى لله تعالى كزنا ومرة بعد التوبة وفهم من قوله (وأخذ) بضم أوله (بالحقوق) أى التى تتعلق بالآدميين كقتصاص وحد قذف ورد مال أنه لا يسقط شئ منها عن قاطع الطريق بتوبته وهو كذلك

(فصل) فى أحكام الصيال وأتلاف البهائم * (ومن قصد) بضم أوله (بأذى فى نفسه أو ماله أو حريمه) بأن صال عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو قتل أو وطء حريمه (فقاتل عن ذلك) أى عن نفسه أو ماله أو حريمه (وقتل) الصائل على ذلك دفعاً لصياله (فلا ضمان عليه) بقصاص ولادية ولا كفارة (وعلى راكب الدابة) سواء كان مالكها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها (ضمان)

ما أنلفته دابته) سواء كان الائلاف يده أو رجلها أو غير ذلك ولو بالتأورات بطريق فتاف بذلك نفس أو مال فلا ضمان

﴿فصل﴾ في أحكام البغاة * وهم فرقة مسامون مخالفون للإمام العادل ومفرد البغاة باغ من البغي وهو الظلم (ويقاتل) بفتح ما قبل آخره (أهل البغي) أي يقاتلهم الإمام (بثلاث شرائط) أحدها (أن يكونوا في منعة) بأن يكون لهم شوكة بقوة وعدد وعطاع فيهم وإن لم يكن المطاع اماماً نصوباً بحيث يحتاج الإمام العادل في ردهم لطاعته إلى كلفة من بذل مال وتحصيل رجال فإن كانوا أفراداً يسهل ضبطهم فليسوا بغاة (و) الثاني (أن يخرجوا عن قبضة الإمام) العادل ما بتركه لا تقديراً بمنع حق توجه عليهم سواء كان الحق مالياً أو غيره كحد وقصاص (و) الثالث (أن يكون لهم) أي للبغاة (تأويل سائغ) أي محتمل كما عبر به بعض الاححاب بمطالبة أهل صفين بدم عثمان حيث اعتقدوا أن علياً رضي الله عنه يعرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر بل صاحبه معاند ولا يقاتل الإمام البغاة حتى يبعث اليهم رسولا أميناً فطنا يسألهم ما يكرهونه فإن ذكر واليه مظلمة هي السبب في امتناعهم عن طاعته أزالها وإن لم يذكر وأشباه أو أصروا بعد إزالة المظلمة على البغي نصحهم ثم أعلمهم بالقتال (ولا يقتل أسيرهم) أي البغاة فإن قتله شخص عادل فلا قصاص عليه في الاصح ولا يطلق أسيرهم وإن كان صبياً أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم الآن يطيع أسيرهم مختاراً بمتابعته للإمام (ولا يغنم ما لهم) ويرد سلاحهم وخيلهم اليهم إذا انقضى الحرب وأمنت غائلتهم بتفرقهم أو ردهم للطاعة ولا يقاتلون بعضهم كناراً أو من جنين الضرورة فيقاتلون بذلك كان قاتلونا به أو أحاطوا بنا (ولا يذفع على جريحهم) والتدفيف تميم القتل ونجيلة

﴿فصل﴾ في أحكام الردة * وهي أخش أنواع الكفر ومعناها لغة الرجوع عن الشيء إلى غيره وشرعاً قطع الاسلام بنية كفر أو قول كفر أو فعل كفر كسجود لصنم سواء كان على جهة الاستهزاء والعناد أو الاعتقاد بمن اعتقد حدوث الصانع (ومن ارتد عن الاسلام) من رجل أو امرأة كمن أنكر وجود الله أو كذب رسولا من رسل الله أو حلل محرماً بالاجاع كالزنا وشرب الخمر أو حرم حلالاً بالاجاع كالنكاح والبيع (استيب) وجوباً في الحال في الاصح فيها ومقابل الاصح في الاولى أنه ليس الاستيبة وفي الثانية أنه يعمل (ثلاثاً) أي إلى ثلاثة أيام (فإن تاب) بعوده إلى الاسلام بأن يقر بالشهادتين على الترتيب بأن يؤمن بالله ولا ثم رسوله فإن عكس لم يصح كما قاله النووي في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء (والا) أي وإن لم ينب المرتد (قتل) أي قتله الإمام إن كان حراً بضرب عنقه لا باجراق ونحوه فإن قتله غير الإمام عزز وإن كان المرتد رقيقاً جاز للسيد قتله في الاصح * ثم ذكر المصنف حكم الغسل وغيره في قوله (ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في ريع العبادات وأما المصنف فقد ذكره هنا فقال

﴿فصل﴾ وتارك الصلاة * المعهودة الصادقة بأحدى الخمس (على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكلف (غير معتقد لوجوبها حكمه) أي التارك لها (حكم المرتد) وسبق قريبا بيان حكمه (والثاني أن يتركها كسلاً) حتى يخرج وقتها حال كونه (معتقداً لوجوبها فيستتاب فإن تاب وصلى) وهو تفسير للتوبة (والا) أي وإن لم ينب (قتل حداً) لا كفراً (وكان حكمه حكم المسلمين) في الدفن في مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم المسلمين أيضاً في الغسل والتكفين والصلاة عليه والله أعلم

﴿كتاب﴾ أحكام الجهاد

وكان الأمر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده فلا كفار حالان

ما أنلفته دابته

﴿فصل﴾ ويقاتل أهل البغي بثلاث شرائط أن يكونوا في منعة وأن يخرجوا عن قبضة الإمام وأن يكون لهم تأويل سائغ ولا يقتل أسيرهم ولا يغنم ما لهم ولا يذفع على جريحهم

﴿فصل﴾

ومن ارتد عن الاسلام استيب ثلاثاً فإن تاب والاقتل ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين

﴿فصل﴾ وتارك الصلاة على ضربين أحدهما أن يتركها غير معتقد لوجوبها حكمه حكم المرتد والثاني أن يتركها كسلاً معتقداً لوجوبها فيستتاب فإن تاب وصلى والاقتل حداً وكان حكمه حكم المسلمين ﴿كتاب الجهاد﴾

أحدهما أن يكونوا يبلادهم فالجهاد فرض كفاية على المسلمين في كل سنة فإذا فعلهم فيه كفاية سقط
الخرج عن الباقي والثاني أن يدخل الكفار بلدة من بلاد المسلمين أو يزلوا قريباً منها فالجهاد حينئذ فرض
عين عليهم فيلزم أهل ذلك البلد الدفع للكفار بما يمكن منهم (وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال) أحدها
(الاسلام) فلا جهاد على كافر (و) الثاني (البالوغ) فلا جهاد على صبي (و) الثالث (العقل) فلا جهاد
على مجنون (و) الرابع (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو امرأة سيده ولا مبعوض ولا مدبر ولا مكاتب
(و) الخامس (الذكورية) فلا جهاد على امرأة وخشي مشكل (و) السادس (الصحة) فلا جهاد على
مريض عرض يمنعه عن قتال وركوب الابل بشقة شديدة كحصى مطبقة (و) السابع (الطاقة على القتال) أي
فلا جهاد على أقطع يذم مثلاً ولا على من عدم أهبة القتال كسلاح وركوب ونفقة (ومن أمر من الكفار
فعلى ضريين ضرب) لا تخيير فيه للإمام بل (يكون) وفي بعض النسخ بدل يكون يصير (رقيقاً بنفس
السبي) أي الأخذ (وهم الصبيان والنساء) أي صبيان الكفار ونسأؤهم ويلحق بما ذكر الخنثاء والمجانين
وخرج بالكفار نساء المسلمين لأن الأمر لا يتصور في المسلمين (وضرب لا يرق بنفس السبي وهم)
الكفار الأصليون (الرجال البالغون) الأحرار العاقلون (والإمام مخير فيهم بين أربعة أشياء) أحدها
(القتل) بضرب رقبة لا تحريق ولا تفریق مثلاً (و) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق
كبقيّة أموال الغنيمة (و) الثالث (المن) عليهم بتخليه سبيلهم (و) الرابع (الفدية) إما بالمال أو بالرجال
أي الأسرى من المسلمين ومال فدائهم كبقية أموال الغنيمة ويجوز أن يفادي مشرك واحد بمسلم أو
أكثر ومشركون بمسلم (يفعل) الإمام (من ذلك ما فيه المصلحة) للمسلمين فإن خفي عليه الاحتياط حسبهم
حتى يظهر له الاحتياط فيفعله وخرج بقولنا سابقاً الأصليون الكفار غير الأصليين كالمتردين فيطالبهم الإمام
بالاسلام فإن امتنعوا قتلهم (ومن أسلم) من الكفار (قبل الأمر) أي أمر الإمام له (أحرز ماله ودمه وصغار
أولاده) عن السبي وحكم بإسلامهم تبعاً له بخلاف البالغين من أولاده فلا يعصمهم اسلام أبيهم واسلام الجد
يعصم أيضاً الولد الصغير واسلام الكافر لا يعصم زوجته عن استرقاقها ولو كانت حاملاً فإن استرقت انقطع
نكاحه في الحال (ويحكم للسبي بالاسلام عند وجود ثلاثة أسباب) أحدها (أن يسلم أحد أبويه) فيحكم
باسلامه تبعاً لهما وأما من بلغ مجنوناً أو بلغ عاقلاً من جن فكالسبي والسبب الثاني مذكور في قوله (أو يسبيه
مسلم) حال كون السبي (منفرداً عن أبويه) فإن سبي السبي مع أحد أبويه فلا يتبع السبي السابق له ومعنى
كونه مع أحد أبويه أن يكون في جيش واحد وغنيمة واحدة لأن مالكمها يكون واحداً ولو سباه ذمى وجله
إلى دار الاسلام لم يحكم بإسلامه في الأصح بل هو على دين السابق له والسبب الثالث مذكور في قوله (أو
يوجد) أي السبي (لغير دار الاسلام) وإن كان فيها أهل ذمة فإنه يكون مسلماً وكذلك لو وجد في دار
كفار وفيها مسلم

(فصل في بيان أحكام السلب وقسم الغنيمة) (ومن قتل قتيلاً أعطى سلبه) بفتح اللام بشرط كون
القاتل مسلماً ذكرنا كان أو أتي حراً أو عبداً شرطه الإمام له أولاً والسلب ثياب القتيل التي عليه والخلف
والزان وهو خف بلا قدم يلبس للساق فقط وآلات الحرب والركوب الذي قاتل عليه أو أمسكه بعنانه
والسرج والبهائم ومقود الدابة والسوار أو الطوق والمنطقة وهي التي يشد بها الوسط والخاتم والنفقة التي معه
والجنينة التي تقدم معه وإنما يستحق القاتل سلب الكافر إذا غر بنفسه حال الحرب في قتله بحيث يكفي
بركوب هذا الفرر شر ذلك الكافر فلا قتله وهو أسير أو نائم أو قتله بعد أن هزم الكفار فلا سلب له وكفاية
شر الكافر أن يزل لامتناعه كأن يفقأ عينيه أو يقطع يديه أو رجله * والغنيمة لغتاً مأخوذة من الغنم وهو
الربح وشرعاً المال الحاصل للمسلمين من كفار أهل حرب بقتال وإجفاف خيل أو ابل وخرج بأهل

وشرائط وجوب الجهاد
سبع خصال الاسلام
والبالوغ والعقل والحرية
والذكورية والصحة
والطاقة على القتال ومن
أمر من الكفار فعلى
ضريين ضرب يكون
رقيقاً بنفس السبي
وهم الصبيان والنساء
وضرب لا يرق بنفس
السبي وهم الرجال
البالغون والإمام مخير
فيهم بين أربعة أشياء
القتل والاسترقاق
والمن والفدية بالمال
أو بالرجال يفعل من
ذلك ما فيه المصلحة
ومن أسلم قبل الأمر
أحرز ماله ودمه وصغار
أولاده

ويحكم للسبي بالاسلام
عند وجود ثلاثة أسباب
أن يسلم أحد أبويه أو
يسبيه مسلم منفرداً عن
أبويه أو يوجد لغيره
في دار الاسلام

(فصل في) ومن قتل
قتيلاً أعطى سلبه

الحرب المال الحاصل من المرتدين فإنه فيء لا غنيمة (وتقسم الغنيمة بعد ذلك) أي بعد اخراج السلب منها (على خمسة أخماس فيعطى أربعة أخماسها) من عقار ومتقول (لمن شهد) أي حضر (الوقعة) من الغنائم بنية القتال وإن لم يقاتل مع الجيش وكذا من حضر لابنية القتال وقاتل في الاظهر ولا يفتى لمن حضر به انهاء القتال (ويعطى للفارس) الحاضر الوقعة وهو من أهل القتال بفارس مهيأ للقتال عليه سواء قاتل أم لا (ثلاثة أسهم) سهمين لفارس وسهماً ولا يعطى الفارس واحد ولو كان معه فراس كثيرة (وللراجل) أي المقاتل على رجله (سهم) واحد (ولا يسهم الا لمن) أي شخص (استكملت فيه خمس شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية) فان اخل شرط من ذلك رضى له ولم يسهم له) أي لمن اخل فيه الشرط اما لكونه صغيراً أو مجنوناً أو قيقاً أو أفتى أو ذمي أو الرضخ لغة العطاء القليل وشرعائى دون سهم يعطى للراجل ويحتج بالامام في قدر الرضخ بحسب رأيه فيزيد المقاتل على غيره والاكثر قتالا على الأقل قتالا ومحل الرضخ الاخماس الاربعة في الاظهر والثاني محل أصل الغنيمة (ويقسم الخمس) الباقي بعد الاخماس الاربعة (على خمسة أسهم سهم) منه (لرسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو الذي كان له في حياته (بصرف بعده للمصالح) المتعلقة بالمسلمين كالقضاة الحكيم في البلاد أما قضاة العسكرية فزقون من الاخماس الاربعة كما قاله الماوردي وغيره وكسدا الثغور وهي المواضع المخوفة من أطراف بلاد المسلمين الملاصقة لبلادنا والمراد سد الثغور بالرجال وآلات الحرب ويقدم الهم من المصالح فالاهم (وسهم لنزوى القربى) أي قري رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهم بنوهائهم وبنو المطلب) يشترك في ذلك الذكر والاتي والغنى والتفكير يفضل الذي كرم فيعطى مثل حظ الاثني عشر (وسهم لليتامى) المسلمين جمع يتيم وهو صغير لا أب له سواء كان الصغير ذكراً أو أنثى له جداً ولا تقتل أبوه في الجهاد أولاً ويشترط فقر اليتم (وسهم للمساكين وسهم لآبناء السبيل) وسبق بيانهما قبيل كتاب الصيام

﴿فصل﴾ في قسم الفيء على مستحققيه والفيء لغة مأخوذ من فاء اذا رجع ثم استعمل في المال الراجع من الكفار الى المسلمين وشرعاً هو مال حصل من كفار بلا قتال ولا إيجاف خيل ولا ابل كالجزية وعشر التجارة (ويقسم مال الفيء على خمس فرق بصرف خمسة) يعني الفيء (على من) أي الخمسة الذين (يصرف عليهم خمس الغنيمة) وسبق قريبيان الخمسة (ويعطى أربعة أخماسها) وفي بعض النسخ أخماسه أي الفيء (للقائلة) وهم الاجناد الذين عينهم الامام للجهاد وأثبت أسماءهم في ديوان المرتزقة بعد انصافهم بالاسلام والتكليف والحرية والصحة فيفرق الامام عليهم الاخماس الاربعة على قدر حاجاتهم فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن عياله اللازمة نفقتهم وما يكفيهم فيعطيه كفايتهم من نفقة وكسوة وغير ذلك ويراعى في الحاجة الزمان والسكان والرخص والغلاء وأشار المصنف بقوله (وفي مصالح المسلمين) إلى أنه يجوز للامام أن يصرف الفاضل عن حاجات المرتزقة في مصالح المسلمين من اصلاح الحصون والثغور ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح

﴿فصل﴾ في أحكام الجزية وهي لغة اسم لخراج مجعول على أهل الذمة سميت بذلك لانها جرت عن القتل أي كفت عن قتلهم وشرعاً ما يلتزمه كافر بعقد مخصوص ويشترط أن يعقده الامام أو نائبه لا على جهة التأييد فيقول أقررتكم بدار الاسلام غير الحجاز وأذنت في اقامتكم بدار الاسلام على أن تبذلوا الجزية وتقدوا بالحكم الاسلام ولو قال الكافر للامام ابتداء أقررتكم بدار الاسلام كفى (وشرائط وجوب الجزية خمس خصال) أحدها (البلوغ) فلا جزية على الصبي (و) الثاني (العقل) فلا جزية على مجنون أطبق جنونه فان تقطع جنونه قليلاً كساعة من شهر لزمته الجزية أو تقطع جنونه كثيراً من ذلك كيوم مجنون فيه ويوم يفيق فيه لفقت أيام الافاقة فان بلغت سنة وجب جزيتها (و) الثالث (الحرية) فلا جزية على

وتقسم الغنيمة بعد ذلك على خمسة أخماس فيعطى أربعة أخماسها لمن شهد الوقعة ويعطى للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم ولا يسهم الا لمن استكملت فيه خمس شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية فان اخل شرط من ذلك رضى له ولم يسهم له ويقسم الخمس على خمسة أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم بصرف بعده للمصالح وسهم لنزوى القربى وهم بنوهائهم وبنو المطلب وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لآبناء السبيل

﴿فصل﴾ ويقسم مال الفيء على خمس فرق يصرف خمسة على من يصرف عليهم خمس الغنيمة ويعطى أربعة أخماسها للمقاتلة وفي مصالح المسلمين

رفيق ولا على سيده أيضا والمكاتب والمدير والمبعض كالرفيق (و) الرابع (الذكورية) فلا جزية على امرأة وخشني فان كانت ذكورية اخذت منه الجزية للسنين الماضية كما تحته النوى في زيادة الروضة وجرمه في شرح المذهب (و) الخامس (أن يكون) الذي تعقده الجزية (من أهل الكتاب) كاليهودي والنصراني (أو بمن له شبهة كتاب) وتعقد أيضا لأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ أو شككتنا في وقته وكذا تعقد لمن أحد أبويه وثني والآخر كتابي ولزاعم التمسك بصحف ابراهيم المنزلة عليه أو بزور داود المنزل عليه (وأقل) ما يجب في (الجزية) على كل كافر (دينار في كل حول) ولا حدًا لكثر الجزية (ويؤخذ) أي يسن للإمام أن يما كس من عقدت له الجزية وحينئذ يؤخذ (من المتوسط) الحال (ديناران ومن المومر أربعة دنانير) استحبابا إذا لم يكن كل منهما مسفيها فان كان سفيا لم يما كس الامام ولي السفية والعبرة في المتوسط واليسار بآخر الحول (ويجوز) أي يسن للإمام إذا صالح الكفار في بلادهم لا في دار الاسلام (أن يشترط عليهم الضيافة) لمن يربهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلا) أي زائدا (عن مقدار) أقل (الجزية) وهو دينار كل سنة ان رضوا بهذه الزيادة (ويضمن عقد الجزية) بعد صحتة (أربعة أشياء) أحدها (أن يؤدوا الجزية) وتؤخذ منهم برفق كما قال الجمهور لأعلى وجه الاهانة (و) الثاني (أن تجرى عليهم أحكام الاسلام) فيضمنون ما يتلفونه على المسلمين من نفس ومال وان فعلوا ما يعتقون تحريمه كالزنا أقيم عليهم الحد (و) الثالث (أن لا يذكروا دين الاسلام الا بخبر) الرابع (أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين) أي بان أو ما من يطلع على عورات المسلمين وينقلها الى دار الحرب ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم نفسا ومالا وان كانوا في بلدنا أو في بلد مجاور لنا لم نماندفع أهل الحرب عنهم (ويعرفون بلبس الغيار) بكسر الغين المججمة وهو تغيير اللباس وأن يحيط الذمي على ثوبه شيئا يخالفون ثوبه ويكون ذلك على الكتف والاولى باليهودي الاصفر والنصراني الازرق والمجوسي الاسود والأحمر وقول المصنف ويعرفون عبرة النوى أيضا في الروضة تبعاً لأصلها كنه في المنهاج قال دؤمر أي الذمي ولا يعرف من كلامه أن الامر للوجوب أو للندب لكن مقتضى كلام الجمهور الأول وعطف المصنف على الغيار قوله (وشد الزنار) وهو برأى مججمة خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب ولا يكتفى جعله تحتها (ويمنعون من ركوب الخيل) النفيسة وغيرها ولا ينعون من ركوب الجبر ولو كانت نفيسة ويمنعون من اماعهم المسلمين قول الشريك كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

﴿ كتاب أحكام الصيد والذبايح ﴾ (والضحايا والاطعمة)

والصيد مصير أطلق هنا على اسم المفعول وهو الصيد (وما) أي الحيوان البري الماء كوالذي (قدر) يضم أوله (على ذكاته) أي ذبحه (قد كاته) تكون (في حلقه) وهو أعلى العنق (ولبته) أي بلام مفتوحة وموحدة مشددة أسفل العنق والذكاة بذال مججمة معناها لغة التطيب لما فيها من تطيب كل اللحم المذبوح وشرا بطلال الحرارة الغريزية على وجه مخصوص أما الحيوان الماء كوالبحري فيحل على الصحيح بلا ذبح (وما) أي والحيوان الذي (لم يقدر) يضم أوله (على ذكاته) كشاة انسية توحشت أو بعير ذهب شاردا (قد كاته عقره) بفتح العين عقر امرزها للروح (حيث قدر عليه) أي في أي موضع كان العقر (وكال الذكاة) وفي بعض النسخ ويستحب في الذكاة (أربعة أشياء) أحدها (قطع الحلقوم) بضم الحاء المهملة وهو مجرى النفس دخولا وخروجا (و) الثاني قطع (المرى) بفتح ميمه وهمز آخره ويجوز تسهيله وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق الى المعدة والمرى تحت الحلقوم ويكون قطع ما ذكر دفعة واحدة لاني دفعتين فانه يحرم المذبوح حينئذ ومتى بقي شيء من الحلقوم والمرى لم يحل

والذكورية وأن يكون
من أهل الكتاب أو بمن له
شبهة كتاب وأقل الجزية
دينار في كل حول
ويؤخذ من المتوسط
ديناران ومن المومر
أربعة دنانير ويجوز
أن يشترط عليهم
الضيافة فضلا على
مقدار الجزية ويتضمن
عقد الجزية أربعة
أشياء أن يؤدوا الجزية
وأن تجرى عليهم أحكام
الاسلام وأن لا يذكروا
دين الاسلام الا بخبر
وأن لا يفعلوا ما فيه
ضرر على المسلمين
ويعرفون بلبس الغيار
وشد الزنار ويمنعون
من ركوب الخيل
﴿ كتاب الصيد
والذبايح ﴾

وما قدر على ذكاته
قد كاته في حلقه ولبته
وما لم يقدر على ذكاته
قد كاته عقره حيث
قدر عليه وكال الذكاة
أربعة أشياء قطع
الحلقوم والمرى

جوارح الطير وشرايط تعليمها أربعة أن تكون اذا أرسلت استرسلت واذا زجرت انزجرت واذا قلت صيدا لم تأكل منه شيئا وأن يتكرر ذلك منها فان عدت احدى الشرائط لم يحل ما أخذته إلا أن يدرك حيا فيذكي ويجوز الذكاة بكل ما يجرح الابلسن والظفر وتحل ذكاة كل مسلم وكتابي ولا تحل ذبيحة مجوسى ولاوثى * وذكاة الجنين بذكاة أمه إلا أن يوجد حيا فيذكي * وما قطع من حي فهو ميت الا الشعور المنتفع بها في المفارش والملابس

(فصل) وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال الا ما ورد الشرع بتحريمه وكل حيوان استخبثته العرب فهو حرام الا ما ورد الشرع باباحته * ويحرم من السباع فاله ناب قوى يعدوه * ويحرم من الطيور ما له مخلب قوى يجرجه ويحل للضطر في الخمصة أن يأكل من الميتة المحرمة ما يسد به رمقه ولنا ميتتان

الذبوح (و) الثالث والرابع قطع (الودجين) بواو ودال مفتوحتين تشبیه ودج بفتح الدال وكسرها وهما عرقان في صفحتي العنق محيطان بالحلقوم (والجزى منها) أى الذى يكفى في الذكاة (شيان قطع الحلقوم والمرى) فقط ولا يسن قطع ما وراء الودجين (ويجوز) أى يحل (الاصطياد) أى كل المصاد (بكل جراحة معلنة من السباع) وفي بعض النسخ من سباع البهائم كالغهد والنمر والكلب (ومن جوارح الطير) كصقرو باز فى أى موضع كان جرح السباع والطير والجراحة مشتقة من الجرح وهو الكسب (وشرايط تعليمها) أى الجوارح (أربعة) أحدها (أن تكون) الجراحة معلنة بحيث (إذا أرسلت) أى أرسلها صاحبها (استرسلت) الثانى أنها (إذا زجرت) بضم أوله أى زجرها صاحبها (انزجرت) والثالث أنها (إذا قلت صيدا) أى كل منه شيئا (الرابع) (أن يتكرر ذلك منها) أى تكرار الشرائط الأربعة من الجراحة بحيث يظن تأديها ولا يرجع في التكرار لعدول المرجع فيه لاهل الخبرة بطباع الجوارح (فان عدت) منها (احدى الشرائط لم يحل ما أخذته) الجراحة (الأن يدرك) مأخذته الجراحة (حيا فيذكي) فيحل حينئذ ثم ذكر المصنف آلة الذبح في قوله (ويجوز الذكاة بكل ما) أى بكل محدد (يجرح) كحديد ونحاس (الابلسن والظفر) وباقي العظام فلا تجوز التذكية بها * ثم ذكر المصنف من تصح منه التذكية بقوله (وتحل ذكاة كل مسلم) بالغ وأميز يطبق الذبح (و) ذكاة كل (كتابي) يهودى أو نصرانى ويحل ذبح مجنون وسكران في الظاهر وتكره ذكاة الاعمى (ولا تحل ذبيحة مجوسى ولاوثى) ولا نحوهما من لا كتاب له (وذكاة الجنين) حاصلة (بذكاة أمه) فلا يحتاج لتذكيته غذا ان وجد ميتا أو فيه حياة غير مستقرة اللهم (الأن يوجد حيا) بحياة مستقرة بعد خروجه من بطن أمه (فيذكي) حينئذ (وما قطع من) حيوان (حي فهو ميت الا الشعور) أى المقطوع من حيوان ما كول وفي بعض النسخ الا الشعور (المنتفع بها في المفارش والملابس) وغيرها

(فصل) فى أحكام الاطعمة الحلال منها وغيرها * (وكل حيوان استطابته العرب) الذين هم أهل ثروة وخصب وطباع سليمة ورفاهية (فهو حلال الا ما) أى حيوان (ورد الشرع بتحريمه) فلا يرجع فيه لاستطابته له (وكل حيوان استخبثته العرب) أى عدوه خبيثا (فهو حرام الا ما ورد الشرع باباحته) فلا يكون حراما (ويحرم من السباع ما له ناب) أى سن (قوى يعدوه) على الحيوان كاسد ونمر (ويحرم من الطيور ما له مخلب) بكسر الميم وفتح اللام أى ظفر (قوى يجرجه) كصقرو باز وشاهين (ويحل للضطر) وهو من خاف على نفسه الهلاك من عدم الاكل (في الخمصة) موتا أو مرضا مخوفا أو زيادة مرض أو انقطاع رفقة ولم يجد ما يأكله حلالا (أن يأكل من الميتة المحرمة) عليه (ما) أى شيئا (يسد به رمقه) أى بقية روحه (ولنا ميتتان حلالان) وهما (السماك والجراد) لنا (دمان حلالان) وهما (الكبد والطحال) وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق أن الحيوان على ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل قديحته وميته سواء والثانى ما يؤكل فلا يحل الا بالتذكية الشرعية والثالث ما يحل ميتته كالسماك والجراد

(فصل) فى أحكام الاضحية * بضم الهمزة فى الاشهر وهى امم لما يذبح من النعم يوم عيد النحر وأيام التشريق تقربا الى الله تعالى (والاضحية سنة مؤكدة) على الكفاية فإذا أتى بها واحد من أهل بيت كفى عن جميعهم ولا تجب الاضحية الا بالنذر (ويجزى فيها الجذع من الضأن) وهو ماله سنة وطعن فى الثانية (والثنى من المعز) وهو ماله سنتان وطعن فى الثالثة (والثنى من الابل) ماله خمس سنين وطعن فى السادسة (والثنى من البقر) ماله سنتان وطعن فى الثالثة (ويجزى البدنة عن سبعة) اشتركوا فى التضحية بها (و) تجزى

والبقرة عن سبعة) كذلك (و) تجزئ (الشاة عن) شخص (واحد) وهي أفضل من مشاركتها في بغير وأفضل أنواع الاضحية ابل ثم بقر ثم غنم (وأربع) وفي بعض النسخ وأربعة (لا تجزئ في الضحايا) أحدها (العوراء البين) أى الظاهر (عورها) وإن بقيت الحذقة في الاصح (و) الثاني (العرجاء البين عرجها) ولو كان حذول العرج لها عند اضجاعها للتضحية بسبب اضطرابها (و) الثالث (المریضة البين مرضها) ولا يضرب سیر هذه الامور (و) الرابع (المجفأ) وهي (التي ذهب نخها) أى ذهب دماغها (من الهزال) الحاصل لها (ويجزئ الخصى) أى المقطوع الخصيتين (والمكسور القرن) ان لم يؤثر في المحم ويجزئ أيضا فاقدة القرون وهي المسماة بالجلحاء (ولا تجزئ المقطوعة) كل (الاذن) ولا بعضها ولا المخوفة بلاذن (و) لا المقطوعة (الذنب) ولا بعضه (و) يدخل (وقت الذبح) للاضحية (من وقت صلاة العيد) أى عيد النحر وعبرة الروضة وأصلها يدخل وقت التضحية اذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين انتهى ويستمر وقت الذبح (الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) وهي الثلاثة المتصلة بعاشر ذى الحجة (ويستحب عند الذبح خمسة أشياء) أحدها (التسمية) فيقول الذابح بسم الله والاكمل بسم الله الرحمن فلولم يسم حل المذبوح (و) الثاني (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويكره أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله (و) الثالث (استقبال القبلة) بالذبيحة أى وجه الذابح مذهبها للقبلة ويتوجه هو أيضا (و) الرابع (التكبير) أى قبل التسمية أو بعدها ثلاثا كما قال الماوردي (و) الخامس (الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك فتقبل أى هذه الاضحية لعمرك منك على وتقرب بها اليك فتقبلها مني (ولا يأكل المضحي شيئا من الاضحية المنذورة) بل يجب عليه التصديق بجميع لحمها فلو أخرها فتلقت لزمه ضمها (و) يأكل كل من الاضحية المتطوع بها ثلثا على الجدي وأما الثلثان فليل يتصدق بهما ويرجعه النودى في تصحيح التنبيه وقيل يهدي ثلثا للمسلمين الأغنياء ويتصدق بثلث على الفقراء من لحمها ولم يرجع النودى في الروضة وأصلها شيئا من هذين الوجهين (ولا يبيع) أى يحرم على المضحي بيع شئ (من الاضحية) أى من لحمها أو شعرها أو جلدها أو يحرم أيضا جعلها جرة للعجزار ولو كانت الاضحية تطوعا (ويطعم) حتما من الاضحية المتطوع بها (الفقراء والمساكين) والافضل التصديق بجميعها الا لقمة أو لقما يترك المضحي بأكلها فانه يسن له ذلك واذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق ببعض

(فصل) في بيان أحكام العقيقة * وهي لغة اسم للشعر على رأس المولود وشرعا ما سيدكره المصنف بقوله (والعقيقة) عن المولود (مستحبة) وفسر المصنف العقيقة بقوله (وهي الذبيحة عن المولود يوم سابعه) أى يوم سابع ولادته وبحسب يوم الولادة من السبع ولومات المولود قبل السابع ولا تقوت بالتأخير بعده فان تأخرت للبلوغ سقط حكمها في حق العاق عن المولود أما هو فخبر في العق عن نفسه والترك (ويذبح عن الغلام شاتان) (و) يذبح (عن الجارية شاة) قال بعضهم أما الخنثى فيحتمل الحاقه بالغلام أو بالجارية فلو بان ذلك كورته أمر بالتدرك وتعدد العقيقة بتعدد الأولاد (ويطعم) العاق من العقيقة (الفقراء والمساكين) فيطبخها بحلو ويهدي منها للفقراء والمساكين ولا يتخذها دعوة ولا يكسر عظمها * واعلم أن سن العقيقة وسلامتها من عيب ينقص لحمها والاكل منها والتصدق ببعضها وامتناع بيعها وتعينها بالنذر حكمه على ما سبق في الاضحية ويسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى حين يولد ويقيم في أذنه اليسرى وأن يحنك المولود تمر فيمضغ ويدلك به حنك داخل في لينزل منه شئ الى جوفه فان لم يوجد تمر فربط والافشئ حلو وأن يسمى المولود يوم سابع ولادته وتجوز تسميته قبل السابع وبعده ولومات المولود قبل السابع سن تسميته

كتاب السبق والرمي

اي بسهام ونحوها (وتصح المسابقة على الدواب) أي على ما هو الاصل أي في المسابقة عليه من خيل وابل جزما وفيل وبغل وجرار في الأظهر ولا تصح المسابقة على بقر ولا على نطاح الكباش ولا على مهارشة الديكة لا بعوض ولا غيره (و) تصح (المناضلة) أي المراماة (بالسهم اذا كانت المسافة) أي مسافة ما بين موقف الرامي والغرض الذي يرمى اليه (معلومة) كانت (صفة المناضلة معلومة) أيضا بأن يبين المتناضلان كيفية الرمي من قرع وهو اصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه أو من خسق وهو أن يثقب السهم الغرض ويثبت فيه أو من مرق وهو أن ينفذ السهم من الجانب الآخر من الغرض * واعلم أن عوض المسابقة هو المال الذي يخرج فيها وقد يخرج أحد المتسابقين وقد يخرجانه معا وكر المصنف الأول في قوله (ويخرج العوض أحد المتسابقين حتى انه اذا سبق استرده وان سبق أخذه صاحبه له وان أخرجاه معاً لم يحز إلا أن يدخل بينهما محلاً فان سبق أخذ العوض وان سبق لم يغرم

كتاب أحكام (الآيمان والنذور)

الآيمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها لغة البدينية ثم أطلقت على الحلف وشرع تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تأكيده بذكرا من الله تعالى أو صفة من صفات ذاته والنذور جمع نذر وسيأتي معناه في الفصل الذي بعده (لا ينعقد اليمين إلا بالله تعالى) أي بذاته كقول الحالف والله (أو باسم من أسمائه) المختصة به التي لا تستعمل في غيره تكالفي الخالق (أو صفة من صفات ذاته) القائمة به كعلمه وقدرته وضابط الحالف كل مكاف يختار ناطق قاصد لليمين (ومن حلف بصدق ماله) كقوله لله على أن أصدق بما لي ويعبر عن هذا اليمين تارة بيمين اللجاج والغضب وتارة بنذر اللجاج والغضب (فهو) أي الحالف أو الناذر (مخير بين) الوفاء بما حلف عليه والتزمه بالنذر من (الصدق) بماله (أو كفارة اليمين) في الاظهر وفي قول يلزمه كفارة يمين وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه (ولاشئ في لغو اليمين) وفسر بما سبق لسانه الى لفظ اليمين من غير أن يقصدها كقوله في حال غضبه أو غلبته أو عجلته لا والله مرة وبلى والله مرة في وقت آخر (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) أي كبيع عبده (فامر غيره بفعله) ففعله بان باع عبد الحالف (لم يحث) ذلك الحالف بفعله غيره إلا أن يريد الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره فيحث بفعله ما موره أما لو حلف أن لا ينكح فوكل غيره في النكاح فانه يحث بفعله وكيله في النكاح (ومن حلف على فعل أمرين) كقوله والله لألبس هذين الثوبين (ففعل) أي لبس (أحدهما لم يحث) فان لبسهما معا أو امرت باحث فان قال لألبس هذا ولا هذا حثت باحدهما ولا ينحل يمينه بل اذا فعل الآخر حثت أيضا (وكفارة اليمين هو) أي الحالف اذا حث (مخير فيها بين ثلاثة أشياء) أحدها (عق رقبة مؤمنة) سليمة من عيب يخل بعمل أو كسب وانها مذكور في قوله (أو أطعام عشرة مساكين كل مسكين مدا) أي رطلا وثلاثين حبة من غالب قوت بلد المكفر ولا يجزئ فيه غير الحب من تمر وأقط والثاني كور في قوله (أو كسوتهم) أي يدفع المكفر لكل من المساكين (ثوباً ثوباً) أي شيئاً يسمى كسوة مما يعتاد لبسه كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء ولا يكفي خف ولا قفازان ولا يشترط في القميص كونه صالحاً للدفع اليه فيجزي أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة ولا يشترط أيضاً كون المدفوع جديداً فيجوز دفعه ملبوساً لم تذهب قوته (فان لم يجد) المكفر شيئاً من

وتصح المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهم اذا كانت المسافة معلومة المناضلة معلومة ويخرج العوض أحد المتسابقين حتى انه اذا سبق استرده وان سبق أخذه صاحبه له وان أخرجاه معاً لم يحز إلا أن يدخل بينهما محلاً فان سبق أخذ العوض وان سبق لم يغرم كتاب الآيمان والنذور

لا ينعقد اليمين إلا بالله تعالى أو باسم من أسمائه أو صفة من صفات ذاته ومن حلف بصدق ماله فهو مخير بين الصدقة أو كفارة اليمين ولا شئ في لغو اليمين ومن حلف أن لا يفعل شيئاً فأمر غيره بفعله لم يحث ومن حلف على فعل أمرين ففعل أحدهما لم يحث وكفارة اليمين هو مخير فيها بين ثلاثة أشياء حتى رقبة مؤمنة أو أطعام عشرة مساكين كل مسكين مدا أو ثوباً ثوباً فان لم يجد

الثلاثة السابقة (فصيام) أي فيلزمه صيام (ثلاثة أيام) ولا يجب متابعتها في الأظهر

(فصل) في أحكام النذور جمع نذر وهو بذل محبة ساكنة وحكي فحما ومعناه لغة الوعد بخير أو شر وشرا التزام قرينة لازمة بأصل الشرع والنذر ضربان أحدهما نذر اللجاج بفتح أوله وهو التماذي في الخصومة والمراد بهذا النذر أن يخرج مخرج اليمين بأن يقصد منع نفسه من شيء ولا يقصد القرينة وفيه كفارة يمين أو ما التزمه بالنذر والثاني نذر المجازاة وهو نوعان أحدهما أن لا يعلقه الناذر على شيء كقوله ابتداء لله على صوم أو عتق والثاني أن يعلقه الناذر على شيء وأشار له المصنف بقوله (والنذر يلزم في المجازاة على) نذر (مباح وطاعة كقوله) أي الناذر (إن شئ الله مريض) وفي بعض النسخ مرضى أو كفت فمرعدوى (فله على أن أصلي أو أصوم أو أتصدق ويلزمه) أي الناذر (من ذلك) أي عما نذره من صلاة أو صوم أو صدقة (ما يقع عليه الاسم) من صلاة أو قهار كعتان أو صوم أو قله يوم أو صدقة وهي أقل في مما يتمول وكذلك النذر التصديق بمال عظيم كما قال القاضي أبو الطيب ثم صرح المصنف بفهم قوله سابقا على مباح في قوله (ولا نذري معصية) أي لا ينقذ نذرهما (كقوله إن قتل فلانا) بغير حق (فله على كذا) وخرج بالمعصية نذر المكروه كنذر شخص صوم الدهر فينقذ نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضا نذر واجب على العين كالصلوات الخمس أما الواجب على الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها (ولا يلزم النذر) أي لا ينقذ (على ترك مباح) أو فعله فالاول (كقوله لا آكل لحما ولا أشرب لبنا وما أشبه ذلك) من المباح كقوله لا ألبس كذا والثاني نحو آكل كذا وأشرب كذا وألبس كذا وإذا خالف النذر المباح لزمه كفارة يمين على الراجح عند البغوي وتبعه المحرر والمنهاج لكن قضية كلام الروضة وأصلها عدم اللزوم

(كتاب) أحكام (الأقضية والشهادات)

والأقضية جمع قضاء بالمعنى وهو لغة أحكام الشيء وضمها فصل الحكومة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع شهادة مصدر شهد مأخوذ من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فرض كفاية فان تعين على شخص لزمه طلبه (ولا يجوز أن يلي القضاء الا من استكمل فيه خمسة عشر) وفي بعض النسخ خمس عشرة (خصلة) أحدهما (الاسلام) فلا تصح ولاية الكافر ولو كانت على كافر مثله قال الماوردي وما جرت به عادة الولاية من نصب رجل من أهل الذمة فتقليد ياسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزامه بل بالتزامه (و) الثاني والثالث (البلوغ والعقل) فلا ولاية لصبي ومجنون أطبق جنونه ولا (و) الرابع (الحرية) فلا تصح ولاية رقيق كلب أو بعضه (و) الخامس (الذكورة) فلا تصح ولاية امرأة ولا ختن ولو ولي الختن حال الجهل حكم ثم بان ذلك كراهية نقل حكمه في المذهب (و) السادس (العدالة) وسيأتي بيانها في فصل الشهادات فلا ولاية لفاسق بشئ لا شبهة له فيه (و) السابع (معرفة أحكام الكتاب والسنة) على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظ آيات الأحكام ولا أحاديثها المتعلقة بها عن ظهر قلب وخرج بالأحكام القصص والمواظ (و) الثامن (معرفة الاجماع) وهو اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع بل يكفي في المسئلة التي يفتي بها أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف الاجماع فيها (و) التاسع (معرفة الاختلاف) الواقع بين العلماء (و) العاشر (معرفة طرق الاجتهاد) أي كيفية الاستدلال من أدلة الأحكام (و) الحادي عشر (معرفة طرف من لسان العرب) من لغة وصرف ونحو (ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى) (و) الثاني عشر (أن يكون سميعا) ولو بصياح في أذنيه فلا يصح تولية أصم (و) الثالث عشر (أن يكون بصيرا) فلا يصح تولية أعمى ويجوز كونه أعمى كما قال الروياني (و) الرابع عشر (أن يكون كاتباً) وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كاتباً وجهه مرجوح والأصح خلافه (و) الخامس عشر (أن يكون مستيقظاً)

فصيام ثلاثة أيام

(فصل) والنذر يقرب

في المجازاة على مباح

وطاعة كقوله إن شئ

الله مريض فله على

أن أصلي أو أصوم أو

أتصدق ويلزم من ذلك

ما يقع عليه الاسم ولا

نذري معصية كقوله

إن قتل فلانا فله على

كذا ويلزم النذر على

ترك مباح كقوله

لا آكل لحما ولا أشرب

لبناً وما أشبه ذلك

(كتاب) الأقضية

والشهادات

ولا يجوز أن يلي القضاء

الا من استكمل فيه

خمس عشرة خصلة

الاسلام والبلوغ والعقل

والحرية والذكورة

والعدالة ومعرفة أحكام

الكتاب والسنة

ومعرفة الاجماع ومعرفة

الاختلاف ومعرفة

طرق الاجتهاد ومعرفة

طرف من لسان العرب

ومعرفة تفسير كتاب

الله تعالى وأن يكون

سميعاً وأن يكون

بصيراً وأن يكون كاتباً

وأن يكون مستيقظاً

فلا يصح تولية مقفل بأن اختل نظره أو فكره اما الكبير أو مرض أو غيره * ولما فرغ المصنف من شروط القاضي شرع في آدابه فقال (ويستحب أن يجلس) وفي بعض النسخ ان ينزل أى القاضي (في وسط البلد) اذا اتسعت خطته فان كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء ان لم يكن هناك موضع معتاد تنزله القضاة ويكون جلوس القاضي (في موضع) فسيح (بارز) أى ظاهر (للناس) بحيث يراه المستوطن والغريب والقوى والضعيف ويكون مجلسه مصوناً من أذى حر وبرديان يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كنف (ولا يحجب له) وفي بعض النسخ ولا حاجب دونه فلو اتخذ حاجباً أو بوابة كره (ولا يقعد) القاضي (للقضاء في المسجد) فان قضى فيه كرهه فان اتفق وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها خصومة لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج الى المسجد لعذر من مطرو ونحوه (ويسوى) القاضي وجوبا (بين الخصمين في ثلاثة أشياء) أحدها التسوية (في المجلس) فيجلس القاضي الخصمين بين يديه اذا استويا شرفاً أما المسلم فيرفع عن الذي في المجلس (و) الثاني التسوية في (اللفظ) أى الكلام فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر (و) الثالث التسوية في (اللحظ) أى النظر فلا ينظر أحدهما دون الآخر (ولا يجوز) للقاضي (أن يقبل الهدية من أهل عمله) فان كانت الهدية في غير عمله من غير أهل له لم يحرم في الاصح وان أهدى اليه من هو في محل ولايته وله خصومة ولا عادته بالهدية قبلها حرم عليه قبولها (ويجتنب) القاضي (القضاء) أى يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أحوال (عند الغضب) وفي بعض النسخ في الغضب قال بعضهم واذا أخرجه الغضب عن حالة الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ (والجوع) والشبع المفرطين (والعطش وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط وعند المرض) أى المؤلم (ومدافعة الأخبثين) أى البول والغائط (وعند النعاس) وعند (شدة الحر والبرد) والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكره للقاضي القضاء في كل حال يسوء خلقه واذا حكم في حال مما تقدم نفذ حكمه مع الكراهة (ولا يسأل) وجوباً أى اذا جلس الخصمان بين يدي القاضي لا يسأل (المدعى عليه الا بعد كمال) أى بعد فراغ المدعى من (الدعوى) الصحيحة حينئذ يقول القاضي للمدعى عليه أخرج من دعواء فان أقرب ما ادعى به عليه لزمه ما أقرب به ولا يفيد بعد ذلك رجوعه وان انكر ما ادعى به عليه فللقاضي أن يقول للمدعى ألك بينة وشاهد معي منك ان كان الحق مما ثبت بشاهدو يمين (ولا يحلفه) وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أى لا يحلف القاضي المدعى عليه (الا بعد سؤال المدعى) من القاضي أن يحلف المدعى عليه (ولا يلقن) القاضي (خصماً حجة) أى لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا أما استفسار الخصم بخائر كأن يدعى شخص قتلاً على شخص فيقول القاضي للمدعى قتله عمداً أو خطأ (ولا يفهمه كلاماً) أى لا يعلمه كيف يدعى وهذه المسئلة ساقطة في بعض نسخ المتن (ولا يتعنت بالشهادة) وفي بعض النسخ ولا يتعنت بشاهد كأن يقول له القاضي كيف تحمات ولعلك ماشهنت (ولا يقبل الشهادة الا من) أى شخص (ثبت عدالته) فان عرف القاضي عدالة الشاهد عمل بشهادته أو عرف فسقه رد شهادته فان لم يعرف عدالته ولا فسقه طلب منه التزكية ولا يكفي في التزكية قول المدعى عليه ان الذى شهد على عدل بل لابد من احضار من يشهد عند القاضي بعدالته فيقول أقمده انه عدل ويعتبر في المزكى شروط الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير ذلك ويشترط مع هذا معرفته بأسباب الجرح والتعديل وخبرة باطن من يعذله بصحبة أو جوار أو معاملة (ولا بهيل) القاضي (شهادة عدو على عدوه) والمراد بعدو الشخص من يفضه (ولا) يقبل القاضي (شهادة والد) وان علا (لوالده) وفي بعض النسخ لمولوده أى وان سفل (ولا) شهادة (وللوالده) وان علا

ويستحب أن يجلس
في وسط البلد في موضع
بارز للناس ولا يحجب
له ولا يقعد للقضاء في
المسجد ويسوى بين
الخصمين في ثلاثة أشياء
في المجلس وفي اللفظ
واللحظ ولا يجوز أن يقبل
الهدية من أهل عمله
ويجتنب القضاء في
عشرة مواضع عند
الغضب والجوع والعطش
وشدة الشهوة والحزن
والفرح المفرط وعند
المرض ومدافعة
الأخبثين وعند النعاس
وشدة الحر والبرد
ولا يسأل المدعى عليه
الا بعد كمال الدعوى
ولا يحلفه الا بعد سؤال
المدعى ولا يلقن خصماً
حجة ولا يفهمه كلاماً
ولا يتعنت بالشهادة
ولا يقبل الشهادة
الا من تثبت عدالته
ولا يقبل شهادة عدو
على عدوه ولا شهادة
والد لولده ولا لوالده

أما الشهادة عليهما فتقبل (ولا يقبل كتاب قاض إلى قاض آخر في الأحكام إلا بعد شهادة شاهدين يشهدان) على القاضي الكتاب (بما فيه) أي الكتاب عند المكتوب اليه وأشهر المصنف بذلك إلى أنه إذا ادعى شخص على شخص غائب بمال وثبت المال عليه فإن كان له مال حاضر قضاء القاضي منه وإن لم يكن له مال حاضر وسأل المدعي أنه له الحال إلى قاضي بلد الغائب أجابه لذلك وفسر الأصحاب أنها الحال بأن يشهد قاضي بلد الحاضر عدلين بما ثبت عنده من الحكم على الغائب (وصفة الكتاب) بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا فانا الله وياك فلان وادعى على فلان الغائب المقيم في بلدك بالشئ الفلاني وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدلنا عندى وحلفت المدعى وحكمت له بالمال وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا ويشترط في شهود الكتاب والحكم ظهور عدالتهم عند القاضي المكتوب اليه ولا تثبت عدالتهم عنده بتعديل القاضي الكتاب إياهم

(فصل) في أحكام القسمة * وهي بكسر القاف الاء من قسم الشئ قسمًا بفتح القاف وشرعًا تميز بعض الأنصاء من بعض بالطريق الآتي (ويقتصر القاسم) المنسوب من جهة القاضي (إلى سبعة) وفي بعض النسخ إلى سبع (شرائط الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدالة والحساب) فمن انصف بضد ذلك لم يكن قاسمًا وأما إذا لم يكن القاسم منصوبًا من جهة القاضي فقد أشار إليه المصنف بقوله (فإن تراضى) وفي بعض النسخ فإن تراضيا (الشريكان بمن يقسم بينهما) المال المشترك (لم يقتصر) في هذا القاسم (إلى ذلك) أي إلى الشروط السابقة * واعلم أن القسمة على أنواع أحدها القسمة بالأجزاء وتسمى قسمة المتشابهات كقسمة المثليات من حبوب وغيرها فتجزأ الأنصاء كيلا في مكيل ووزان في موزون وذراعا في مذروع ثم بعد ذلك يفرع بين الأنصاء ليتعين لكل نصيب منها واحد من الشركاء وكيفية الأجزاء أن تؤخذ ثلاث رقاع متساوية ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء أو جزء من الأجزاء يميز عن غيره منها وتدرج تلك الرقاع في بندوق متساوية من طين مثلاً بعد تجفيفه ثم توضع في حجر من لم يحضر الكتابة والأدراج ثم يخرج من لم يحضر همارقعة على الجزء الأول من تلك الأجزاء ان كتبت أسماء الشركاء في الرقاع كزيد وبكر وخالد فيعطى من خرج اسمه في تلك لرقعة ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء الأول من تلك الأجزاء فيعطى من خرج اسمه في الرقعة الثانية ويتعين الجزء الباقي للثالث إن كانت الشركاء ثلاثة أو يخرج من لم يحضر الكتابة والأدراج رقعة على اسم زيد مثلاً إن كتبت في الرقاع أجزاء الأنصاء ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الباقي للثالث * النوع الثاني القسمة بالتعديل للسهم وهي الأنصاء بالقيمة كارض تختلف قيمة أجزائها بقوة أنبات وأقرب ماء وتكون الأرض بينهما نصعين ويساوى ثلث الأرض مثلاً لجودته ثلثها فيجعل الثلث سهمًا والثلثان سهمًا ويكون في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد النوع الثالث القسمة بالرد بأن يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة بئر أو شجر مثلاً لا يمكن قسمته فيردم بأخذه بالقسمة التي أخرجتها القرعة قسط قيمة كل من البئر أو الشجر في المثال المذكور فلو كانت قيمة كل من البئر أو الشجر ألفاً وله النصف من الأرض رداً لأخذ ما فيه ذلك خمسمائة ولا بد في هذا النوع من قاسمين كما قال (وإن كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه) أي في المال المقسوم (على أقل من اثنين) وهذا إن لم يكن القاسم كما في التقويم بمعرفة فإن حكم في التقويم بمعرفة فهو كقضائه بعلمه لأصح جوازه بعلمه (وإذا دعا أحد الشريكين شريكه إلى قسمة مالا ضرور فيه لزم) الشريك (الآخر إجابته) إلى القسمة أما الذي في قسمته ضرر حكما لا يمكن جعله جامعا إذا طلب أحد الشركاء قسمته وامتنع الآخر فلا يجاب طالب قسمته في الأصح

(فصل) في الحكم بالينة * (وإذا كان مع المدعي بينة سمعها الحاكم وحكم له بها) إن عرف عدالتها

ولا يقبل كتاب قاض
إلى قاض آخر في الأحكام
إلا بعد شهادة شاهدين
يشهدان بما فيه

(فصل) ويقتصر
القاسم إلى سبعة شرائط
الإسلام والبلوغ والعقل
والحرية والذكورية
والعدالة والحساب فإن
تراضى الشريكان بمن
يقسم بينهما لم يقتصر
إلى ذلك وإن كان في
القسمة تقويم لم يقتصر
فيه على أقل من اثنين
وإذا دعا أحد الشريكين
شريكه إلى قسمة مالا
ضرور فيه يلزم الآخر
إجابته

(فصل) وإذا كان مع
المدعي بينة سمعها
الحاكم وحكم له بها

ويستحق واذا تداعيا
شيأ في بدأ أحدهما فالقول
قول صاحب اليمين
وان كان في أيديهما
تحالفا وجعل يمينهما
ومن حلف على فعل
نفسه حلف على البت
والقطع ومن حلف على
فعل غيره فان كان اثباتا
حلف على البت والقطع
وان كان نكيا حلف على
نفي العلم

(فصل ولا تقبل الشهادة
الا ممن اجتمعت فيه
خمس خصال الاسلام
والبلوغ والعقل والحرية
والعدالة والعدل خمس
شرائط ان يكون محتثا
للكبائر غير مصر على
القليل من الصغار
سليم السريرة مأمون
الغضب محافظا على
مروءة مثله

(فصل) والحقوق
ضربان حق الله تعالى
وحق الآدمي فأما حقوق
الآدميين فثلاثة أضرب
ضرب لا يقبل فيه
الشاهدان ذكران
وهو لا يقصد منه المال
ويطلع عليه الرجال
وضرب يقبل فيه
شاهدان أو رجل
واحدة أو شاهد
وبين المدعى ما كان

والا طلب منها التزكية (وان تكن له) أي المدعى (بينة فالقول قول المدعى عليه بيمينه) والمراد
بالمدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافق قوله الظاهر (فان نكل) أي امتنع المدعى
عليه (عن اليمين) المطلوبة منه (ردت على المدعى فيحلف) حينئذ (ويستحق) المدعى به
والنكول أن يقول المدعى عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين أنا أنا كل عنها أو يقول له القاضي احلف
فيقول لا أحلف (واذا تداعيا) أي اثنان (شيأ في بدأ أحدهما فالقول قول صاحب اليمين) أي ان
الذي في يده له (وان كان في أيديهما) أولم يكن في يدهما أحدهما (تحالفا وجعل) المدعى به (يمينهما)
نصفين (ومن حلف على فعل نفسه) اثباتا أو نكيا (حلف على البت والقطع) والبت بموحدة فثناة
فوقية معناه القطع وحينئذ فمطاف المصنف القطع على البت من عطف التفسير (ومن حلف على فعل غيره)
ففيه تفصيل (فان كان اثباتا حلف على البت والقطع وان كان نكيا) مطلقا (حلف على نفي العلم) وهو
أنه لا يعلم أن غيره فعل كذا أما النفي المحصور فيحلف فيه الشخص على البت

(فصل) في شروط الشاهد * (ولا تقبل الشهادة الا ممن) أي شخص (اجتمعت فيه خمس
خصال) أحدها (الاسلام) ولو بالتبعية فلا تقبل شهادة كافر على مسلم أو كافر (و) الثاني (البلوغ)
فلا تقبل شهادة صبي ولو مرأها (و) الثالث (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (الحرية)
ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق فنانا كان أو مديرا أو مكاتب (و) الخامس (العدالة) وهي لغة التوسط
وشرعاً ملكة في النفس تمنعها من افتراء الكبائر والذائل المباحة (والعدالة خمس شرائط) وفي بعض
النسخ خمسة شروط أحدها (أن يكون) العدل (محتثا للكبائر) أي لكل فرد منها فلا تقبل
شهادة صاحب كبيرة كالزنا وقتل النفس بغير حق والثاني أن يكون العدل (غير مصر على القليل من
الصغار) فلا تقبل شهادة المصر عليها وعد الكبائر مذكور في المطولات والثالث أن يكون العدل (سليم
السريرة) أي العقيدة فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق ببدعته فالاول كمنسكر البعث والثاني
كسلب الصحابة أما الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعته فتقبل شهادته ويستثنى من هذا الخطائية فلا تقبل
شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول لي على فلان كذا فان قالوا رأينا يقرضه
كذا قبلت شهادتهم والرابع أن يكون العدل (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ مأموناً عند الغضب
فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه والخامس أن يكون العدل (محافظا على مروءة مثله) والمرأوة
تخلق الانسان بخلق أمثاله من أبناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يمشي في
السوق مكشوف الرأس أو البدن غير العورة ولا يليق به ذلك أما كشف العورة فحرام

(فصل والحقوق ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) وسيأتي الكلام عليه (و) الثاني (حق الآدمي)
فاما حقوق الآدميين فثلاثة (وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة) (أضرب ضرب لا يقبل فيه الشاهدان
ذكران) فلا يكتفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو لا يقصد منه المال ويطلع عليه
الرجال) غالبا كطلاق ونكاح ومن هذا الضرب أيضا عقوبة لله تعالى كحد ثرب خرا وعقوبة الآدمي
كتعزير وقصاص (وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أمور ثلاثة إما (شاهدان) أي رجلان (أو رجل
وامرأتان أو شاهد) واحد (وبين المدعى) وأما ما يكون يمينه بعد شهادة شاهده وبعد تعديله ويجب أن
يذكر في حلفه أن شاهده صادق فيما شهد به فان لم يحلف المدعى وطلب يمين خصمه فله ذلك فان نكل خصمه
فإن يحلف يمين الردي الاظهر وفسر المصنف هذا الضرب بأنه (ما كان القصد منه المال) فقط (وضرب)
آخر (يقبل فيه) أحد أمرين إما (رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله
(وهو لا يطلع عليه الرجال) غالبا بل نادرا كولادة وحيض ورضاع * واعلم أنه لا يثبت حق من الحقوق

فلا تقبل فيها النساء وهي
على ثلاثة أضرب ضرب
لا يقبل فيه أقل من
أربعة وهو الزنا وضرب
يقبل فيه اثنان وهو ما
سوى الزنا من الحدود
وضرب يقبل فيه واحد
وهو هلال رمضان ولا
تقبل شهادة الأعمى إلا في
خسة مواضع الموت
والنسب والملك المطلق
والترجة وما شهد به قبل
العمى وعلى المضبوط
ولا تقبل شهادة جار
لنفسه نفعاً ولا دافع
عنها ضرراً

﴿ كتاب العتق ﴾
ويصح العتق من كل
مالك جائز الأمر في
ملكه ويقع العتق
بصرح العتق والكنية
مع النية وإذا أعتق
بعض عبد عتق عليه
جميعه وإن أعتق شركاً
له في عبد وهو موصى
بصرى العتق إلى باقيه
وكان عليه قيمة لصيب
شريكه ومن ملك واحداً
من والديه أو مولوديه
عتق عليه

﴿ فصل ﴾ والولاء من
حقوق العتق وحكمه
حكم التصيب عند
عدمه وينتقل الولاء
عن المعتق إلى الذكور
من عصبته وترتيب العصبات في الولاء كترتيبهم في الإرث

بأمر تأييد يمين (وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل فيها النساء) بل الرجال فقط (وهي) أي حقوق الله تعالى (على ثلاثة أضرب ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة) من الرجال (وهو الزنا) ويكون نظرهم له لاجل الشهادة فلا تعتمدوا النظر لغيرها فسقوا ووردت شهادتهم أما إقرار شخص بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الاظهر (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه اثنان) أي رجلان وفصل المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما سوى الزنا من الحدود) كحذف (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه واحد وهو هلال) شهر (رمضان) فقط دون غيره من الشهور وفي المبسوطات مواضع يقبل فيها شهادة الواحد فقط منها شهادة اللوث ومنها أنه يكتفي في الخرص بعدل واحد (ولا تقبل شهادة الأعمى إلا في خسة) وفي بعض النسخ خمس (مواضع) والمراد بهذه الخمسة ما ثبت بالاستفاضة مثل (الموت والنسب) لذكر أو أنثى عن أب أو قبيلة وكذا الأم ثبت النسب فيها بالاستفاضة على الأصح (و) مثل (الملك المطلق والترجة) وقوله (وما شهد به قبل العمى) ساقط في بعض نسخ المتن ومعناه أن الأعمى لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروض العمى له ثم بعد ذلك شهد بما تحمله إن كان المشهود له وعليه معرف في الاسم والنسب (و) ما شهد به (على المضبوط) وصورته أن يقر شخص في أذن أعمى بعق أو طلاق لشخص يعرف اسمه ونسبه ويدل ذلك الأعمى على رأس ذلك المقر فيتعلق الأعمى به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص (جار لنفسه نفعاً ولا دافع عنها ضرراً) وحينئذ ترد شهادة السيد لعبد المأذون له في التجارة ومكاتبه

﴿ كتاب أحكام (العتق) ﴾

وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرح إذا طار واستقل وشرعاً إزالة ملك عن آدمي لا إلى ملك تقرر بالي الله تعالى وخرج بآدمي الطبر والهيمة فلا يصح عتقهما (ويصح العتق من كل مالك جائز الأمر) وفي بعض النسخ جائز التصرف (في ملكه) فلا يصح عتق غير جائز التصرف كعبي ومجنون وسفيه وقوله (ويقع بصرح العتق) كذلك في بعض النسخ وفي بعضها وقع العتق بصرح العتق * واعلم أن صريحه الاعتاق والتحرير وما تصرف منهما كأنه عتق أو محرر ولا فرق في هذا بين هازل وغيره ومن صريحه في الأصح فك الرقبة ولا يحتاج الصريح إلى نية يقع العتق أيضاً بغير الصريح كما قال (والكنية مع النية) كقول السيد لعبد لا ملك لي عليك لا سلطان لي عليك ونحو ذلك (وإذا أعتق) جائز التصرف (بعض عبداً) مثلاً (عتق عليه جميعه) موصراً كان السيد أو لا معيناً كان ذلك البعـض أو لا (وإن أعتق) وفي بعض النسخ عتق (شركاً) أي نصيباً (له في عبد) مثلاً أو أعتق جميعه (وهو موصى) بباقيته (بصرى العتق إلى باقيه) أي العبد أو سرى إلى ما ليس به من نصيب شريكه على الصحيح ونقع السراية في الحال على الاظهر وفي قول بأداء القيمة وليس المراد بالموصى هنا هو الغني بل من له من المال وقت الاعتاق ما يفي بقيمة نصيب شريكه فاضلاً عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليلته وعن دست ثوب يليق به وعن سكنى يومه (وكان عليه) أي المعتق (قيمة نصيب شريكه) يوم اعتاقه (ومن ملك واحداً من والديه أو) من (مولوديه عتق عليه) بعد ملكه سواء كان المالك من أهل التبرع أو لا كعبي ومجنون

﴿ فصل ﴾ في أحكام الولاء * وهو لغة مشتق من الموالاته وشرعاً عصبوبة سببها زوال الملك عن رقيق معتق (والولاء) بالملك (من حقوق العتق وحكمه) أي حكم الارث بالولاء (حكم التصيب عند عدمه) وسبق معنى التصيب في الفرائض (وينتقل الولاء عن المعتق إلى الذكور من عصبته) المعتصين بأنفسهم لا كبنات المعتق وأخته (وترتيب العصبات في الولاء كترتيبهم في الارث) لكن الاظهر في باب الولاء أن أبا المعتق وابن أخيه مقدمان على جد المعتق بخلاف الارث أي بالنسب فإن الاخ والجدة شريكان ولا يرث

من عصبته وترتيب العصبات في الولاء كترتيبهم في الارث

المرأة بالولاء الامن شخص باشرت عتقه أو من أولاده وعتقائه (ولا يجوز) أى لا يصح (بيع الولاء ولا هبته) وحينئذ لا ينقل الولاء عن مستحقه

(فصل) في أحكام التدبير * وهو لغة النظر في عواقب الأمور وشرعا عتق عن دبر الحياة وذكره المصنف بقوله (ومن) أى السيد اذا (قال لعبده) مثلا (اذا مت) أنا (فأنت حر فهو) أى العبد (مدبر يعتق بعد وفاته) أى السيد (من ثلثه) أى ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج من الثلث ان لم تجز الورثة وما ذكره المصنف هو من صريح التدبير ومنه أعتقتك بعدموتى ويصح التدبير بالكساية أيضا مع النية تخليت سيديك بعدموتى (ويجوز له) أى السيد (أن يبيعه) أى المدبر (في حال حياته) ويبطل تديره) ولها أيضا التصرف فيه بكل ما يزيل الملك كهبه بعد قبضها وجعله صداقا والتدبير تعليق عتق بصفة في الاظهر وفي قول وصية للعبد بعتقه فعلى الاظهر لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب (وحكم المدبر في حال حياة السيد حكم العبد القن) وحينئذ تكون كساب المدبر للسيد وان قتل المدبر فللسيد القيمة أو قطع المدبر فللسيد الارش ويبقى التدبير بحاله وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيده حكم العبد القن

(فصل) في أحكام الكتابة * بكسر الكاف في الاظهر وقيل بفتحها كالعتاقة وهي لغة مأخوذة من الكتب هو معنى الخضم والجمع لان فيها ضم نجم الى نجم وشرعا عتق معاق على مال منجم بوقتين معلومين فأكثر (والكتابة مستحبة اذا أسأها العبد) أو الامة (وكان) كل منهما (مأمونا) أى أمينا (مكتسبا) أى قويا على كسب يوفى بما التزمه من أداء النجوم (ولا تصح الالبال معلوم) كقول السيد لعبده كاتبك على دينارين مثلا (ويكون) المال المعلوم (مؤجلا الى اجل معلوم أقله نجمان) كقول السيد في المثال المذكور لعبده تدفع الى الدينارين في كل نجم دينار فاذا أدبت ذلك فأنت حر (وهى) أى الكتابة الصحيحة (من جهة السيد لازمة) فليس له فسخها بعد لزومها الا أن يجزى المكاتب عن أداء النجوم أو بعضه عند المحل كقوله عجزت عن ذلك فللسيد حينئذ فسخها في معنى الجز امتناع المكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها (و) الكتابة (من جهة) العبد (المكاتب جائزة فله) بعد عقد الكتابة تجهيز نفسه بالطريق السابق ولها أيضا (فسخها متى شاء) وان كان معه ما يوفى به بنجوم الكتابة وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ أما الكتابة الفاشدة فجائزة من جهة المكاتب والسيد (وللمكاتب التصرف فيما في يده من المال) بيع وشرأ وإيجار ونحو ذلك لاهية ونحوها وفي بعض نسخ المتن وملك المكاتب التصرف فيها في تنمية المال والمراد أن المكاتب يملك بعقد الكتابة منافعها كسبها الا أنه محجور عليه لأجل السيد في استرلا كما يغبر حق (ويجب على السيد) بعد صحة كتابة عبده (أن يضع) أى يحط (عنه من مال الكتابة ما) أى شيأ (يستعين به على أداء نجوم الكتابة) الخط الاعانة على العتق وهى محقة في الخط موهومة في الدفع (ولا يعتق) المكاتب (الاباء جميع المال) أى مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد

(فصل) في أحكام أمهات الاولاد * (واذا أصاب) أى وطئ (السيد) مسلما كان أو كافرا (أتمته) ولو كانت حائضا أو محرما له أو من زوجة أو لم يصبا ولكن استدخلت ذكره أو مائه المحترم (فوضعت) حيا أو ميتا أو ما يجب فيه غرة وهو (ما) أى لحم (تبين فيه ثنى من خلق آدمي) وفي بعض النسخ من خلق الآدميين لكل أحد وأهل الخبرة من النساء وثبت وضعها ما ذكر كونها مستولدة لسيدها وحينئذ (حرم) عليه بيعها مع بطلانها أيضا الامن نفسها فلا يحرم ولا يبطل (و) حرم عليه أيضا (رهنها وهبتها) والوصية بها (وجازله) التصرف فيها بالاستخدام والوطء أو بالاجارة والاعارة ولها أيضا أرش جنابة عليها وعلى أولادها

لا يجوز بيع الولاء ولا هبته

(فصل) ومن قال لعبده اذا مت فأنت حر فهو مدبر يعتق بعد وفاته من ثلثه ويجوز أن يبيعه في حال حياته ويبطل تديره وحكم المدبر في حال حياة السيد حكم العبد القن

(فصل) والكتابة مستحبة اذا أسأها العبد وكان مأمونا مكتسبا ولا تصح الالبال معلوم ويكون مؤجلا الى أجل معلوم أقله نجمان وهى من جهة السيد لازمة ومن جهة المكاتب جائزة فله فسخها متى شاء وللمكاتب التصرف فيما في يده من المال ويجب على السيد أن يضع عنه من مال الكتابة ما يستعين به على أداء نجوم الكتابة ولا يعتق الاباء جميع المال

(فصل) واذا أصاب السيد أمته فوضعت ما تبين فيه ثنى من خلق آدمي حرم عليه بيعها ورهنها وهبتها وجازله التصرف فيها بالاستخدام والوطء

التابعين لها وفيمنها اذا قتلت وقيمتهم اذا قتلوا وزوجها بغير اذنها الا اذا كان السيد كافرا وهي مسلمة فلا تزوجها (واذا مات السيد) ولو يقتلها له (عتقت من رأس ماله) وكذا عتق أولادها (قبل) دفع (الديون) التي على السيد (والوصايا) التي أوصى بها (وولدها) أي المستولدة (من غيره) أي غير السيد بأن ولدت بعد استيلاها ولد من زوج أو من زنا (بغيرها) وحينئذ فالولد الذي ولده السيد يعتق بموته (ومن أصاب) أي وطئ (أمة غيره بنكاح) أوزنا وأحبها فولدت منه (فولده منها مملوك لسيدها) أما لو غر شخص بحرية أمة فأولدها فالولد حر وعلى المغرور قيمته لسيدها (وان أصابها) أي أمة غيره (بشبهة) منسوبة للفاعل كظنه أنها أمته أو زوجته الحرة (فولده منها حر وعليه قيمته للسيد) ولا تصير أم ولد في الحال بلا خلاف (وان ملك) الواطئ بالنكاح (الامة المطلقة بعد ذلك لم تصير أم ولد له بالوطء في النكاح) السابق (وصارت أم ولد له بالوطء بالشبهة على أحد القولين) والقول الثاني لا تصير أم ولد له وهو الراجح في المذهب والله أعلم بالصواب * وقد ختم المصنف رحمه الله كتابه بالعق ربنا لعنق الله تعالى له من النار وليكون سببا في دخول الجنة دار البرار * وهذا آخر شرح الكتاب غاية الاختصار بلا طيات فالجذر بنا المنعم الوهاب ﴿وقد ألفت﴾ عاجلا في مدة يسيرة والمرجو من اطالع فيه على هفوة صغيرة أو كبيرة أن يصلحها ان لم يمكن الجواب عنها على وجه حسن ليكون ممن يدفع السيئة بالتى هي أحسن وأن يقول من اطالع فيه على العوائد من جاء بالخيرات ان الحسنات يذهبن السيئات جعلنا الله واكم بحسن النية في تأليفه مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا في دار الجنان ونسأل الله الكريم المنان الموت على الاسلام والايمان بحجاء سيد المرسلين وخاتم النبيين وحبيب رب العالمين محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم السيد الكامل الفاتح الخاتم والجد لله الهادى الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا الى يوم الدين ورضى الله عن أصحاب رسول الله أجمعين والحمد لله رب العالمين

واذا مات السيد عتقت من رأس ماله قبل الديون والوصايا وولدها من غيره بمنزلتها ومن أصاب أمة غيره بنكاح فولده منها مملوك لسيدها وان أصابها بشبهة فولده منها حر وعليه قيمته للسيد وان ملك الامة المطلقة بعد ذلك لم تصير أم ولد له بالوطء في النكاح وصارت أم ولد له بالوطء بالشبهة على أحد القوانين والحمد لله رب العالمين

﴿ يقول الفقير اليه تعالى ابراهيم بن حسن الانبائي ﴾ خدام العلم ورئيس لجنة التصحيح
بمطبعة الشيخ الجليل (مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر المحروسة)

جد المن شرح صدور حلة الشرع الشريف وأطلعهم على مكنون أسرار أحكام دينه السميع الخفيف وأجزل لهم الاجور وبوأهم دار الكرامة والخبور وصلاة وسلاما على خير مرسل خير أمه سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تمسك بشرعه القويم وأمه (و بعد) فقد تم شرح العلامة محمد بن قاسم الغزى على متن التقرير للعلامة أجد بن الحسين الشهير بأبي شعجاع على مذهب الامام الشافعى رضى الله عنه وأرضاه وصب على أجدانهم صبيب رجاء آمين وذلك بالمطبعة المذكورة الثابت محل ادارتها بسراى

رقم ١٢٠ بشارع التبليطة بمصر المحمية بجوار الرياض

الازهرية وقد وافق الختام أوائل رمضان

المكرم من سنة ١٣٤٣ من هجرة

بدر التمام صلى الله وسلم عليه

وآله وصحبه وجميع

من اتى اليه

آمين



فهرست

(شرح العلامة ابن قاسم الغزى المسمى بفتح القريب المجيب على متن التقریب لابن شجاع)

مصحفة

- ٣ كتاب أحكام الطهارة
- ١١ كتاب أحكام الصلاة
- ٢٢ كتاب أحكام الزكاة
- ٢٥ كتاب أحكام الصيام
- ٢٧ كتاب أحكام الحج
- ٣٥ كتاب أحكام البيوع وغيرها من المعاملات
- ٤١ كتاب أحكام الفرائض والوصايا
- ٤٣ كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به
- ٥٣ كتاب أحكام الجنائيات
- ٥٦ كتاب أحكام الحدود
- ٥٨ كتاب أحكام الجهاد
- ٦١ كتاب أحكام الصيد والقباض والضحايا والأطعمة
- ٦٤ كتاب أحكام السبق والرمي
- كتاب أحكام الأيمان والتدوير
- ٦٥ كتاب أحكام الأقضية والشهادات
- ٦٩ كتاب أحكام العتق

(تمت الفهرست)